



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات
للمؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة بمؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذة المشرفة:

فحموش سميرة

إعداد الطالبة:

غلاية بسمة

...../2019	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2019/2018

قسم: العلوم التجارية

شكر و عرفان

الشكر لله واهب النعم الذي أنعم علي بنعمة العلم ووفقتني ومنحتني القوة والصبر لإتمام هذا العمل، فلك الحمد ربي حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.

ثم أسدي بخالص الشكر وعميق التقدير والامتنان للأستاذة الفاضلة: سمية قحموش التي تقبلت بصدر رحب الإشراف على هذا العمل والتي أسهمت بوقتها وعملها في السير الحسن لهذا البحث، وأنارت لي طريق البحث بتوجيهاتها وملاحظاتها، فجزاها الله خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كافة موظفي مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-لولاية بسكرة، وعلى رأسهم رئيس مصلحة المحاسبة يوغرطة بلعيد، وأخص بالذكر أيضا المحاسبة نصيرة فالشكر لهما على كل ما قدماه لي من معلومات ووثائق ساعدتني في إخراج هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم وتكرمهم لقراءة ومناقشة هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بخالص الامتنان والعرفان الى مصدر قوتي والذي حفظهما الله لي، والى كل من مد يد العون لي ولو بكلمة تحفزني لاتمام هذا العمل.

كما

وأوجه شكري الى كل من له الفضل في انجاز هذا البحث.

وأتمنى لكل ما ساندني وكان عوناً لي ولو بالنصح والتشجيع دوام الصحة والعافية.

الأهداء

جميل أن تحس أنك على مشارف الوصول، بل الأجل من ذلك أن تقطف ثمارا قد أينعت وتهديها الى
من ساعدك على الوصول.

إلى من كان دعائهما سر نجاحي ورضاهما سرفلاحي والدي العزيزين أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد العائلة إخوتي وأخواتي وعمتي وجميع أقاربي كل باسمه.

الى معنى الصداقة والوفاء: عبير - مريم وفاء - أسماء - حدة

إلى جميع الزملاء بدفعة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق وعلى رأسهم

رانية - لطيفة - منيرة - حنان - هندة - فاتن

والى جميع الزملاء بدفعة الثانية ماستر محاسبة.

والى جميع أساتذة ودكاترة الدفعتين.

وإلى كل من قدم يد المساعدة والنصح.

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، لما لهذا الجدول من أهمية في النهوض بالاقتصاد الوطني وانعاشه وذلك من خلال القرارات الرشيدة المتخذة وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة، إضافة الى ابراز دور جدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية نقدية تسمح بقياس جودة الأرباح والكشف عن خطر الإفلاس كما تساعد المستخدمين وتمنحهم الثقة في قراراتهم.

وقد قمنا بدراسة حالة في مؤسسة مطاحن الزيبان ودعمناها بإجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، حيث قمنا بتحليل النسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة من خلال الوثائق المعطاة لنا لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، وتم التوصل الى أن جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية لكونه يتميز بالإفصاح عن التدفقات النقدية ويمكن المؤسسة من توليد تدفق نقدي مستقبلي، كما يساهم في تحسين اتخاذ القرارات المالية ومنه تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة، الا أن مؤسسة مطاحن الزيبان لا تعطي أهمية كبيرة لجدول سيولة الخزينة فهي تعده لكونها ملزمة بذلك قانونا، وتبين لنا أن مؤسسة مطاحن الزيبان في حالة عسر مالي خلال فترة الدراسة التي قمنا بها وهو ما أظهرته القوائم المالية والنسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة.

الكلمات المفتاحية: جدول سيولة الخزينة، تدفقات نقدية تشغيلية، تدفقات نقدية استثمارية، تدفقات نقدية تمويلية، نسب مالية، اتخاذ القرار.

Résumé :

Le but de cette étude est de clarifier la contribution de l'analyse du tableau des flux de trésorerie dans le processus décisionnel de l'institution économique. En raison de ce tableau d'importance dans la promotion et la relance de l'économie nationale à travers les décisions rationnelles prises et ainsi améliorer le statut économique et financier de l'institution en plus de souligner le rôle du tableau des flux de trésorerie en tant qu'outil d'analyse critique, il permet de mesurer la qualité des bénéfices et d'exposer le risque de faillite, il aide également les utilisateurs et leur donne confiance dans leur décision.

Nous avons mené une étude de cas chez Al Zeeban et nous avons appuyée en interrogeant le responsable du département de la comptabilité et des finances, en analysant les pourcentages financiers dérivé du tableau des flux de trésorerie à travers les documents qui nous ont été fournis pour connaître la situation financière de l'institution. Il a conclu que le tableau des flux de trésorerie était l'un des états financiers les plus importants car il se caractérise par la divulgation des flux de trésorerie et permettait à l'institution de générer des flux des futurs trésoreries, contribuant ainsi à améliorer la prise de décision financière et à atteindre les objectifs poursuivis par le lois et être légalement lié. Nous avons constaté que la société Al-Zeeban était dans une situation financière difficile au cours de la période d'étude que nous avons menée. Elle est reflétée dans les états financiers et les dérivés du tableau des flux de trésorerie.

Les mots clés: tableau des flux de trésorerie, flux de trésorerie d'opération, flux de trésorerie d'investissement, flux de trésorerie de financement, pourcentage financiers, la prise de décision.

الصفحة	الموضوع
III	شكر و عرفان
VI	إهداء
V	الملخص
IIIIV - IIV- IV	قائمة المحتويات
X - IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XII	قائمة الاختصارات والرموز
أ - و	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة تحليل جدول سيولة الخزينة وعلاقته باتخاذ القرارات المالية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه
8	المطلب الثاني: أهداف ومجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه
12	المطلب الثالث: معايير وخطوات التحليل المالي ونتائجه
14	المطلب الرابع: قوائم وأدوات التحليل المالي
17	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول جدول سيولة الخزينة
17	لمطلب الأول: مفهوم جدول سيولة الخزينة
21	المطلب الثاني: أهمية وأهداف جدول سيولة الخزينة

24	المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة
36	المطلب الرابع: العناصر المكونة للتدفقات النقدية والمعلومات المكملة لعرض جدول سيولة الخزينة
43	المبحث الثالث: مدخل الى عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية
43	المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار
44	المطلب الثاني: عناصر وأنواع عملية اتخاذ القرار
48	المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها
51	المطلب الرابع: مراحل عملية اتخاذ القرار والصعوبات التي تعترضها
58	المبحث الرابع: علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة باتخاذ القرارات
58	المطلب الأول: تحليل جدول سيولة الخزينة
64	المطلب الثاني: القرارات المالية
70	المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة كألية تساهم في تحسين اتخاذ القرارات المالية
74	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الاطار الميداني للدراسة "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة"
76	تمهيد
76	المبحث الأول: تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - لولاية بسكرة
76	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - لولاية بسكرة
80	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة واستراتيجياتها
82	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان لولاية بسكرة
90	المبحث الثاني: اجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة

90	المطلب الأول: أسئلة حول جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان
93	المطلب الثاني: تحليل ما ورد في المقابلة
95	المبحث الثالث: مصادر معلومات جدول سيولة الخزينة وطرق اعداده وعرضه في مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-
95	المطلب الأول: مصادر معلومات جدول سيولة الخزينة
105	المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة
116	المبحث الرابع: نسب جدول سيولة الخزينة كألية لاتخاذ القرارات
116	لمطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية
122	لمطلب الثاني: اتخاذ القرارات في مؤسسة مطاحن الزيبان
125	خلاصة الفصل الثاني
127	الخاتمة
131	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي	19
02	جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة	30
03	جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة	35
04	منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	79
05	توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة	80
06	جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	95
07	جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	97
08	الميزانية المختصرة لجانب الأصول	98
09	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم	99
10	حساب النتائج لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة	101
11	التغير في إنتاج السنة المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان	102
12	التغير في استهلاك السنة المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان	103
13	التغير في القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة مطاحن الزيبان	103
14	التغير في الفائض الإجمالي عن استغلال المؤسسة مطاحن الزيبان	104
15	التغير في النتيجة العملياتية لمؤسسة مطاحن الزيبان	104
16	التغير في صافي النتيجة للسنة المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان	105
17	جدول سيولة الخزينة	110
18	تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملياتية	112
19	تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة الاستثمارية	113
20	تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التمويلية	114
21	تغير أموال الخزينة	114
22	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية للمؤسسة	116
23	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة سيولة المؤسسة	118

120	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات التمويل للمؤسسة	24
-----	--	----

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	القوائم المالية المعنية بالتحليل المالي	01
25	تدفقات الخزينة	02
27	تقسيم حساب النتائج	03
77	هيكله مجمع الصناعات الغذائي اقروديف	04
87	هيكله مصلحه المحاسبه والماليه	05
117	تمثيل النسب الماليه المستخدمه في تقييم جودة أرباح المؤسسة	06
119	تمثيل النسب الماليه المستخدمه في تقييم سيولة المؤسسة	07
121	تمثيل النسب الماليه المستخدمه في تقييم سياسات التمويل للمؤسسة	08

المداول	الاختصار
International Accounting standards	IAS
International Financial Reporting Standards	IFRS



مقدمة



ان الظروف الاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر أدت الى إعادة الاعتبار لاقتصاد السوق، حيث بينت هذه الظروف مدى دور المؤسسة في تكوين الثروة وتحقيق الربح، ما يعني أنها هي عصب الحياة الاقتصادية والمحرك الأساسي لانعاش الاقتصاد الوطني ولتنميطه والنهوض به، وهذا الأخير لا يتحقق الا باستحداث تقنية تسييره لها دور في ترشيد القرارات، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تخلو من التبعات المالية فان الوظيفة المالية تعتبر جزء من إدارة المؤسسة وهذا الجزء هو من أوكلت له مهمة تحقيق الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وحمايتها من المخاطر المالية الداخلية والخارجية، لذا وجب البحث عن الطرق والمؤشرات الأكثر ملاءمة والقيام بالتحاليل اللازمة والتي يعتمد عليها المسيرون في اتخاذ قراراتهم.

وضمن هذا الاطار يبرز التحليل المالي كواحد من طرق تحليل النشاط الذي يختص بالوظيفة المالية من خلال تحويل الكم الهائل من المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية الى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة في عملية اتخاذ القرارات، وفي ظل ظاهرة العولمة أصبحت الجزائر تتبنى نظام محاسبي مالي استمدته من المعايير الدولية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة ومن بين أهم ما جاء به هذا النظام هو جدول سيولة الخزينة التي تعتبر قائمة حديثة تساعد مستخدميها في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، حيث تبرز أهميتها في أنها تبين الأثر النقدي لكافة نشاطات المؤسسة ويوضح لنا كل حركة مالية قامت بها ويعطي معلومات أكثر دقة وموضوعية، كما يساعد على معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث قدرتها على توليد نقدية ويمكن من معرفة ما اذا كانت هناك تهديدات أو فرص يمكن أن تنشأ لتمكنها من رفع أرباحها.

ففي ظل المنافسة أصبح تحقيق النتائج الإيجابية ليس ضروريا بقدر تحقيقها بأكثر فعالية وهذا لا يكون الا بالاعتماد على تحليل جدول سيولة الخزينة الذي يعتبر أداة فعالة في تفسير النشاط وعناصره ما يسمح للمسيرين باتخاذ قرارات مالية تمكنهم من تحقيق أكبر ربح ممكن والاستمرار في النمو.

ومما تقدم يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية؟

تقودنا هذه الإشكالية الى استخلاص وطرح أسئلة فرعية على النحو التالي:

1- هل يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة أداة كافية للوصول الى تشخيص حقيقي للوضع المالي؟

2- ما مدى اعتماد مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة على جدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات؟

3- ما أهمية تحليل جدول سيولة الخزينة بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة مقارنة مع باقي القوائم الأخرى؟

4- هل لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة القدرة على تقييم وضعيتها المالية في توليد سيولة نقدية مستقبلية؟

فرضيات البحث:

1- يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة أداة كافية للوصول الى تشخيص حقيقي للوضع المالي باعتباره مكمل للقوائم المالية.

2- اعتماد مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة على جدول سيولة الخزينة لاتخاذ قراراتها اعتماد نسبي فهي تعتمد على أدوات إضافية أخرى.

3- يعتبر تحليل جدول سيولة الخزينة بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة أهم من تحليل باقي القوائم المالية لأنه يتطلب ميزانيتين مقارنتين وحساب النتائج للسنة الأخيرة.

4- يمكن لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة تقييم وضعيتها المالية في توليد سيولة نقدية مستقبلا.

مبررات اختيار الموضوع:

-ملاءمة الموضوع بالتخصص ما يسمح لنا بتوسيع معارفنا الذاتية وتطويرها وهذا من خلال معرفة مدى استعمال المعلومات النظرية في الميدان العملي حتى تكون سندا لنا في الحياة المهنية.

-يعتبر الموضوع من القضايا الهامة مؤخرا في الجزائر التي تسعى جاهدة لتطبيقه في المؤسسات الاقتصادية، نظرا للوضع الصعبة التي تعيشها أغلب المؤسسات لكونه يعطي صورة واضحة ودقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة.

-البحث على نوع جديد من الدراسات المحاسبية وتقادي المواضيع المكررة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من المكانة التي يحتلها جدول سيولة الخزينة فهو يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلا، وتقدير سيولة خزنتها وربحيتها، ويتم تقديمه كجزء مكمل لقوائمها المالية.

وتأتي أهمية تحليل جدول سيولة الخزينة من الدور الهام الذي يلعبه في مجال اتخاذ القرارات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية وكذلك في مجال الخطط المستقبلية للمؤسسة، كما أنه يهتم كل من المقرضين والمستثمرين لما له أهمية في قيمة المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- توضيح مدى مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في النهوض بالاقتصاد الوطني وانعاشه وذلك من خلال القرارات الرشيدة المتخذة وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة.
- إبراز دور وأهمية جدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية نقدية تسمح بقياس جودة الأرباح والكشف عن خطر الإفلاس.
- إعطاء بعض التوصيات وإيجاد مختلف الحلول لمعظم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الوطنية ومن بينها مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - خصوصا على مستوى التسيير المالي.

المنهج المتبع:

من أجل الامام بموضوع البحث سنستخدم المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري وأسلوب دراسة الحالة الذي يمكننا من خلاله اسقاط الجانب النظري على واقع احدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة وتدعيمها بمقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث التطرق لأهمية جدول سيولة الخزينة في المؤسسة من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة.

الحدود المكانية: مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة.

الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة ابتداء من شهر نوفمبر في مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة لدراسة حالة السنوات (2015، 2016 و 2017).

صعوبات الدراسة:

- من الصعوبات التي واجهتنا عند القيام بالدراسة هي:
- عدم توفر الكتب فيما يتعلق بجدول سيولة الخزينة.
- بعد المؤسسة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة: امال نوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون 2013.

هدفت هذه الدراسة الى: تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها، أهدافها، مضمونها، طرق اعدادها.

كما تهدف الى التعرف على علاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم الأخرى الأساسية (الميزانية، حساب النتائج) والتعرف على أدوات التحليل المالي المتمثلة بالمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية الثلاثة السابقة الذكر. جاءت هذه الدراسة لتعالج مشكلة مدى توافق وانسجام القوائم المالية الثلاث الرئيسية ومدى أبعاد ذلك الترابط؟

وأهم النتائج التي تم التوصل اليها: -أنه على الرغم من أن الأساس النقدي المتبع في اعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب اختلافا مع الأسس الذي تبنى عليه القوائم الأخرى المالية (الميزانية، حساب النتائج) الا أن هناك انسجام وترابط ما بين القوائم المالية وعليه فان الأساس المتبع لا يحول دون وجود ذلك الترابط. -ان استخدام نتائج التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يدل على إمكانية تعزيز نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة والربحية لقائمتي الميزانية وحساب النتائج تكاملا مع مؤشرات السيولة لقائمة التدفقات النقدية. ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ركزنا على جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) دون القوائم الأخرى.

2-دراسة: هارون عزوي، "دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، حالة الشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية والحضرية -باتنة-، رسالة ماجستير في قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010، 2011.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية قائمة التدفقات النقدية في التحليل من خلال دراسة مؤشراتها والوقوف على واقع تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بحسب ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي، وإبراز دورها في تقديم معلومات عن جوانب من الوقع الاقتصادي لها والتي لم يكن بالإمكان التوصل اليها قبل اعتمادها كقائمة أساسية، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية؟ وتمثلت أهم النتائج التي توصل اليها في:

-إضافة قائمة التدفقات النقدية لمنظومة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يعتبر خطوة معتبرة نحو الشفافية ومكسب معلوماتي هام للأطراف المهمة.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا شخصنا دور جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات للمؤسسة الاقتصادية.

3-دراسة: علي رحال، "دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية"، حالة مركب تكرير الملح -الوطاية-بسكرة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، 2004

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على نتائج التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار ومدى إمكانية الاعتماد عليه في ذلك والتوصل الى نتائج ومعلومات مهمة واستخدامها كمؤشرات، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن أن تعتمد على التحليل المالي وما دوره في اتخاذ القرار؟ وتمثلت أهم النتائج التي توصل اليها في:

-تعد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالخصوص الميزانية وحساب النتائج كمدخلات أساسية لعملية التحليل المالي.

-يعد التحليل المالي من بين التخصصات التي يتعين على الإدارة المالية القيام بها لما لها من أهمية في اتخاذ القرار والوقوف على وضعية النشاط الاستغلالي ومدى تحقيق التكامل بين مختلف وظائف المؤسسة. ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ركزنا على جدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية ودورها في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية.

4-دراسة: سليمان عبد الحكيم، "دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية"، حالة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-، رسالة ماجستير في قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، 2013

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أهم أنواع القرارات المالية والعلاقة الموجودة بينهم، كما تهدف الى ابراز دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات المالية، حيث قام الباحث بدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟ وتمثلت أهم النتائج التي توصل اليها في:

-تعتبر القرارات المالية وبالأخص قرارات الاستثمار والتمويل من أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تواجه إدارة المؤسسة لارتباطها بأهم أهدافها وهو زيادة القيمة السوقية.

-تتمتع المؤسسة محل الدراسة بوضعية مالية مريحة تسمح لها باغتنام الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها.

-يعتمد الهيكل التمويلي للمؤسسة بالدرجة الأولى على الأموال الخاصة وبصفة ضئيلة على الديون مما يعني أن المؤسسة تتمتع بطاقة اقتراضية مستقبلية.

ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أننا ربطنا اتخاذ القرارات المالية بجدول سيولة الخزينة.

التعليق على الدراسات:

معظم الدراسات السابقة لم تجمع بين المتغيرين حيث ركزت على احداها وجاءت دراستنا هذه مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث الهدف وطرق المعالجة وهيكل البحث أي كل باحث اعتمد على هيكل خاص به. وعلى الرغم من اختلاف هذه الدراسات عن دراستنا إلا أنها أفادتنا في بناء الإطار النظري والتطبيقي وأعطتنا تصورا أوليا لكيفية معالجة مثل هذه المواضيع.

هيكل البحث:

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين: فصل نظري وفصل تطبيقي وقد سبقت هذه الفصول مقدمة وانتهت بخاتمة.

يتناول **الفصل الأول**: مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات للمؤسسة الاقتصادية من خلال التعرف على التحليل المالي والمفاهيم الأساسية لجدول سيولة الخزينة واتخاذ القرارات، ليختم هذا الفصل بتحليل جدول سيولة الخزينة كألية لاتخاذ القرارات في أربع مباحث.

أما **الفصل الثاني**: يتمثل في الدراسة التطبيقية التي تمحورت حول مؤسسة اقتصادية بولاية بسكرة ألا وهي مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-، قمنا بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة واجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة وكذلك منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من خلاله اسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة.

وفي الأخير أنهينا البحث بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج النهائية المتوصل اليها للحالة محل الدراسة.



الفصل الاول

الاطار النظري لدراسة تحليل جدول سيولة الخزينة وعلاقته باتخاذ القرارات المالية



تمهيد

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف الاقتصادية التي نشأت منذ مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم، وتحديدًا في فترة الكساد الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهيار العديد من المشاريع الاقتصادية، ومن هذه الفترة أصبح يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر ليتضح المستقبل، فهو علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة المستخدمين. وفي ظل عصر العولمة والتكنولوجيا تم إضافة قائمة مالية جديدة "جدول سيولة الخزينة" ضمن القوائم المالية السابقة وهي من أهم القوائم المالية التي تحظى باهتمام المستخدمين، حيث تساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة إذ تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وتقوم بتوفير إجابات لتساؤلات المقرضين والمستثمرين، ومختلف المهتمين بالعمليات المالية للمؤسسة حول مصدر تمويل الاستثمارات إن كان عن طريق الإقراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية والذي لا يمكن للقوائم المالية الأخرى توفيرها.

وعليه سيتم التعرض في هذا الفصل إلى أربعة مباحث، سنتناول في المبحث الأول التحليل المالي وفي المبحث الثاني المفاهيم الأساسية حول جدول سيولة الخزينة، والمبحث الثالث عن عملية اتخاذ القرار، أما المبحث الأخير فسنتناول علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة باتخاذ القرار.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي والذي كان وليدا لظروف الكساد فأدت هذه الظروف الى الكشف عن عمليات غش مارسها بعض إدارات المؤسسات ذات الملكية العامة الأمر الذي أضربالمساهمين والمقرضين وسنقوم في هذا المبحث بالإلمام بمختلف جوانبه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأنواعه

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى نشأة التحليل المالي وتطوره إضافة الى مفهومه وأنواعه.

الفرع الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

أولاً-نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا الى كشوفاتها المحاسبية ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح عدم كفاية هذا التحليل وظهرت في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة، ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو المواقع الجغرافية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية "1929-1933" أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي.¹

ثانياً-التطور التاريخي للتحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات والتغيرات التي جاءت نتيجة لتغيير ظروف المحيط الاقتصادي، وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها الى الدراسات الاقتصادية والمالية.²

1-المرحلة الأولى (مخاطر الحقوق):ما بعد أزمة الكساد 1929 حتى الحرب العالمية الثانية

تم في هذه المرحلة:

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم.
- التركيز على المخاطر البنكية.
- يقوم التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل حقوق العملاء، الاستثمارات...
- تسيطر الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي.

1 ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص13.

2 الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص47.

- يتميز الاقتصاد بمنافسة منخفضة نسبياً.

وتميزت بالخصائص التالية:

أ- الخصائص:

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول والخصوم أي تركز على منظور السيولة.

- إهمال التقديرات والتوقعات والاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية.

ومن أدوات التحليل في هذه المرحلة:

ب- أدوات التحليل:

- رأس المال العامل.

- نسب السيولة.

- القدرة على التمويل الذاتي.

- القدرة على السداد.

- نسب الاستقلالية المالية.

2- المرحلة الثانية (تحليل المخاطر الصناعية): بداية من سنوات 1970.

تم في هذه المرحلة:

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم.

- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم.

- مخاطر الاستثمار تعتمد على مخاطر الاستدانة.

- ادماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر الاستدانة.

- وقوع المؤسسات في فخ الهروب إلى الأمام.

وتميزت بالخصائص التالية:¹

أ- الخصائص:

- استخدام عنصر الاحتياجات المالية بدل الأصول والموارد بدل الخصوم.

- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار

التمويل.

- يتمثل الهدف الرئيسي في تمويل النمو في النشاط.

1 الياس بن ساسي، يوسف قريش، مرجع سابق، ص48.

ومن أدوات التحليل في هذه المرحلة:

ب- أدوات التحليل:

- الاحتياج في رأس المال العامل.
 - الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل والخزينة.
 - جدول الاستخدامات والموارد.
 - مفهوم جديد فائض خزينة الاستغلال.
- 3- المرحلة الثالثة (التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق): نهاية الثمانينات.

تم في هذه المرحلة:

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي.
- اشتداد المنافسة وظهور مخطر البقاء.
- انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية.

وتميزت بالخصائص التالية:

أ- الخصائص:

- تحليل حسابات النتائج.
- ظهور منهج تحليلي شامل صناعي تجاري مالي.

ومن أدوات التحليل في هذه المرحلة:

ب- أدوات التحليل:

- الفائض الإجمالي للاستغلال.
- النتائج: النتيجة الاقتصادية، الجارية، الصافية...
- الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية.
- أثر المقص النقطة الميتة الأرصد الوسيطة للتسيير.
- أثر الرافعة المالية والاجمالية.¹

4- المرحلة الرابعة (تحليل القيمة): ابتداء من التسعينات

تم في هذه المرحلة:

- تطور النظرية المالية ارتكاز القرارات المالية على القيمة.

1 الياس بن ساسي، يوسف قريش، مرجع سابق، ص49.

- استخدام تقنيات الاعلام الالي في المجال المالي، وتطور أساليب المحاكاة المالية ومناهج التقديرات المالية بعيدة المدى.
- زيادة دور المساهمين في القرارات المالية.
- وتميزت بالخصائص التالية:

أ-الخصائص:

- عدم الاعتماد على الجوانب المحاسبية في التحليل.
- سيطرة منظور القيمة على التحليل.
- ومن أدوات التحليل في هذه المرحلة:

ب-أدوات التحليل:

- فائض خزينة الاستغلال.
- فائض الخزينة المتاح.
- جدول تدفقات الخزينة.
- معدل المردودية المرتكزة على سوق المال.¹

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي

أولاً: تعريف التحليل المالي

أعطيت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر أهمها فيما يلي:

تعريف 1: هو عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل".

وكما عرف بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات".²

1 الياس بن ساسي، يوسف قريش، مرجع سابق، ص49.

2 صابر تاج السر، محمد عبد الرحمن، "التحليل المالي الأصول العلمية والعملية"، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2005، ص39.

تعريف 2: يعرف على أنه "تشخيص للوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ اقبال القوائم المالية من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها، ومعالجتها وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً".¹

تعريف 3: يعرف التحليل المالي "كمجموعة الطرق التي تساعد البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة وبالتالي إعطاء حكم على افاقه المستقبلية"، كما يعرف "كمجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل اعداد تكهنات مسبقة لتطورها وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة".²

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن التحليل المالي هو: "دراسة للمعطيات والمعلومات باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة معينة، وتحديد نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لمعالجتها".

ثانيا: تعريف المحلل المالي

وهو عبارة عن: "اختصاصي في التحليل المالي، اذ تتمثل مهمته في متابعة قيم قطاع أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية وكذا اعداد دراسات في ميدان البورصة "تقديم إرشادات في مجال توظيف الأموال الاستثمار".³

الفرع الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استنادا الى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:⁴

أولا- الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا للجهة القائمة بالتحليل الى:

1- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع، ولغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخليا وغالبا ما يهدف هذا التحليل الى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة سكيكدة، الجزائر، 10-2011، ص16.

2 خميسي شيخة، "التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة (دروس ومسائل محلولة)"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص47.

3 خميسي شيخة، نفس المرجع السابق، ص47.

4 وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثرء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19.

2- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع ويهدف هذا التحليل الى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمشروع، وقدرته على الوفاء بالتزاماته والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

ثانيا- البعد الزمني للتحليل

ان للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:

1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن):

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية على وحدة وبشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها الى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو الى مجموعة جزئية منها مثل نسبة المخزون الى مجموع الأصول المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة الى مجموع الأصول.

2- التحليل الأفقي (المتغير):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي¹

ثالثا- الفترة التي يغطيها التحليل

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا لطول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسي أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

1 وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص20.

2- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظام المشروع في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.¹

المطلب الثاني: أهداف ومجالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أهداف التحليل المالي، مجالاته والجهات المستفيدة منه.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

تمس أهداف التحليل المالي مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة:

- التحليل المالي للسيولة: يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة استحقاقات

الديون.

- التحليل المالي والتوازن المالي: يمكن التحليل المالي الحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة، من

خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة "المظهر الساكن" وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية.

- التحليل المالي الإجمالي: يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال استعمال وسائل التحليل

المالي (النسب مثلا).

- التحليل المالي والإستراتيجية: يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة باعتبارها نظاما متكاملًا انجاز تشخيصا

كاملا ومفصلا للمؤسسة، ومن ثم إمكانيتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة.

يشكل التحليل المالي والاستراتيجي طريقة ترجمة مختلف العناصر الكمية والكيفية من أجل إصدار حكما

على النتائج الحالية، والافاق المستقبلية للمؤسسة من وجهة نظر الفحص والاستكشاف يقيم المحلل المالي أثر

نمو النشاط من خلال قياس الاحتياج المالي الجديد المتولد عن انتاج إستراتيجية توسعية.²

1 وليد ناجي الحياي، نفس المرجع السابق، ص ص 20، 21.

2 خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

الفرع الثاني: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية

أولاً-التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي الى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند اليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

ثانياً-تحليل تقييم الاداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في ادارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثلاً: الادارة، المستثمرين والمقرضين¹.

ثالثاً-التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة الى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

رابعاً-التحليل الاستثماري

ان من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الادارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات².

1 هيثم محمد الزغبيني، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص 159، 160.

2 مفلح محمد عقل، "الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي لنشر وتوزيع، عمان، 2009، ص 231.

خامسا-تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة الى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.¹

الفرع الثالث: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى. ويمكن تحديد الفئات لمعلومات التحليل المالي كما يلي:²

أولا-إدارة المؤسسة:

تساعدنا نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.³

حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في المؤسسات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:⁴

✓ معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.

✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

ثانيا-أصحاب المؤسسة:

هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام، وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية

1 علي عباس، "الإدارة المالية"، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 71، 72.

2 محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"، ط2، دار وائل للنشر، عمان: الأردن، 2006، ص05.

3 زغيب مليكة، بوشنفير ميلود، مرجع سابق، ص17.

4 حنفي عبد الغفار وسمية زكي قرياقص، "مدخل معاصر في الإدارة المالية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002، ص223.

الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

ثالثا-الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنون في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.¹

1-الديون طويلة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هو ضمان استرداد أموالهم ووصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن التحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية .

2-الديون قصيرة الأجل.

رابعا-جهات أخرى:

1-**الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات من الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

2-**أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستحصلة من نتائج التحليل المالي.

3-**المستثمرون المحتملون:** لغرض دراسة امكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فان المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمؤسسة.

4-**المصارف وشركات التامين:** لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التامين على أنشطتها، إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط، فان المصارف وشركات التامين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها².

5-**الموردون:** تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للزبون (المؤسسة) وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل اليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو الغائه تماما.

6-**المساهمون:** يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.

1 منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص19:18.

2 نفس مرجع سابق، ص19.

7- الزبائن: تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة (المورد) على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة تتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلاً.

8- الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كموصي على سياسة مالية واقتصادية معينة وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.

كما يهتم المجتمع ككل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاوّل فيه نشاطها وكذا مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له.¹

9- مصلحة الضرائب: حيث ينصب اهتمامها بالتحليل المالي بشكل واضح عن طريق تحصلها على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة، وبالتالي تستطيع الوفاء الضريبي بشكل صحيح.²

المطلب الثالث: معايير وخطوات التحليل المالي ونتائجه

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى معايير التحليل المالي، خطواته ونتائجه.

الفرع الأول- معايير التحليل المالي

للاستفادة من نتيجة التحليل لابد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل، وهناك ثلاثة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة وهي:

أولاً-المعيار التاريخي:

يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين، ومقارنته مع سنوات لاحقة أو داخل السنة الواحدة كما في التحليل الأفقي والرأسي.

ثانياً-المعيار النمطي:

وهو عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في التحليل المالي صادرة من وزارة الصناعة أو التجارة، توحد المؤسسات والقطاعات في إطار أو نطاق واحد لقياس السيولة والربحية بمعيار.

ثالثاً-معيار الصناعة:

وهي معايير خاصة بقطاع معين لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات الشبيهة لنفس الصناعة لمعرفة وضع المؤسسة مع مثيلاتها المنافسة ومدى تقدم أو تراجع الصناعة أو المؤسسة.¹

1 زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، مرجع سابق، ص ص 18، 19.

2 إسماعيل عراجي، "اقتصاد المؤسسة"، ط2، دار المحمدية، 1996، ص 234.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

هناك عدة خطوات متتابعة يقوم بها القائم بعملية التحليل في منهجية علمية للوصول الى نتيجة الهدف من عملية التحليل، وتتمثل في الخطوات التالية:

- تحديد الهدف أو الغاية من التحليل وفترته الزمنية.
- اختيار وجمع البيانات المناسبة لتحقيق الهدف المنشود من القوائم المالية.
- اختيار الأداة المناسبة من أدوات التحليل المالي.
- التحليل حسب الأداة المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.
- اختيار المعيار المناسب للمقارنة بنتائج التحليل.
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة وضع المؤسسة مع المعيار المقارن.
- كتابة الاستنتاجات والتوصيات والاقتراحات والحلول المناسبة النهائية.²

الفرع الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد اجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة، يتم التوصل الى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي. وهي كالتالي:³

أولاً-نتائج التحليل المالي

يمكن للمحلل الخارجي الوصول الى عدة نتائج من أهمها:

- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- ✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقييم المؤسسة طلباً للقرض من البنك.⁴
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

ثانياً-نتائج التحليل الداخلي

يمكن للمحلل الداخلي الوصول الى النتائج التالية:

- ✓ الحكم على التسيير الداخلي للفترة تحت التحليل.

1 صابر تاج، محمد عبد الرحمن، مرجع سابق ص45.

2 نفس المرجع السابق، ص45.

3 ناصر دادي عدون، "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 12.

4 مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص235.

- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والانتاجية للفترة تحت التحليل.
- ✓ التحقيق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً.
- ✓ اتخاذ القرار حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال.
- ✓ وضع المعلومات المتوصل اليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.¹

المطلب الرابع: قوائم وأدوات التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أدوات التحليل المالي والقوائم المالية المستخدمة فيه.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية:

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أولاً- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عند دوران قيم الاستغلال.²

ثانياً- الخزينة:

تعرف الخزينة بأنها "مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة".³

ثالثاً- النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم عن النتائج. ولها عدة تعريفات نذكر منها:⁴

1- هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معاً.

1 محمد الصيرفي، "التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 116.

2 نفس المرجع السابق، ص 228.

3 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 51.

4 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 36.

2- النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخير قد يكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير.

الفرع الثالث: القوائم ذات العلاقة بالتحليل المالي:

تعتبر القوائم المالية مصدرا مهما وأساسيا من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي، بل وهي المصدر الرئيسي له، وتتكون من ثلاث قوائم رئيسية وهي:

أولا- قائمة الدخل (حساب النتائج):

تحتوي هذه القائمة على مجموعة من الحسابات التي من شأنها المقارنة بين إيرادات الوحدة ومصروفاتها، عن سنة مالية معينة وتظهر النتيجة على مرحلتين:¹

المرحلة 1: تختص بمقارنة قيمة مبيعات المنتجات المصنعة مع تكاليف شراء المواد الخام أو أجور التصنيع، والمصروفات الأخرى التي تحتاجها عملية التصنيع هذا بالنسبة للوحدة الصناعية، أما بالنسبة التجارية فتظهر المقارنة النتيجة بين تكاليف شراء البضاعة المباعة وقيمة مبيعات البضاعة وتدعى النتيجة ب: مجمل الربح أو مجمل الخسارة.

المرحلة 2: تكون بمقارنة مجمل النتائج التي تم الحصول عليها من المرحلة الأولى مع بقية مصروفات وإيرادات الوحدة الاقتصادية، وذلك بطرح كافة مصروفات البيع والتوزيع و المصروفات العامة و الإدارية من مجمل الربح، ومن بين هذه المصروفات مثلا : مصاريف الإيجار و الإعلام والتغليف و الرواتب وأجور الكهرباء... الخ ، كما تضاف كافة إيرادات الوحدة التي ترتبط نشاط الوحدة ارتباطا مباشرا مثلا : كالعمولات المقبوضة وأرباح بعض الموجودات الثابتة وإيراد العقار وغيرها، و تسمى النتيجة المتحصل عليها من هذه المرحلة بصافي الربح أو بصافي الخسارة .

وهو تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة ونشاطها وتستخدم مقياس التحليل الأفقي والرأسي والعلاقات الربحية ومقاييسها مع قائمة الدخل.²

ثانيا- قائمة المركز المالي (الميزانية):

هي تقرير وصفي لكل الموجودات من الأصول بأنواعها المختلفة ومصادر تمويل هذه الموجودات من استخدامات لحقوق الملكية والائتمان، وتستخدم القائمة لقياس الكفاءة الاستثمارية للمؤسسة والمقدرة الائتمانية وعلاقات معدلات الدوران مع المبيعات للأصول ونسب العائد على الاستثمار.³

1 محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 163.

2 صابر تاج السر عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 42.

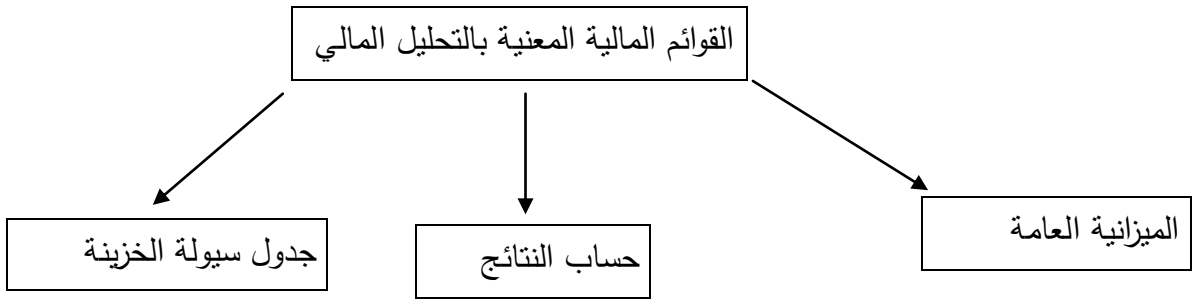
3 نفس المرجع السابق، ص 42.

ثالثا-كشف التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

يوصف كشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل والميزانية العمومية وأن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة، وإذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد ، لذلك يعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي ، ويمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين والدائنين من استخدام هذا الكشف لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، وتسديد التزامات الدائنين¹.

كشف تفصيلي للتدفقات النقدية الخارجة والداخلة المخصصة وغير المخصصة للأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية.²

الشكل رقم (01): القوائم المالية المعنية بالتحليل المالي.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما ورد ذكره سابقا.

يبين هذا الشكل أن القوائم المالية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في التحليل المالي هي الميزانية، حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة.

1 مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 80.

2 صابر تاج السر عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص42.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول جدول سيولة الخزينة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم جدول سيولة الخزينة بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته، وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة الى أهميته وأهدافه وكيفية عرضه.

المطلب الأول: مفهوم جدول سيولة الخزينة

في هذا المطلب سنقوم بتقديم لمحة تاريخية عن جدول سيولة الخزينة ومفهومه.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن تطور جدول سيولة الخزينة

مر جدول سيولة الخزينة بمراحل متعددة حتى استقر على الشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان النموذج المتبع يخدم مصالح المهتمين في ذلك، ومع تطور الأعمال وشموليتها ومتطلباتها شهد جدول سيولة الخزينة تطوراً أيضاً يتماشى مع تلك المتطلبات وهذه المراحل هي:

1- كان البدء في قائمة مصادر الأموال واستخداماتها والذي نص عليها المعيار رقم (3) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين في العام 1963 وقد كان الهدف من هذه القائمة بيان المصادر التي حصلت عليها المؤسسة واستخدامات تلك الأموال.

2- قائمة التغيرات في المركز المالي والذي تم اقراره بموجب المعيار رقم (19) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية عام 1971، وعلى الرغم من محدودية المعلومات التي تقدمها القائمة فلا زال البعض يستخدم تلك القائمة.

وفي العام 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المعيار رقم (95) تحت اسم قائمة التدفق النقدي.¹ ووفقاً لهذا المعيار حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغير في المركز المالي والتي تعطي صافي التغير في النقدية خلال الفترة المالية، وأهم ما جاء به المعيار (95) هو تصنيف التدفقات النقدية ضمن القائمة حسب الأنشطة الرئيسية للمشروع حيث تصنف قائمة التدفقات النقدية الى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أ- التدفقات النقدية من العمليات.

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ج- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

وهذا التصنيف للتدفقات النقدية حسب مصادرها الذي يتطلبه المعيار رقم (95) يتوقع أن يجعل القائمة أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية من طريقة العرض المتبعة في قائمة التغير في المركز المالي، وذلك لأن دلالات التغير في رقم التدفقات النقدية تختلف باختلاف مصادر التدفقات النقدية.²

1 نعيم نمر داوود، "التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية"، دار البداية للنشر، عمان، 2012، ص116.

2 زياد رمضان، محمود الخاليلة، "التحليل والتخطيط المالي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص167.

كما تم اصدار معيار المحاسبة الدولي رقم 07 (قائمة التدفقات النقدية) الذي يعد ساريا على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 جانفي 1994 أو بعده والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي 07 (قائمة التغيرات في المركز المالي) المصادق عليه في ماي 1977، ويهدف هذا المعيار إلى المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومعادلات النقد للمؤسسة، باستخدام قائمة التدفقات النقدية التي تصنف هذه الأخيرة خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.¹

وبعد الإصلاحات الأخيرة التي قامت بها الجزائر في إطار تحديث نظامها المحاسبي المتمثلة في تبني النظام المحاسبي المالي والمستمد من معايير المحاسبة الدولية، وذلك من أجل ضمان وتعزيز أنظمتها المحاسبية والمالية بما يتوافق مع هذه المعايير وخاصة في ظل ظاهرة العولمة والرغبة في الدخول إلى اقتصاد السوق.

بدأ تطبيق المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح والمعايير الدولية في المؤسسات الجزائرية، حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي من سنة 2008 الخاص به وقد شرع العمل به في بداية سنة 2010 ومن بين هذه المعايير المعيار المحاسبي الدولي (قائمة التدفقات النقدية)، وهو من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي حيث تم استبدال تسميته ب (جدول سيولة الخزينة) وتم إلزام جميع المؤسسات الوطنية على تطبيقه.²

1 ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "المعيار المحاسبي رقم (7)", مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ص1.
2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 27 المؤرخ بتاريخ 28-05-2008، ص11-15.

الجدول (01): مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

بيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
1-	تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل
2-	أهداف القائمة	الأموال بمعنى النقد والنقدية
3-	شكل القائمة	أظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل
4-	أسلوب الاعداد	أظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية
5-	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبنية حسب الأنشطة: تشغيلية استثمارية تمويلية
6-	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعا	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعا
7-	العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة
8-	جدول رأس المال العامل	لا تعرض في صلب القائمة
9-	لا يعرض	لا يعرض كجزء لا يتجزأ من القائمة

المصدر: محمد الصيرفي، "التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014،

ص194.

يبين هذا الشكل الاختلاف بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي.

الفرع الثاني: أسباب اللجوء الى جدول سيولة الخزينة:

-المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصرا استراتيجيا تمويل المؤسسة بواسطتها نشاطها، وتضمن

ازدهارها. والخزينة مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة) وعلى المدى الطويل (قياس

احتياجات التمويل)، كما أن اشارتها تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة، هل هي في حالة جيدة؟ عاجزة؟ أو

مهتدة بالزوال؟

-التكيف مع التنبؤ حيث يحلل هذا الجدول التحصيلات والتسديدات مجمعة في وظائف، لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية (مخطط التمويل).

-الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور استعماله على المستوى الدولي.¹

الفرع الثالث: مفهوم جدول سيولة الخزينة

لجدول سيولة الخزينة عدة مفاهيم نذكر منها:

تعريف 1: هو "من القوائم المهمة لحسابات المؤسسة والتي تبين مقدار التدفق النقدي الداخل وكذلك التدفق النقدي للنقدية المتوفرة للمؤسسة، ويبين مدى مقدرتها على مواجهة متطلبات التزامات المؤسسة النقدية خلال الفترة التشغيلية".²

تعريف 2: هو عبارة عن "كشف بالمقبوضات والمدفوعات لمؤسسة معينة خلال الفترة المالية، وتشمل المقبوضات جميع المبالغ المدفوعة خلال الفترة بغض النظر عن أوجه استخدامات النقدية".³

تعريف 3: هو "جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة".⁴

تعريف 4: "يعرف تدفق الخزينة كحركة إدخال أو إخراج السيولة كما يمكن اعتباره كأحد الأسس للمالية بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند، أما خزينة المؤسسة فيمكن تحديدها من خلال الفرق بين استخدامات الخزينة (التوظيفات المالية والنقدية) والديون البنكية والمالية قصيرة الأجل".⁵

من التعاريف السابقة نستخلص أن: "جدول سيولة الخزينة هو عبارة عن جدول يظهر المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وصافي التغير في أرصدها النقدية، مع بيان مصادر تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعا لوظائف المؤسسة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المالية ما يسمح لنا بمعرفة تغيرات الخزينة".

1 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 136.

2 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 10.

3 زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سابق، ص 10.

4 زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 136.

5 خميسي شيخة، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف جدول سيولة الخزينة

من خلال هذا المطلب سنعرض أهمية وأهداف جدول سيولة الخزينة.

الفرع الأول: أهمية جدول سيولة الخزينة

تأتي أهمية جدول سيولة الخزينة من الدور الذي يلعبه في توفير المعلومات وعلى الأخص تلك التي لا

تظهر في القوائم المالية الرئيسية (الميزانية العامة وحساب النتائج).

وتأتي تلك الأهمية من خلال الجهات التي يهتما الحصول على المعلومات التي توفرها تلك القائمة وهذه

الجهات هي:

أولاً-إدارة المؤسسة: فيما يوفره جدول سيولة الخزينة من معلومات يمكن لإدارة المؤسسة تقييم الأداء فيما

اتخذته من قرارات استثمارية من عمليات بيع وشراء، إضافة لما يمكن أن تتخذه مستقبلاً من قرارات حيث يظهر

هذا الجدول الوضع النقدي في لحظة ونقطة معينة بدلاً من الافتراض والتوقع العشوائي.

ثانياً-المستثمرون والمقرضون: ويساعد جدول سيولة الخزينة في الإجابة على أسئلة المستثمرين والمقرضين

كقدرة المؤسسة على إيجاد تدفقات نقدية في نقاط معينة، وقدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المطلوبة من

دفع مستحقات وغير ذلك.¹

كما يعتبر قائمة تحليلية إضافية لأدوات التحليل المالي الأخرى مثل تحليل النسب وتحليل التعادل وبالتالي

يقوم بالأدوار التالية:

-التحليل التاريخي للأوضاع المالية للشركة وتطور هذه الأوضاع مما يساعد في بيان نقاط القوة

والضعف لدى المؤسسة وتقييم أدائها.

-تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استناداً إلى أدائها السابق وعلى ضوء المتغيرات الأخرى من

حيث ظروف السوق والمنافسة وغيرها.²

-الفهم السهل للمعلومات فهم حسن لمفاهيم المقبوضات والمدفوعات.

-تسهيل الطرق التقديرية (مخطط التمويل) استعمال أسس حساب تدفقات الاستغلال التقديرية.

-تقييم مختلف سياسات وظائف المؤسسة يسمح فصل التدفقات حسب الوظائف بمعرفة أحسن لسياسة

كل وظيفة على مستوى المؤسسة (الاستثمار، الاستغلال، التمويل).³

1 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص ص116، 117.

2 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص195.

3 خميسي شيحة، مرجع سابق، ص160.

في الأخير نستخلص إذن أن جدول سيولة الخزينة تكمن أهميته في التغلب على بعض نقاط الضعف الموجودة في حساب النتائج والميزانية وتتمثل أهم هذه النقاط في:

- ✓ تحديد عناصر المصروفات غير النقدية وبشكل خاص الاستهلاك والإطفاء لكافة الأصول ذات العلاقة.
- ✓ إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة خلال السنة المالية، خلافا لما تظهره الميزانية أو حساب النتائج والمتمثل في اظهار الأرصدة فقط لهذه النشاطات.
- ✓ اظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها وتوزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة وهو مالا يمكن اظهاره من خلال الميزانية وحساب النتائج، ومثال ذلك يظهر رصيد المدينين في الميزانية كما يظهر رصيد المبيعات في حساب النتائج (المبيعات النقدية والأجلة معا). ولكن من خلال جدول سيولة الخزينة يتم اظهار بند المبيعات الاجمالية والنقدية المتحصلة من المبيعات وذلك عند ربط المبيعات الظاهرة في حساب النتائج مع التغير في المدينين في الميزانية.¹

الفرع الثاني: أهداف جدول سيولة الخزينة

يهدف جدول سيولة الخزينة الى:

- إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.²
- معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة.³
- بيان الاختلاف في الأرصدة للبنك والخزينة وصافي الربح وأسبابه لفترة زمنية محددة.
- تحديد الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.
- معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق صافي تدفق نقدي موجب مستقبلا.
- بيان احتياجات المؤسسة للتمويل الخارجي.

¹ سايج فايز، "اعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي"، دراسات اقتصادية، العدد 22 دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العراق، ديسمبر 2013، ص58.

² القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008 المحدد ل "قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها " والمطبق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص26.

³ سليم بن رحمون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد دراسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص82.

-تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية المستقبلية.¹

كما يهدف جدول سيولة الخزينة الى اظهار كيفية تغير الخزينة من دورة الى أخرى من ثلاث وظائف

أساسية، وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة كما أنه يظهر كيفية تمويل خزينة الاستغلال

لمجموع الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية ومن هنا فهو يبين تطور التمويل الخارجي وكذا قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للاستغلال.

ان الوظائف التي تكون هذا الجدول هي:

-وظيفة التمويل تسمح بإظهار الطريقة التي مولت بها المؤسسة احتياجاتها الفعلية أو على العكس

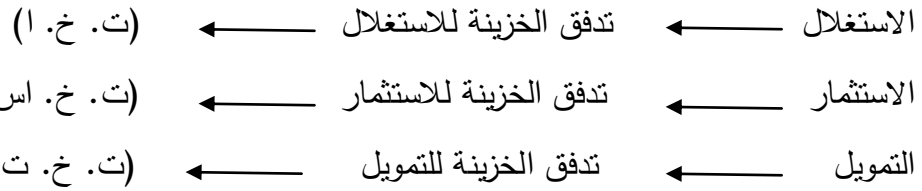
الطريقة التي سددت بها ديونها، والتي تحصي الموارد الخارجية كحركات الديون وحركات رأس المال.

-وظيفة الاستثمار وتضم مجموع الاستثمارات والاستثمارات السلبية للمؤسسة سواء كانت معنوية أو مادية أو مالية.

-وظيفة الاستغلال وتضم كل العمليات التي قامت بها المؤسسة في إطار نشاطها والتي لا تظهر في

الوظيفتين السابقتين.

ان هذه الوظائف السابقة تنتج تدفقات:



ومن التدفقات الثلاثة السابقة ينتج رصيد جديد وعلاقة جديدة: رصيد جديد يتمثل في أن التدفق الاستغلال

مخفضا بالاستثمارات يعطي رسيدا يسمى الخزينة بعد تمويل الاستثمارات، بحيث إذا كان الرصيد سالبا يعبر

عن مستوى الاستدانة الذي تلجأ اليه المؤسسة. أما العلاقة فهي أن تغير الديون مرتبط بمستوى الاستثمارات

بتدفق الخزينة للاستثمارات، وذلك أنه إذا كانت الخزينة موجبة بعد تمويل الاستثمارات فان المؤسسة لن تلجأ

للاستدانة.²

1 صابر تاج السر محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 131، 132.

2 زغيب مليكة، بوشنغير ميلود، مرجع سابق، ص ص 138، 137.

المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة

في هذا المطلب سنقوم بعرض جدول سيولة الخزينة حسب الأنشطة وبالطريقتين الطريقة المباشرة وغير المباشرة.

الفرع الأول: تويب جدول سيولة الخزينة

بموجب النظام المحاسبي الجديد فان جدول سيولة الخزينة يقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها.

أولاً-التدفقات النقدية من الأنشطة العملية (الأنشطة التشغيلية): والتي تتولد عنها منتجات وغيرها

من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.¹

وهي التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتي ترتبط بالنشاط العادي الذي تمارسه المؤسسة، وتتضمن الآثار النقدية للعمليات التي تتدخل في تحديد صافي الدخل من المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات، أو من المدينين ومن أرباح الأسهم والفوائد المستلمة والمدفوعات النقدية للموردين عن عمليات المشتريات للمخزون السلعي واجور العاملين والمصروفات الأخرى الضرائب والرسوم وغيرها.²

ثانياً-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات الناتجة من الأنشطة المتعلقة بعمليات الاستثمار في الأصول الثابتة (أو طويلة الأجل).

من عمليات بيع أو استبدال أو اقتناء لهذه الأصول، وكذلك للأوراق المالية الصادرة من المؤسسة الأسهم والسندات والآثار النقدية المترتبة على هذه الأنشطة من مدفوعات نقدية لسلف وقروض طويلة الأجل استثمارية، ومدفوعات نقدية لشراء الأصول الثابتة والمقبوضات النقدية الناشئة من بيع الاستثمارات وتحصيل القروض والسلف.

ثالثاً-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: وهي كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة بمصادر

التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الالتزامات)، والآثار النقدية لهذه الأنشطة من

المقبوضات النقدية من اصدار الأسهم العادية والممتازة، والسندات والقروض قصيرة الأجل والمدفوعات النقدية لشراء السندات من الخزينة وسندات القروض والسندات وتوزيعات أرباح الأسهم.

فأنشطة التمويل ناتجة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.³

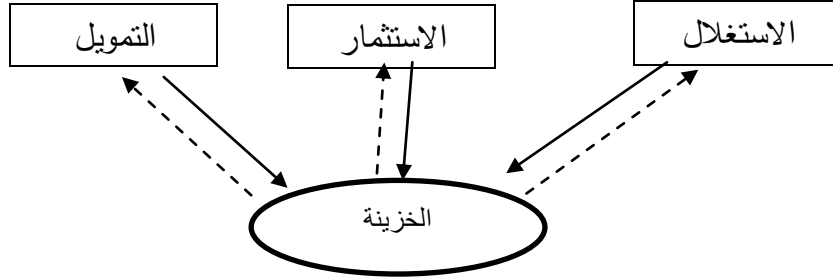
1القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008، مرجع سابق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص26.

2صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص132.

3صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص ص 131، 132.

رابعا- التدفقات النقدية المتأتية من أسهم-فوائد وحصص: تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية الى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية، الاستثمار أو التمويل.¹

الشكل رقم (02): تدفقات الخزينة



Source : eanBareau et jaqueline, Gestion Financière Manuel et applications, Paris Dunod.2001.p 226.

تتمثل الأسهم المتقطعة في:

✓ التدفقات النقدية الخارجة (التسديدات) مثل: نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم وغيرها.

أما الأسهم العادية فتتمثل في:

✓ التدفقات النقدية الداخلة مثل: تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض(الاستدانة)، الرفع في رأس المال، وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

مقدار التغير بالخزينة=صافي تدفقات الخزينة عن أنشطة الاستغلال+ صافي تدفقات الخزينة عن أنشطة الاستثمار + صافي تدفقات الخزينة عن أنشطة التمويل.²

¹القرار المؤرخ في 26 / 07 / المطبق في 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص23.

2 امال خوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية"، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، 2013، ص337.

الفرع الثاني: طرق اعداد جدول سيولة الخزينة

يختلف جدول سيولة الخزينة عن بقية القوائم المالية، حيث أنه يحتاج الى تفاصيل تتعلق بالتغيرات في أرصدة الحسابات وأكثر، ويعنى جدول سيولة الخزينة بالنقد الذي يتم دفعه والنقد الذي يتم تحصيله، ولتنظيم جدول سيولة الخزينة فنحن بحاجة الى ثلاثة مصادر .

أولاً-مصادر جدول سيولة الخزينة

1-الميزانية العمومية لعامين متتاليين: وذلك لبيان التغيرات في أرصدة الموجودات والمطلوبات وكذلك حقوق المساهمين.¹

قد تم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي المادة 33 من الرسوم التنفيذية 08/156 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".²
انظر شكل الميزانية (الملحق رقم 01).

2-قائمة الدخل (حساب النتائج): وذلك من أجل بيان المبالغ المدفوعة وكذلك التي تم تحصيلها "الإيرادات".³

ويعرف حساب النتائج بأنه:

" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة".
وتتمثل مكوناته في:

أ-منتوجات السنة المالية: حسب المادة 25 فان منتوجات السنة المالية تتمثل في:

"تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية".

ب-أعباء السنة المالية: حسب المادة 26 فان أعباء السنة المالية تتمثل في:

"تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم وتشمل:

1 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص122.

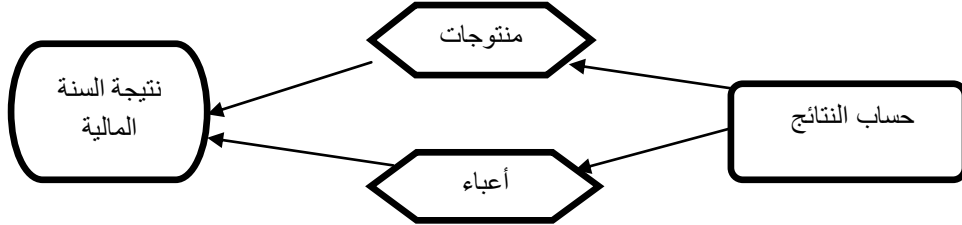
2 قرار مؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المطبق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص24.

3 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص122.

الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف

بالمالية".¹

الشكل رقم (03): تقسيم حساب النتائج



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القرار المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المطبق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009

من خلال الشكل ينقسم حساب النتائج الى: منتجات (إيرادات) وأعباء بحيث الفرق بينهما يحدد نتيجة السنة المالية (ربح /خسارة).

انظر شكل حساب النتائج (ملحق رقم 02).

3-وأية معلومات قد تفيد في كيفية تحصيل ودفع الأموال خلال الفترة المحاسبية.²

ثانيا- طرق اعداد جدول سيولة الخزينة

ويتم تنظيم جدول سيولة الخزينة وفق طريقتين هما الطريقة غير المباشرة والطريقة المباشرة مع الأخذ في الحسبان ان معظم المجامع المحاسبية تأخذ بالطريقة المباشرة في الاعداد، وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح المناسب حيث أصبح الإفصاح ركنا أساسيا من أركان اعداد البيانات المحاسبية المنشورة، إضافة لذلك فان المعلومات المفصلة والواقية التي توفرها الطريقة المباشرة توفر للمحلل المالي إمكانية أكبر في عملية اشتقاق المؤشرات والنسب المالية، وهذا ما جعل المعيار المحاسبي رقم (07) يشجع على اتباع الطريقة المباشرة في الاعداد مع ملاحظة أن اعداد جدول سيولة الخزينة بغض النظر عن الطريقة بحاجة لنفس البيانات والقوائم المالية والمحاسبية نفسها وبالتالي يجب أن تؤدي الى نفس النتيجة.

1- الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجب الطريقة غير المباشرة تعديل النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

1 قرار مؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المطبق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص24.
2 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص ص123،122.

-آثار العمليات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).

-التسويات (ضرائب مؤجلة).

-التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازلات الزائدة أو الناقصة ...). وهذه

التدفقات تقدم كلا على حدى.¹

ولتنظيم جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة علينا اتباع الخطوات التالية:

أ-**الخطوة الأولى:** ويتم فيها تحديد صافي النقد الذي تم تحصيله وكذلك الذي تم صرفه واستخدامه خلال

أنشطة التشغيل وذلك بتحويل الدخل المتأتي والمتركم بناء على قاعدة الاستحقاق الى نقد.

ب-**الخطوة الثانية:** من خلال تحليل الميزانية العمومية يتم تحليل التغيرات على الأصول الثابتة وحسابات

المطلوبات طويلة الأجل.

ج-**الخطوة الثالثة:** تتم مقارنة التغيرات في جدول سيولة الخزينة مع التغيرات في حساب النقد الموجود

في الميزانية العمومية، للتأكد من مطابقتها في هذه الحالة يمكن إيجاد الفرق بين رصيد بداية السنة ورصيد نهاية

السنة من خلال مقارنة الميزانيات للسنتين.²

وحسب هذه الطريقة يشير المعيار المحاسبي الدولي السابع الى تسوية النتيجة الصافية للمؤسسة قبل

الفوائد والضرائب في حساب النتائج وتعديلها للتحويل من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي عن طريق:

- إضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة واطفاء الأصول غير الملموسة وأية نفقات لا تحتاج الى

نقدية مدفوعة، لأنها لا تسدد أو ليس لها تأثير نقدي ومع ذلك تخفض في النتيجة الصافية في حساب النتائج

-الغاء مكاسب أو خسائر بيع الأصول غير المتداولة والاستثمارات المالية من النتيجة الصافية لإظهارها

ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية لأنها تعد من الأنشطة الاستثمارية وهذا من أجل تجنب حسابه

مرتين.

- يضاف النقص في الأصول المتداولة لأنه مثلا المورد إذا نقصت قيمته معناه تحصيل نقدية من بيع

المخزون، وبالتالي هناك زيادة في النقدية أما الزيادة في الأصول المتداولة فتطرح من النتيجة الصافية لدلالاتها

على تدفق نقدي خارجي.

- تضاف الزيادة في الخصوم المتداولة لأنه مثلا المورد إذا زادت قيمته من سنة لأخرى فمعناه لم يتم

استعمال النقدية للدفع للمورد وبالتالي هناك توفير نقدية إضافية تؤدي الى تدفق داخلي أما النقص في الخصوم

المتداولة فيطرح من النتيجة الصافية.

1 فايز سايج، مرجع سابق، ص 61.

2 نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 123، 122.

- طرح النقدية المدفوعة كمصروف والضرائب على الدخل لأنها تدفقات نقدية خارجية.

ويشمل الجزء الخاص بالتدفقات النقدية من العمليات من قائمة التدفقات النقدية على البنود التالية:¹

صافي نتيجة السنة المالية.

+ الاهتلاك والمؤونات.

±تغير الضرائب المؤجلة.

±تغير المخزونات.

±الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.

±تغير الموردين والديون الأخرى.

±نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.²

1 زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سابق، ص172.

2 فايز سايح، مرجع سابق، ص64.

الجدول رقم (02): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة منالى.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيات من أجل: -الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تقييدات
			تحصيلات التنازل عن تقييدات
			تأثير تغيرات محيط الادماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			الحصص المدفوعة للمساهمين
			زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)
			اصدار قروض
			تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال (أ +ب الخزينة للفترة +ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة

(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: قانون رقم 11/07، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 25

مارس 2009، ص36.

2- الطريقة المباشرة:

تتمثل الطريقة المباشرة في تقديم الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.¹

ووفقا للطريقة المباشرة يتم تحديد الاثار النقدية لجميع أنشطة العمليات والتي تمثل عادة البنود التي تظهر في قائمة الدخل، ولكن بنود أنشطة العمليات تظهر في قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق ولذلك يتطلب تحديد الاثار النقدية لأنشطة العمليات تحويل بنود قائمة الدخل المتعلقة بالأنشطة التشغيلية من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي.²

وتشمل التدفقات النقدية على البنود التالية:³

أ- بالتدفقات النقدية من العمليات من قائمة التدفقات النقدية

➤ المتحصلات:

- ✓ المحصل من العملاء = المبيعات - حسابات المدينين .
- ✓ الفوائد المحصلة = إيراد الفوائد - Δ إيراد الفوائد المستحقة .
- ✓ توزيعات أرباح محصلة = إيراد التوزيعات - Δ إيراد التوزيعات المستحقة .

➤ المدفوعات:

- ✓ المدفوعات للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + Δ المخزون - Δ حسابات الدائنين .
- ✓ المدفوعات للعمال = مصروفات المرتبات والأجور + Δ مرتبات وأجور مقدمة (-) Δ مرتبات وأجور مستحقة .
- ✓ الفوائد المدفوعة = مصروف الفوائد (-) Δ مصروف الفوائد المستحقة .
- ✓ الضرائب المدفوعة = مصروف الضرائب + Δ الضرائب المقدمة (-) Δ الضرائب المستحقة .
- ✓ أي مصروفات أخرى مدفوعة = المصروف + Δ المصروف المقدم (-) Δ المصروف المستحق .

ومن خلال نموذج جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة الذي نص عليه المشرع الجزائري نجد أنها

تتكون من الفئات التالية:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن.

المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.

1 نفس المرجع السابق، ص 61.

2 زياد رمضان، محمود الخلايلة، مرجع سابق، ص 172.

3 فايز سايح، مرجع سابق، ص 62.

الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.

الضرائب عن النتائج المدفوعة.

+/- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

المبدأ الأساسي لحساب بنود جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة هو:

عناصر جدول سيولة الخزينة = عناصر حساب النتائج المرتبطة \pm عناصر الميزانية المرتبطة.

ب- بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

لا يوجد اختلاف في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة كونها تحسب بنفس الطريقة ويتم التقرير عنها وفقا بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي¹:

➤ المتحصلات:

✓ المتحصلات من بيع أصول ثابتة يلاحظ:

▪ رصيد الأصول الثابتة أول المدة + الأصول المشتراة خلال المدة - الاهتلاك - القيمة الدفترية للأصول المباعة = رصيد الأصول الثابتة آخر المدة.

▪ المتحصلات النقدية من بيع الأصول الثابتة = القيمة الدفترية للأصول المباعة + ربح بيع الاستثمارات أو - خسائر بيع الأصول.

▪ المتحصلات النقدية من بيع الاستثمارات = القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة + ربح بيع الاستثمارات أو - خسائر بيع الاستثمارات.

✓ المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية: يلاحظ:

▪ رصيد الاستثمارات المالية أول المدة + تكلفة شراء استثمارات جديدة - القيمة الدفترية للاستثمارات المباعة = رصيد الاستثمارات المالية آخر المدة.

▪ تحصيل القروض السابق منحها للغير = رصيد القروض للغير أول المدة + القروض الجديدة الممنوحة للغير - المتحصلات = رصيد القروض آخر المدة.

➤ المدفوعات:

✓ لشراء أصول ثابتة: رصيد أصول ثابتة أول المدة + تكلفة شراء الأصول الجديدة - الاهلاك - القيمة الدفترية للأصول المباعة = رصيد أصول ثابتة آخر المدة.

1 سايج فايز، مرجع سابق، ص 67، 68.

- ✓ لشراء استثمارات مالية: رصيد الاستثمارات أول المدة + تكلفة شراء استثمارات جديدة - تكلفة استثمارات مبيعة = رصيد الاستثمارات آخر المدة.
 - ✓ لمنح قروض جديدة للغير: رصيد القروض للغير أو المدة + القروض الجديدة الممنوحة للغير - المتحصلات من القروض = رصيد القروض آخر المدة.
- ومن خلال نموذج جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة الذي نص عليه المشرع الجزائري نجد التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تتكون من الفئات التالية¹:
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.
 - + التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.
 - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
 - + التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية.
 - + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال.
 - + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ج- بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

لا يوجد اختلاف في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة كونها تحسب بنفس الطريقة ويتم التقرير عنها وفقا للأخذ بعين الاعتبار ما يلي²:

➤ المتحصلات:

- ✓ المتحصلات من اصدار قروض طويلة الأجل: رصيد القروض أول المدة + النقدية المحصلة من اصدار قروض جديدة - القروض المسددة = رصيد القروض طويلة الأجل آخر المدة.
- ✓ من اصدار أسهم عادية: رصيد الأسهم العادية أول المدة + النقدية المحصلة من اصدار أسهم جديدة - تكلفة أسهم الخزينة المبيعة = رصيد الأسهم العادية آخر المدة
- ✓ من بيع أسهم الخزنة: يلاحظ:
- رصيد أسهم الخزنة أول المدة + تكلفة شراء أسهم الخزنة - تكلفة أسهم الخزنة المبيعة = رصيد أسهم الخزنة آخر المدة.

1 نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، "جدول سيولة الخزينة"، بوابة الطلبة، ملخص بدون صفحة، المتاح على الموقع Talabadz1.blogspot.com/2011/12/blog-post_8487.html

2 سايح فايز، مرجع سابق، ص ص71، 70.

- المتحصلات النقدية من بيع أسهم الخزنة = تكلفة أسهم الخزنة المباعة + مقدار الزيادة في من البيع عن التكلفة أو مقدار النقص في ثمن البيع عن التكلفة.

➤ المدفوعات:

- ✓ المتعلقة بالقروض طويلة الأجل: رصيد القروض طويلة الأجل أول المدة + النقدية المحصلة من اصدار قروض جديدة - القروض المسددة = رصيد القروض طويلة الأجل اخر المدة.
- ✓ استهلاك الأسهم العادية: رصيد الأسهم أول المدة + المتحصلات النقدية من اصدار أسهم جديدة - المدفوعات لاستهلاك الأسهم = رصيد الأسهم اخر المدة.
- ✓ مدفوعات نقدية لشراء أسهم الخزنة: رصيد أسهم الخزنة أول المدة + تكلفة شراء أسهم الخزنة - تكلفة أسهم الخزنة المباعة = رصيد أسهم الخزنة اخر المدة.
- ✓ توزيعات أرباح مدفوعة: يلاحظ:
 - أرباح محتجزة أول المدة + صافي الدخل - التوزيعات المعلن عنها = أرباح محتجزة اخر المدة.
 - توزيعات مستحقة أول المدة + التوزيعات المعلن عنها - التوزيعات المدفوعة = توزيعات مستحقة اخر المدة.

ومن خلال نموذج جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة الذي نص عليه المشرع الجزائري نجد التقرير عن

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تتكون من الفئات التالية:¹

التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم.

-الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

+التحصيلات المتأتية من القروض.

-تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

1 نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، مرجع سابق، بدون ترقيم للصفحات.

الجدول رقم (03): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
			التحصيلات المقبوضة من الزبائن
			المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
			الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية
			المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية
			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			التحصيلات المتأتية من القروض
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قانون رقم 11/07، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 25 مارس 2009، ص 35.

الفرع الثالث: ملاحق جدول سيولة الخزينة

لا تظهر بعض الأنشطة التشغيلية والتمويلية المهمة في جدول سيولة الخزينة لعدم وجود أثر نقدي لها خلال الفترة المالية، ومن الأمثلة على هذه الأنشطة اصدار أسهم عادية مقابل امتلاك معدات أو اصدار سندات مقابل امتلاك قطعة أرض أو تحويل الأسهم العادية الى سندات، وبما ان هذه الأحداث قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية تتطلب المعايير المحاسبية الإفصاح عن هذه العمليات المهمة في الملاحق والجدول المرفقة بجدول سيولة الخزينة.¹

المطلب الرابع: العناصر المكونة للتدفقات النقدية والمعلومات المكملة لعرض جدول سيولة الخزينة
من خلال هذا المطلب سنعرض العناصر المكونة للتدفقات النقدية، ونتطرق الى المعلومات المكملة لها.

الفرع الأول: العناصر المكونة للتدفقات النقدية

تنقسم التدفقات النقدية الى:

أولاً-التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

بالإسقاط على مدونة الحسابات فانه يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة

الاستغلال على النحو التالي:

1- الطريقة المباشرة

✓ التحصيلات المقبوضة من الزبائن:

هي تلك المقبوضات الناتجة عن بيع البضائع وتقديم الخدمات للغير من طرف المؤسسة، حيث

تحسب المقبوضات النقدية للزبائن والحسابات الملحقة من خلال العلاقة التالية:

■ التحصيلات المقبوضة من الزبائن: حساب (ح/70) المبيعات من البضائع والمنتجات

المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة (ماعدا حساب (ح/709) التخفيضات

والتنزيلات والحسومات الممنوحة) + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات

(ح/4457)+التغير في رصيد الحساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة (رصيد اخر

المدة - رصيد أول المدة).²

■ وهناك تحصيلات أخرى معينة بهذا العنصر وهي:

1 زياد رمضان، محمود الخليلية، مرجع سابق، ص175.

2 القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008 "المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها" والمطبق في الجريدة الرسمية 25 / 03 / 2009، ص26.

حساب(74) اعانات الاستغلال + حساب (757) المنتجات الاستثنائية عن عمليات التسيير +
حساب(758) المنتجات الأخرى للتسيير الجاري + التغير في حساب(487) المنتجات المسجلة
مسبقا .

✓ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:

❖ المبالغ المدفوعة للموردين:

وتحسب كما يلي:

مشتريات الفترة حساب(60) المشتريات المستهلكة ما عدا حساب(609) التخفيضات والتزيلات
المتحصل عليها من المشتريات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات (4456) +
حساب(61) مصاريف الخدمات الخارجية + حساب (62) الخدمات الخارجية الأخرى +الرسم
على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والخارجية الأخرى(445) - التغير في رصيد حساب
(401) مورد والمخزونات والخدمات - التغير في رصيد حساب (467) الحسابات الأخرى
الدائنة أو المدينة.

❖ المبالغ المدفوعة للمستخدمين:

أعباء المستخدمين للفترة (ح/63) - التغير في حساب (42) المستخدمين والحسابات الملحقة -
التغير في حساب (43) الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة.¹

وهناك مبالغ مدفوعة لمتعاملين آخرين وهي معينة بهذا العنصر وتحدد على النحو الآتي

حساب (64) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة + حساب (65) الأعباء العملياتية الأخرى - التغير
في رصيد حساب (445) الدولة الرسوم على رقم الأعمال - التغير في رصيد حساب (486) الأعباء المسجلة
مسبقا.²

✓ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى: وتتمثل في الأعباء المالية حساب (66)، وتحسب

كما يلي:

الفوائد والمصاريف المالية الأخرى= مصروف الفائدة للفترة -التغير في مصروف الفائدة
المستحقة.

✓ الضرائب على النتائج المدفوعة: وتحسب كما يلي:

1 نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، "جدول تدفقات الخزينة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010، ص5.

2 سايح فايز، مرجع سابق، ص64.

حساب(695) الضرائب على الأرباح المبينة على نتائج الأنشطة العادية - التغيير في رصيد حساب(444) الدولة والضرائب على النتائج.

✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية:

وتحدد بالفرق بين حساب (77) منتجات العناصر غير العادية وحساب (67) أعباء العناصر غير العادية.¹

2- الطريقة غير المباشرة:

ويتم حساب العناصر السابقة وفقا للنظام المحاسبي المالي كما يلي:

✓ **الإهلاكات والمؤونات:** وتتمثل في حساب (68) المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.

✓ **تغير الضرائب المؤجلة:** وتتمثل في التغيير في الحساب (134) الضرائب المؤجلة على الخصوم والحساب (155) المؤونات للضرائب.

✓ **تغير المخزونات:** ويتمثل في تغيير حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ ناقص التغيير في حساب (39) خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.

✓ **تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى:** ويتمثل في التغيير في حساب (41) الزبائن والحسابات الملحقة، وكل حسابات الأصول الجارية ماعدا المخزونات والمنتجات قيد الصنع (من ح 30 الى الحساب 39) وحسابات الموجودات وما يماثلها فاذا كان رصيده موجب يطرح وإذا كان رصيده سالب يضاف.

✓ **تغير الموردين والديون الأخرى:** ويتمثل في التغيير في حساب (40) الموردون والحسابات الملحقة وجميع حسابات الخصوم الجارية فاذا كان تغييره يعطي رصيد موجب يضاف وإذا أعطى رصيد سالب فيطرح.

✓ **نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب:** ويتمثل في سعر التنازل ناقص القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها، فاذا كان فائض يطرح أما إذا كان عجز فيضاف للحصول على تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال.²

ثانيا-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

ويتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الاتي:

1 نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، مرجع سابق، ص5.

2 سايج فايز، مرجع سابق، صص66،65.

✓ المقبوضات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل هذه المقبوضات فيما يلي:

▪ المقبوضات النقدية للتنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية: وتحسب كما يلي

سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية +رصيد بداية المدة لحساب الحقوق عن التنازل التثبيتات المعنوية والعينية.

▪ المقبوضات النقدية عن التنازل على التثبيتات المالية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

رصيد اخر المدة للتثبيتات المالية -القيمة المحاسبية الاجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها خلال الفترة +رصيد بداية المدة للتثبيتات المالية.

▪ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة:

وهي النواتج المالية(ح/76) التي تحصلت عليها المؤسسة.¹

✓ المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

▪ المدفوعات النقدية عن حيازة التثبيتات المادية والمعنوية:

يمكن ايجادها بتطبيق العلاقة التالية: التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة المالية +القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.

▪ المدفوعات النقدية من اقتناء تثبيات مالية:

وتحسب كما يلي: قيمة التثبيتات المالية في نهاية المدة +القيمة المحاسبية الاجمالية للتثبيتات المالية المتنازل عنها -القيمة المحاسبية الاجمالية للتثبيتات المالية في بداية المدة.²

ثالثا: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

وبالإسقاط على مدونة الحسابات يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو الاتي:

✓ التحصيلات في أعقاب اصدار أسهم: تتمثل في التغير في حساب (101) رأس المال الصادر

أو رأس مال المؤسسة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال +التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس مال المؤسسة.

1 طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص298.

2 محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي للشركات والأسواق المالية"، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص248.

✓ **الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها:** وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة -التغير في حساب (106) الاحتياطات.

✓ **التحصيلات المتأتية من القروض:** وتتمثل في التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة +تسديدات القروض في السنة المالية.

✓ **تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة:** وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض) -التغير في حساب (16) الاقتراضات والديون المماثلة.

أما تأثيرات تغير سعر الصرف على الأموال في الصندوق والودائع والالتزامات ذات الأجل القصير سهلة التحول الى سيولة (التوظيفات ذات الأجل القصير وعالية السيولة).¹

الفرع الثالث: المعلومات المكملة لعرض جدول سيولة الخزينة

قصد تحسين نوعية المعلومات فان جدول سيولة الخزينة يجب أن يكمل ببعض المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية وتتمثل هذه المعلومات في:²

أولاً- **التقرير عن التدفقات النقدية على أساس الصافي:** يجب أن يظهر جدول سيولة الخزينة التدفقات النقدية الخاصة بكل نشاط بشكل مستقل وتفصيلي وليس على أساس مبلغ صافي.
-السيولات أو شبه السيولات التي يحوز عليها الزبائن في حسابهم.
-العناصر سريعة وتيرة الدوران، ذات المبالغ المرتفعة والاستحقاق القصير.

ثانياً- **التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:** حسب المادة 28 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية وبموجب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-15 والتي تنص بشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان (المؤسسة) وعلى هذا الأساس فان التدفقات النقدية التي تنشأ عن عمليات بالعملة الأجنبية، يتوجب تحويل مبلغها بالعملة الأجنبية الى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف السائد بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي.

ثالثاً- **ضرائب الدخل والبنود غير العادية:** يلزم المعيار IAS07 على الإفصاح عن التدفقات النقدية

المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة

1 حياة نجار، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجاية، الجزائر، 2015، 2016، ص61، 62، المتاح على الموقع التالي بتاريخ 15 جوان 2019.

2 سايح فايز، مرجع سابق، ص72.

التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص، وينبغي تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية على أنها ناتجة عن أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل كلما كان ذلك ملائماً.

رابعاً-مكونات النقد والنقد المعادل: حسب المعيار AS 07 يجب على المؤسسة الإفصاح عن مكونات النقدية وما يعادلها ويجب إعادة تسوية لقيمتها ليتم ارفاقها مع البنود المقابلة لها في الميزانية، وبالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في المؤسسة والتي لا تكون قابلة للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق المؤسسة على ذلك.

خامساً-الفوائد وتوزيعات الأرباح: يشير المعيار AS 07 إلى الإفصاح عن كل التدفقات النقدية من الفوائد ومن توزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل كما ينبغي تبويب كل منها بطريقة تتصف بالثبات من فترة لأخرى على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل.

سادساً-محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية: المعيار AS20 حسب الفقرة 28 من المعيار AS20، يمكن أن ينجم عن شراء الموجودات واستلام المنح المتعلقة بها حركة التدفقات النقدية للمؤسسة. ولهذا السبب ومن أجل أن يظهر الاستثمار الإجمالي في الموجودات فإنه يفصح عن تلك الحركات بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية وذلك سواء تم طرح المنحة من الموجودات المتعلقة بها أم لا، عند العرض في الميزانية.

سابعاً-التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع: AS29 حسب الفقرة 33 من المعيار

AS29 يجب اظهار كافة بنود قائمة التدفقات النقدية بوحدة القياس الجارية بنهاية فترة اعداد التقارير.

ثامناً-الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة: IFRS05 حسب الفقرة 33 من

المعيار AS05 يجب عرض صافي التدفقات النقدية المرتبطة بالنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من العمليات غير المستمرة بشكل منفصل على متن قائمة التدفقات النقدية، أو الإفصاح عنها في الملاحظات.

تاسعاً-التغيرات في حصص الشركات التابعة والمؤسسات التجارية الأخرى: ان المجموع الإجمالي

للتدفقات النقدية الناشئة من حصول أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، يجب أن تعرض بشكل منفصل وتصنف على أنها نشاطات استثمارية، ويجب على المؤسسة الإفصاح وبشكل إجمالي بالنسبة لكل عمليات الحصول أو فقدان السيطرة للشركات التابعة أو غيرها من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة عن:

-إجمالي المبلغ المدفوع.

-جزء من المبلغ الذي يتألف من النقد أو معادل النقد.

-مبلغ النقد أو النقد المعادل في الشركات التابعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى التي تم السيطرة عليها أو فقدان السيطرة عليها.

-مبلغ الأصول والالتزامات عدا النقد المعادل في الشركات التابعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى التي تم السيطرة عليها أو فقدان السيطرة عليها مع تلخيص كل فئة رئيسة على حدى.

المبحث الثالث: مدخل الى عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

يتخذ الفرد في حياته اليومية عددا من القرارات، يفاضل بينها ويختار أفضلها، وكذلك بالنسبة للمؤسسات باختلاف أنواعها فان عملية اتخاذ القرار تصبح أكثر أهمية وأشد خطورة وأبعد تأثيرا، وكذلك أهم عنصر في عمل المؤسسة والعجز عن اتخاذ القرارات اليومية للمؤسسة تؤدي إلى تجمد العمل وتعطل نشاطها، وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم وأهمية عملية اتخاذ القرارات، وأنواع ومراحل واهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

هناك تعاريف عدة للقرار نختار منها:

القرار هو: "اختيار بديل من البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول الى هدف، حل مشكل، انتهاء

فرصة".¹

أي أنه: "يقوم على عملية المفاضلة وبشكل واع ومدرك بين مجموعة بدائل أو حلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار".

فالقرار هو: "اختيار بين عدة بدائل من المعلومات المهمة والحاسمة لأمر معين وذلك في مجالات

مختلفة".

كما أن هناك عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار ومن أهمها:

- عملية اتخاذ القرار: "عملية واسعة تتضمن أكثر من مرحلة وتتمثل في البحث في البيئة المحيطة التي تستدعي اتخاذ القرار، لأن أعضاء التنظيم يستمدون قيم المعايير والاختيار من التنظيم، والبحث عن الظروف التي تستدعي اتخاذ القرار وتحديد الإجراءات البديلة أو البدائل الممكنة ثم اختيار أحد هذه البدائل".²
- تعرف عملية اتخاذ القرار على أنها: "عملية ذهنية أو حركية أو كليهما يتم من خلالها الوصول إلى القرار المناسب، كما أن اتخاذ القرار يقوم على أساس الاختيار من بين عدة بدائل أو خيارات حيث يمثل البديل الذي يتم اختياره هذا القرار، وان هناك هدفا أو غاية من وراء اتخاذ القرار".³

¹Jean-François Dhenin, Brigitte fournie. "50 thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise". Ed : Bréal.1998.Paris. P175.

معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية" رسالة

²ماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ماي 2016 ص18.

³أسامة خيربي، الجديد في القيادة الإدارية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص185.

- كما تعرف عملية اتخاذ القرارات على أنها: "شكل من أشكال حل المشكلات حيث تواجه المؤسسات مشكلات تقتضي وضع بدائل او حلول لها ومحاولة اختيارها للتوصل إلى الحل الصحيح. وبلغه أخرى تحديد مسار القرار الذي يحل المشكلة التي تواجهها".¹
- كما تعرف أيضا بأنها: "مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد الحل لمشكلة معينة، أو لمواجهة حالة طارئة مطابقا لما هو مرسوم مسبقا كلما كان ذلك دليل على الإبداعية في عملية اتخاذ القرار والعكس هو الصحيح".²

المطلب الثاني: عناصر وأنواع عملية اتخاذ القرار

الفرع الأول: عناصر عملية اتخاذ القرار

لعملية اتخاذ القرار ثلاثة عناصر أساسية وهي كالآتي:

أولا-الاختيار

رغم ان عنصر الاختيار يشق وجوده ضمنا عند الحديث عن القرار إلا ان عملية اتخاذ القرار الاختيار نفسها هي عملية نسبية، فقد يتوافر لمتخذ القرار حرية واسعة في الاختيار في بعض الظروف، ان تتعدم هذه الحرية تماما في ظروف أخرى، وحتى عندما تتوافر لمتخذ القرار درجة واسعة من حرية الاختيار، فان هذه الحرية مازالت مقيدة بظروف البيئة والعوامل الشخصية ومعنى ذلك ان كل عملية اختيار يقوم بها الفرد تتأثر بضغوط المواقف حيث تتعدم فيها الحرية الي مواقف حيث له اقصى درجة من الحرية.

ثانيا-البدائل:

ان العنصر الثاني في اي قرار هو وجود البدائل.

- من الممكن ان يكون لمشكلة ما طريقة واحدة لمعالجتها، مثل هذه المشكلة لا تحتاج إلى عملية اتخاذ القرار والادعاء بان المشكلة ليس لها سوى حل واحد، فهذا اما يرجع عادة الى عدم كفاية التحليل او العجز في تكوين البدائل.
- ان الحالات الشائعة التي تواجه المدير وتتطلب منه اتخاذ القرارات، فاتخاذ القرار هي الحالات التي تتضمن عدد كبير من البدائل، وعلى المدير في مثل هذه الحالات تخفيض عدد هذه البدائل إلى أدنى حد ممكن، فاتخاذ القرار هي عملية تخفيض للبدائل المتعددة، كما هي إضافة الى

¹ عدنان العتوم، "القيادة والتغير"، اثره للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 99.

² مؤيد الفضل، "الأساليب الكمية والنوعية في ترشيد القرارات التسويقية"، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 35.

البدائل المحدودة وهكذا يمكن القول ان البدائل مثلها في ذلك مثل الاختيار تندرج في عددها بين التعدد و الوحدانية.

ثالثا-الأهداف والدوافع:

ان العنصر الثالث في اي قرار هو الأهداف و الدوافع وتأتي أهمية هذا العنصر من ضرورة استخدام معيار محدد لاختيار القرارات ، ونقدم الأهداف والدوافع مثل هذا المعيار ، فالقرارات لابد ان تساهم في انجاز أهداف حقيقة بفاعلية وكفاءة، ومن الطبيعي ان لكل قرار دافع معين وتعتمد نتائج القرارات على أهمية الدوافع التي تحرك السلوك وعلى قوتها، فالدافع الواحد يحقق اكثر هدف واحد، فلذلك فان قوة الدافع تحدد الاهمية النسبية للهدف المرغوب تحقيقه، وقد يكون من الصعب احيانا تفسير او تبرير كل قرار باستخدام الأهداف او الدوافع المحددة مباشرة او النتائج التي تؤدي في النهاية على بلوغ اهداف محددة.

الفرع الثاني: أنواع القرارات

هناك العديد من المعايير التي يمكن أن نعتمد عليها في تصنيف القرارات وتتمثل فيما يلي:¹

حسب درجة التأكد ونميز فيها -قرارات في حالة التأكد.

-قرارات حالات عشوائية.

-قرارات حالات عدم التأكد.

✓ بالنسبة لموضوع القرارات أو مضمون القرار (على حسب كل حالة).

✓ حسب المستوى التسييري(العملي، التكتيكي والاستراتيجي).

✓ حسب معيار القابلية للبرمجة (قرارات مبرمجة وأخرى غير مبرمجة).

✓ حسب منبع أو دائرة اتخاذ القرار (من يتخذ القرارات تعود للفرد أو الجماعة).

✓ حسب معيار الشمولية (قرارات شاملة كلية وأخرى جزئية).

¹ عادل بومجان، "دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة: مركب تكرير الملح -الوطاية-بسكرة"، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والصناعية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، منشورة، الجزائر، 2003، 2004 ص ص21،20.

أولاً-حسب درجة التأكد:

1-قرارات في حالات التأكد: وهي التي من خلالها يعرف المسير وبدون شك العمليات المرغوب فيها

نتيجة كل واحد منها حيث يمكن الاعتماد على عدد معين من الأدوات والتقنيات التي تساعد في اتخاذ القرار، وفي مثل هذه الحالات يتخذ الفرد القرارات "العقلانية" لتحقيق هدف محدد بدقة تكون له معلومات كافية عن المشكل أي أن المسير في هذا المحيط يستند على كم من المعلومات من أجل تحديد نتيجة القرار لكل بديل وهذه المعلومات يجب أن تكون كافية ومحددة بدقة من أجل أن تسهل في اتخاذ القرار.

2-قرارات في محيط عشوائي: في أي وضعية تكون العوامل المحيطة والمرتبطة بالقرار هي قابلة للتقدير

بينما في حالات أخرى هي أكثر عشوائية وتصبح اتخاذها مثل هذه القرارات تكون في محيط عدم التأكد والتي يمكن أن تحقق مختلف الأحداث الواقعة لاحتمال معين.

وفي مثل هذه الأحداث يتمثل الأخذ بالقرار الذي يكون أمله الرياضي أكبر أي أن المسير يستخدم

الاحتمال في تقييم النتيجة المتعلقة ببديل معين وهو يخضع ليا لعامل الخطر والخطر هو العنصر الأهم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار خلال اتخاذ القرار في شروط متعلقة بمحيط عدم التأكد أو أقل تحديداً.

3-قرارات في محيط عدم التأكد: تكون فيه نتيجة القرار مرتبطة بتحقيق عدد من الأحداث وهناك النتائج

الممكنة في مقابل الأحداث الواقعية لكننا لا نستطيع تقييم حظوظ تحقيق نتيجة كل حادث.

وهنا الاختيار يكون مرتبط بدرجة أمثلية القرار.¹

والمسير في هذا المحيط لا توجد له أي معلومة موضوعية للتغيرات فهو عرضة بالكامل للأحداث التي

يمكن أن تقع.

مثلاً: المؤسسة التي تريد التوقع لعرض منتج جديد في السوق تجد صعوبة في تحديد حظوظ النجاح

بحيث لا نملك أي معلومة تتعلق بسلوك المستهلكين رد فعل المنافسين.

ويمكن أن نوضح محيط القرار على حسب هذا المعيار من خلال هذا الشكل ولهذا أصبح ينظر الى

القرار على أنه ظاهرة أكثر تعقيداً تحكمها العديد من العوامل وفي هذا الإطار تم الأخذ بعدة مقاربات فما يميز

المحيط الذي يواجهه الفرد ك:

-الرجل الأكيد.

-الرجل الاحتمالي.

-الرجل العشوائي.

1 عادل بومجان، مرجع سابق، ص ص 22، 21.

ثانيا- حسب مضمون أو موضوع القرار :

نجد من خلالها ترتيب وظيفي مثلا قرارات الإنتاج قرارات الاستثمار قرارات التمويل وهناك من يصنفها الى قرارات اجتماعية اقتصادية سياسية فاذا كان القرار يتعلق بالأمر الاقتصادي "انتاج استثمار" اعتبر قرارا اقتصاديا وإذا كان يتعلق بالجوانب الاجتماعية اعتبر اجتماعيا وبالطبع هناك القرارات التي يمكن اعتبارها قرارات اقتصادية وسياسية واجتماعية في نفس الوقت لأن موضوع القرار في الحقيقة يتعلق بأكثر من موضوع وأكثر من جانب وهناك من لا يقبل حتى فكرة التصنيف على أساس هذا المعيار لأن أي قرار نتخذه يندرج ضمنه العديد من الجوانب.

ثالثا- حسب مستويات التسيير :

لقد قدم Ansoff ترتيبا للقرارات تتمثل في :

1-قرارات عملية (تشغيلية): تخص الاستغلال الجاري وهي القرارات التي تتخذها الإدارة المباشرة لتسيير الأمور العادية اليومية المتكررة.

2-قرارات إدارية أو تكتيكية: خاصة بالهيكل التنظيمي وتسيير الموارد وهي القرارات التي تتخذ لتنفيذ الاستراتيجية طويلة الأجل التي تخضعها الإدارة العليا ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ ليعطي فترة زمنية قصيرة نسبيا وعادة ما تكون سنة.

3-قرارات استراتيجية: تهتم بمحاور تطور ونمو المؤسسة وهي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المؤسسة في المستقبل حجمها مركزها التنافسي نصيبها من السوق.

رابعا- حسب معايير القابلية للبرمجة

هناك قرارات مبرمجة وأخرى غير مبرمجة.¹

1-قرارات مبرمجة: يقصد بها القرارات المخططة التي تستهدف حل المشكلات الروتينية متكررة الحدوث مثل جداول الإنتاج والرقابة على المخزون وضبط الجودة، وتؤدي برمجة القرارات المتعلقة بهذه المشكلات الروتينية الى تفرغ المديرين لحل المشكلات الجديدة غير المتكررة.²

2-قرارات غير مبرمجة (مفاجئة): هي القرارات المرتبطة بالظروف التي نواجهها وهي دائما جديدة وغير مهيكلة فهي التي تكون بطريقة غير منتظمة ولا تكون دائمة وهذا النوع من القرارات يتطلب تفكير تحليل جيد ابداع ومهارة في المجال.¹

¹ عادل بومجان، مرجع سابق، ص24.

² براهيمى سمية، مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة، مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015. ص40.

مثال ذلك قرارات الدخول لسوق جديدة أو قرارات إنزال منتج جديد للسوق.²

خامسا-حسب منبع القرار أو كيفية اتخاذ القرار:

1-القرارات الفردية: ويقوم من خلالها الفرد "المدير" لوحده بالاختيار، وتعكس هذه القرارات شخصيته

وميوهه وقيمه ومعتقداته وبالتالي لا يمكن تفويضها.

2-القرارات التي يتخذها الفرد على أساس الجماعة: عندما يصبح المشكل أكثر تعقيدا من الأفضل

اشراك جماعة من الأفراد في عملية اتخاذ القرار وتتجسد هذه العملية من خلال تقديم الأفراد

لعديد من المعلومات الاقتراحات والآراء من أجل اتخاذ قرار معين لأن اتخاذ القرار بواسطة الجماعة

يتمثل في مشاركة التابعين والمتخصصين في هذا المجال في حل مشكل معين

سادسا-حسب معيار الشمولية تقسم الى:

1-قرارات شاملة تخص جميع مصالح وادارات المؤسسة الأخرى.

2-قرارات جزئية تخص قسم أو مصلحة من المؤسسة.³

المطلب الثالث: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرار

أصبحت عملية اتخاذ القرارات محورا للعملية الإدارية وكفاءة قيادتها في اتخاذ القرارات السليمة التي تمس كل

الجوانب التنظيمية وتتمثل أهمية اتخاذ القرارات فيما يلي:⁴

أولا-اتخاذ القرار والتخطيط

ان اتخاذ القرارات هو قلب التخطيط وان معظم المديرين يعتبرون ان التخطيط مركز لوظيفتهم الادارية. ويلاحظ

ان مراحل عملية التخطيط تكاد تتفق في مجملها مع خطوات اتخاذ القرارات كما تتفق العمليتان في المعايير

الموضوعية لتصنيف انواع التخطيط وانواع القرارات.

ثانيا-اتخاذ القرار والتنظيم

يعتبر التنظيم وظيفه ضمن وظائف الإدارة ويرتبط هذا بهيكل السلطة حيث يتطلب تجميع الأنشطة الضرورية

لتحقيق أهداف المؤسسة في وحدات إدارية، يرأس كل وحدة إدارية مسؤول عما يؤدي بداخل هذه الوحدة مع

¹ عادل بومجان، مرجع سابق، ص 24.

² براهيمى سمية، مرجع سابق، ص 40.

³ عادل بومجان، مرجع سابق، ص 26-30.

⁴ حضري خولة، "استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جنكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 18، 19.

تفويضه السلطة الضرورية لتحقيق أهدافه. لذلك يهتم التنظيم ببناء هيكل علاقات السلطة مع تهيئة الظروف التي تساعد على خلق التنسيق على المستويين الأفقي والرأسي.

ثالثا- اتخاذ القرار والتنسيق

يعتبر التنسيق ترتيب منظم للجهود الجماعية المؤدية لوحدة التصرف، من معايير نجاح المدير خاصة انه عنصر هام في العملية الإدارية و يبرز ارتباط التنسيق بعملية اتخاذ القرار من خلال توحيد الجهود والطاقات البشرية والمادية لضمان حسن اتخاذ القرارات وتنفيذها وعلى متخذ القرار مراعاة ثلاثة عناصر ترتبط بالتنسيق وهي: التوازن، التكامل، الانسجام.

رابعا- اتخاذ القرار والاتصال

عبر سيمون عن وجوب تطابق مراكز اتخاذ القرار مع مراكز الاتصال. ان القرار الإداري يتخذ بناء على نوع الاتصالات، تبادل المعلومات والأفكار بين شخصين او أكثر سواء كان ذلك على المستوى الأفقي او العمودي ففي هرم السلطة، الذي يعتبر دعامة أساسية للقرارات، فالاتصالات هي الناقل للبيانات والمعلومات والحقائق اللازمة لاتخاذ قرار معين.

خامسا- اتخاذ القرار والرقابة

ان عملية الرقابة، تنظيم وضبط وتعديل الأنشطة، تضبط عملية تنفيذ القرارات كما ان عند القيام بعملية المراقبة يقوم المسؤول باتخاذ مجموعة من القرارات على أساس النتائج المتحصل عليها من هذه العملية.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار

تطرقنا إلى مراحل عملية اتخاذ القرار، من تحديد المشكلة إلى أن يتخذ القرار باختيار أكثر البدائل المطروحة أفضلية لحل المشكلة، والهدف من إتباع هذه الخطوات هو الوصول إلى القرار السليم، لأن وقوع أية أخطاء في البيانات أو المعلومات أو عدم العناية بدراسة البدائل المطروحة يؤدي إلى الوصول بمتخذ القرار إلى قرار غير سليم أو خاطئ. وفي الحقيقة فإن هناك عوامل متعددة تؤثر على عملية اتخاذ القرار في مراحلها المختلفة، قد تعيق صدور القرار بالصورة الصحيحة، أو قد تؤدي إلى التأخر في صدوره، أو يلقي العديد من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، أو من المتعاملين مع المؤسسة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم، من هذه العوامل:

أولا- تأثير البيئة الخارجية:

باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي، ومن العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع،

والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين، والتشريعات والتطورات التقنية والعادات الاجتماعية، صف إلى ذلك القرارات التي تتخذها المؤسسات الأخرى سواء أكانت منافسة أو متعاملة.

ثانيا-تأثير البيئة الداخلية

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، وهذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجع فيه القدرة على الابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة. ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي وطبيعة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.

ثالثا-تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المجازفة والحذر والتسرع والتهور. كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها وعاداتها، ويعكس من خلال تصرفاته قيمها ومعتقداتها التي يؤمن بها.

رابعا-تأثير ظروف القرار

ويقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والمؤثرة عليها، ومدى شمولية البيانات ودقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة. ويكون متخذ القرار في ظروف التأكد على علم بجميع البدائل ونتائج كل منها، يبقى فقط تحديد الحل المناسب الذي يعطي النتيجة القصوى، أما في ظروف المخاطرة فمتخذ القرار يستطيع أن يقدر نتائج كل بديل لعلمه باحتمالات حدوث كل نتيجة، ثم يختار البديل الذي يعطي النتيجة المرغوبة، وأخيرا فإن متخذ القرار في ظروف عدم التأكد لا تتوافر لديه المعرفة الخاصة باحتمالات حدوث كل نتيجة لبدائل الحل، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب.

خامسا-تأثير أهمية القرار

إن اتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها والتعمق في دراستها، حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها، وكلما ازدادت أهمية المشكلة وبالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق والمعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

وتتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية:

- 1- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير؛
- 2- تأثير القرار من حيث الكلفة والعائد؛
- 3- الوقت اللازم لاتخاذها.

المطلب الرابع: مراحل عملية اتخاذ القرار والصعوبات التي تعترضها

الفرع الأول: مراحل عملية اتخاذ القرار

اختلف كتاب الإدارة في تحديد عدد خطوات أو مراحل عملية اتخاذ القرار، وقد حدد **H. Simon** سيمون **H. Simon** مراحل ثلاثة لاتخاذ القرارات: " التحري والتصميم والاختيار"¹، ولكن هذه الخطوات الثلاثة لا تغطي في الحقيقة عملية اتخاذ القرار بكاملها، ولكي تكون كذلك ينبغي أن تمر بمراحل عديدة يمكن ترتيبها كما يأتي:²

أولاً-تحديد المشكلة

الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرارات تتمثل في إدراك أو تحسس الإدارة بوجود مشكلة ما، والمشكلة هي: " انحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون."³ أي أنها عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها.

وعند تحديد المشكلة يجب التعمق في دراستها لمعرفة جوهر المشكلة الحقيقي وليس الأعراض الظاهرة التي توحى للإدارة على أنها المشكلة الرئيسية، وهذا التحديد على جانب كبير من الأهمية لأنه يحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية. ففي حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقية فإن القرار الذي سيتخذ سيكون قرار غير سليم لعدم ملاءمته للمشكلة التي صدر بصددتها، فقد تكون مشكلة مدير المبيعات لا ترتبط بتعديل الحملة الترويجية لزيادة المبيعات بقدر ما تكون ناتجة عن أسباب أخرى مثل عدم تصميم السلعة بشكل يناسب رغبة المستهلك أو ارتفاع أسعارها.

ولهذا فإن لهذه المرحلة أهميتها الكبيرة، إذ يجب على متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراسة اللازمين لترتيب هذه المشاكل بحسب الأولوية من ناحية، ولتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل في منظمته من ناحية

¹ Jean- François Dhénin, Brigitte Fournier. OP. CIT. P: 188.

² جميل أحمد توفيق، "إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص112.

³ سيد الهواري، اتخاذ القرارات، "تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الابتكاري"، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى، القاهرة، 1997، ص 3.

أخرى. فتعيين أولوية كل مشكلة له أهمية خاصة، إذ أنه ليس من المعقول أن تسعى المؤسسة لحل مشكلة لم يعد لها وجود أو أصبحت في مرتبة ثانوية لمشكلة أخرى.

وتنقسم المشاكل في مجملها إلى نوعين رئيسيين هما:¹

1-المشاكل الاعتيادية أو الروتينية:

وهي مشكلات بسيطة يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها، مثال ذلك المشكلات المتعلقة بحضور الأفراد العاملين وانصرافهم وتوزيع الأعمال بينهم وتطبيق التعليمات عليهم، وبالتالي فإن هذا النوع من المشاكل لا يحتاج إلى كثير من الجهد والتحليل لاختيار الحلول المناسبة لها.

2-المشاكل غير الاعتيادية أو الجديدة

وهي مشكلات تتصف بالعمق والتعقيد، ويحتاج حلها إلى نوع من التشاور أو التفاهم، مثال ذلك التدهور الذي يحدث في مبيعات منتج أو أكثر من منتجات المؤسسة أو الانخفاض الذي يحصل في مستوى أداءها. وعليه فإن هذا النوع من المشاكل لا يمكن مواجهته بقرارات مستعجلة، وإنما ينبغي الاستعانة باختصاصيين من ذوي الخبرة والرأي.

ثانياً-تحليل المشكلة

بعد أن يتعرف الباحث على طبيعة المشكلة ويحددها فإنه يقوم بتحليلها، أي تصنيفها وتجميع البيانات والحقائق والمعلومات المتعلقة بها. ومن الضروري تصنيف المشكلة لغرض معرفة الفرد الذي سيقوم باتخاذ القرارات بشأنها والأفراد الذين يجب استشارتهم عند اتخاذ القرار، والأفراد الذين يجب أن يُبلغوا بصور القرار ومحتواه، والأفراد الذين سينفذون القرار.

وعادة يتم التصنيف حسب أربعة أسس هي:²

- ❖ الفترة الزمنية المستقبلية للقرار (أي الفترة الزمنية التي ينبغي على المؤسسة الالتزام بها للقيام بالعمل المتعلق بالقرار).
- ❖ وقع القرار على الوظائف والمجالات الأخرى.
- ❖ عدد الاعتبارات النوعية التي تدخل في القرار.
- ❖ مدى التكرار المنتظم للقرار.

¹ خليل محمد حسن الشماع والآخرون، "مبادئ إدارة الأعمال"، مؤسسة دار الكتب والطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر، ص102.

² بشير العلاق، "أسس الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم"، دار اليازوري العلمية، عمان. الأردن، 1998، ص 151.

إن عملية تحليل المشكلة لاتخاذ قرار بشأنها تتطلب القيام بجمع البيانات والمعلومات والحقائق المتعلقة بها وما يحيط بها من إشكالات، وعلى متخذ القرار أن ينتقي المعلومات والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات، وعليه أن يتأكد من صحة المعلومات.

وفي كثير من الحالات لا يستطيع متخذ القرار أن يحصل على جميع المعلومات والحقائق المتعلقة بالمشكلة إما بسبب عدم توافر المعلومات أو لأن الحصول عليها يكلف الكثير من الوقت والمال، فليس من الضروري الحصول على كل الحقائق لاتخاذ قرار سليم، ولكن من الضروري معرفة نوعية المعلومات غير المتوافرة حتى يستطيع أن يحدد درجة المخاطرة التي يتضمنها القرار.

ثالثاً- تنمية الحلول البديلة (أي تحديد البدائل)

إذا تم إنجاز الخطوتين السابقتين بنجاح أمكن تحديد بدائل الحلول أو القرارات التي يمكن اتخاذها، ذلك أن التشخيص السليم يحدد المشكلة ويحصرها في نطاق واضح، وتحليل المشكلة يفصح عن الأسباب التي أدت إليها، والتعرف على الأسباب يرشد إلى بدائل الحل.

فالخطوة الموالية في عملية اتخاذ القرار هي البحث عن البدائل والحلول المختلفة، ويقصد بالبدائل تلك

التصرفات أو الحلول التي تساعد على الإقلال من الفرق بين ما يحدث فعلاً وما يجب أن يكون.¹

ويعد البديل الوسيلة الموجودة لحل المشكلة القائمة، ويشترط في الحل البديل أن يتميز بما يأتي:²

- أن تكون له القدرة على حل المشكلة (أي قدرته على تحقيق بعض النتائج التي يسعى متخذ القرار للوصول إليها).

- أن يكون في حدود الموارد والإمكانات المتاحة.

- وجود أحد الشرطين دون الآخر ينفي عن الحل صفة البديل القابل للاختيار.

- يجب أن يقوم متخذ القرار بوضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في

الخطأ وعدم اختيار البديل المناسب، والبديل المناسب هو الذي يفي بمجموعة من الشروط

والمطلبات الدنيا.

كما أنه على متخذ القرار عند وضعه للحلول البديلة ينبغي دائماً أن يأخذ في الحسبان حل عدم القيام بأي عمل

(أي إبقاء الحالة كما هي أي عدم اتخاذ قرار)، ويعتبر هذا كحل محتمل، والقليل من الناس من يعترف بأن عدم

القيام بأي عمل يعتبر قراراً كاملاً، ففي بعض المواقف قد يترتب على القيام بأي عمل مساوئ ومضار تفوق

بكثير أية مزايا قد تتحقق، ومن ثم فمن الأفضل عدم القيام بأي عمل (عدم اتخاذ قرار).

¹ ناديا أيوب، "نظرية القرارات الإدارية"، ط3، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 96 / 1997، ص56.

² خليل محمد حسن الشماخ والآخرين، مرجع سابق، ص103.

رابعاً-تقييم كل بديل

بعد الانتهاء من تحديد الحلول البديلة للمشكلة، تأتي مرحلة تقييم نتائج البدائل، أي تعيين ما يتمتع به كل بديل من مزايا وما يتصف به من عيوب، ومدى إمكانية مساهمته في حل المشكلة موضوع البحث. وتعد هذه المرحلة من المراحل التي تتطلب جهداً فكرياً شاقاً، لأن مزايا وعيوب البدائل المحددة لا تظهر بصورة واضحة عند الدراسة ولكنها تظهر فعلاً عند التطبيق في المستقبل، فهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل. لذلك غالباً ما يرافق مقارنة البدائل وتقييمها الشك وعدم التأكد من صلاحيتها. ولا بد من مراعاة عدة اعتبارات أثناء تقييم البدائل، منها:¹

1-مدى قدرة كل حل على إنهاء المشكلة.

2-إمكانية تنفيذ البديل (أي غير مستحيل أو متعارض مع القوانين أو الأخلاقيات)²

3-التكاليف المالية التي يتطلبها البديل (كل بديل له ثمن).

4-المدة الزمنية التي يستغرقها البديل في حل المشكلة.

ونجاح متخذ القرار في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحدثة البيانات التي يجب أن يحاط بها، وكذلك على مدى وصول هذه المعلومات في الوقت المناسب أي قبل إصدار القرار.

خامساً-اختيار أفضل حل

بعد القيام بتحديد المشكلة وتحليلها وتنمية الحلول البديلة وتقييم كل حل، فإن متخذ القرار يكون من موقف يسمح له بمحاولة تحديد الحل الأفضل، أي البديل المناسب على ضوء المعلومات التي توافرت، وتسمى هذه المرحلة أيضاً بمرحلة الحسم أو مرحلة الاستقرار النهائي على بديل بالذات. فبعد أن تكون الاحتمالات المتعلقة بالبدائل المطروحة قد حددت، وبعد أن تكون الصورة العامة لكل حل بديل قد تبلورت واتضحت معالمها في ذهن متخذ القرار، تأتي " عملية الترجيح أو الاختيار لأحد البدائل في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة، ودرجة المعرفة والخبرة السابقة التي يتمتع بها متخذ القرار من جهة أخرى".³

وقبل اتخاذ قرار باختيار هذا البديل دون غيره يجب أن تخضع عملية التقييم إلى مراجعة من حيث مدى دقة المعلومات التي يستند عليها القرار، وهل يرتبط القرار بأهداف المؤسسة، وهل تم تقييم جميع البدائل، وهل توجد معلومات جديدة قد تؤثر على الاختيار النهائي للبديل، فإذا تمت هذه المراجعة يتم اتخاذ القرار النهائي. وهذه

¹ عبد الغني بسيوني عبد الله، "أصول علم الإدارة العامة"، دار الجامعة، بيروت، 1992، ص 297.

² سيد الهواري، مرجع سابق، ص 41.

³ خليل محمد حسن الشماخ والآخرين، مرجع سابق، ص 104.

العملية ليست بالسهلة ولكن توجد هناك بعض المعايير التي يمكن استخدامها للمساعدة على اختيار أفضل حل من بين الحلول المحتملة، ومنها الآتي:¹

1- **الخطر** (درجة المخاطرة المتوقعة من اختيار البديل) فيتم مقارنة المكاسب المتوقعة بالمخاطر المتوقعة؛

2- **الوفور في الجهد**: أي اختيار البديل الذي يضمن كفاية استغلال عناصر الإنتاج المادية والبشرية المتاحة بأقل الجهود الممكنة؛

3- **اختيار البديل الذي يضمن تحقيق السرعة المطلوبة** عندما يكون الحل ملحا وعاجلا؛

4- **الموارد المتاحة وقبورها**: اختيار البديل الذي يتفق مع وجود الإمكانيات والموارد المادية والبشرية اللازمة، وتظهر أهمية الموارد البشرية بشكل خاص عندما يتطلب تنفيذ القرار توافر الخبرات والمهارات التي تزيد عن قدرة العاملين على الأداء.

5- **اختيار البديل الذي ينسجم مع**: أهداف المنظمة وسياساتها وفلسفتها، ويحقق مجموعة من العوامل الاستراتيجية التي تحددها الإدارة مثل التوفير في النفقات والوقت والارتفاع بجودة الأداء، وتأمين بيئة العمل المريحة والعلاقات الإنسانية الناجحة.²

6- **المعلومات المتاحة** عن: الظروف البيئية المحيطة، ومدى مساعدتها لتنفيذ البديل ونجاحه أو تعطيلها له وتعويق نتائجه؛

7- **مدى النقص في المعلومات** التي بني عليها الحل ومقدار الخطأ الذي يمكن أن يترتب على هذا النقص، ومدى احتمال عدم تحقيق النتائج المحددة.³

متخذ القرار يتأثر في اختياره للبديل المناسب بالإضافة إلى العوامل الموضوعية، بالقيم والعادات التي يتمسك بها والخبرات السابقة والمعلومات الشخصية والضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها. وتجدر الإشارة إلى أن على متخذ القرار أن يحرص على اختيار البديل الذي يسهم أكثر من غيره في تحقيق أهداف المؤسسة بصورة عامة، وألا تنحصر نظريته في تحقيق أكبر فائدة لإدارته أو قسمه فقط. ولما كانت عملية اتخاذ القرار صعبة، فهذه مجموعة من الوسائل المساعدة لمتخذ القرار على اختيار البديل الأمثل.⁴

أ- **المقارنة الموضوعية**: (التعقل وعدم الاندفاع وعدم التحيز).

¹ جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص 116.

² ناديا أيوب، مرجع سابق، ص 63.

³ سعيد يسن عامر، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة، ط 2، WASCAD، القاهرة، 1998، ص 433.

⁴ سيد الهواري، مرجع سابق، ص 46.

ب- الاستعانة بآراء الخبراء والمستشارين والمتخصصين (من داخل المنظمة و / أو من خارجها)؛

ج- ترتيب البدائل ترتيباً تنازلياً حسب أولويتها؛

د- إعادة النظر في إيجابيات وسلبيات كل بديل مطروح؛

هـ- الاستعانة بالأساليب والأدوات الرياضية لوضع المشكلات وبدائلها في شكل أرقام أو رموز: كبحوث

العمليات، شجرة القرار، نظرية المباريات، التحليل الحدي.

و- تحويل القرار إلى عمل فعال ومتابعته.

يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب للحل، ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح، فالعملية لا تنتهي إلا بوضع القرار موضع التنفيذ، أي بتحويله إلى عمل فعال (يعني ببساطة تنفيذ الأفعال المضمنة في البديل المختار) عن طريق تعاون الآخرين، وهنا كل ما يمكن لمتخذ القرار فعله هو إبلاغ الآخرين ماذا ينبغي عليهم عمله وتحفيزهم على عمل ذلك.

وعملية تحويل الحل إلى عمل تستلزم أن يتفهم القائمون بالتنفيذ التغيرات المتوقعة حدوثها في سلوكهم وتصرفاتهم، كذلك التغيرات المتوقعة في تصرفات الأشخاص الآخرين الذين يعملون معهم، ولكن الفهم وحده لا يكفي إذ لا بد من تحفيزهم وترغيبهم.

ومن أفضل وسائل تحفيز الأفراد ودفعهم للعمل هي تلك التي تجعل العاملين يؤمنون بأن القرار المتخذ هو قرارهم، ولن يتأتى ذلك إلا باشتراكهم في عملية اتخاذ القرار خاصة في مراحل تنمية الحلول وتقييمها واختيار أنسبها، لأن مشاركتهم في هذه المراحل قد تساعد على إظهار بعض الصعوبات أو الموارد المتاحة غير المستعملة التي تكون غير معروفة بالنسبة لمتخذ القرار.

وبما أن كثيراً من العوامل والمتغيرات التي تحيط بعملية اتخاذ القرار قد تتغير باستمرار، لذلك فإن عملية متابعة ورقابة التنفيذ تساعد متخذ القرار على التأكد من سلامة قراراته وقدرتها على تحقيق الأهداف. فمتخذ القرار بمتابعته المستمرة يتعرف على أوجه القصور والعقبات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ ويسعى لتذليلها، ويمكنه من خلال المتابعة هذه الوقوف على النتائج والمتطلبات، كتعديل القرار أو اتخاذ إجراءات إضافية لتنفيذه.

الفرع الثاني: الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار

من الصعوبات التي تعترض أي قرار هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه يمثل على الأقل أحسن الحلول في ظل الظروف والمؤثرات الموجودة، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تمنعه من الوصول إلى القرار المناسب، ويمكن إجمال هذه العوائق في:¹

أولا- عدم إدراك المشكلة وتحديدّها: يلقي متخذ القرار صعوبة في تحديد المشكلة نتيجة تداخل مسبباتها بنتائجها، مما يتعسر عليه عدم القدرة على تمييزها بدقة وبالتالي تتجه جهوده لمعالجة المشاكل الفرعية من هذه المشكلة وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية لعدم قدرة تحديدّها وتعريفها.

ثانيا- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار: إن القرارات تسعى دائما لتحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأخيرة قد تتعارض مع بعضها وقد تتعارض مع أهداف بعض الإدارات والأقسام أيضا، كما قد تختلف في أهميتها مما يتطلب من متخذ القرار أولا؛ التمييز بين أقل الأهداف أهمية، ثم توجيه الجهود لتحقيق الأهداف الأكثر أهمية.

ثالثا- شخصية متخذ القرار: قد يكون متخذ القرار واقعا عند اتخاذ قراره تحت تأثير بعض العوامل، كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية وجمود وضرورة التقيد بالإجراءات الداخلية أو القيود الخارجية، وبالتالي ينجم عنها خضوع متخذ القرار لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس سلبيا على أفكاره وتطلعاته مما يؤثر على المؤسسة ونجاحها.

رابعا- نقص المعلومات: يعد عدم توافر المعلومات من أهم الصعوبات التي تواجه متخذ القرار، إذ تعد المعلومات من أهم موارد المؤسسات في العصر الحديث حيث يجب أن تعطي صورة متجددة عن بيئة العمل وظروفه وإمكاناته والقيود.

وبما أن صحة القرار تبنى على صحة المعلومات التي استخدمت لاتخاذها، فإن متخذ القرار مطالب بتحديد نوع المعلومات اللازمة ومصادر الحصول عليها، والعمل على جمعها وتحليلها وتحديثها باستمرار.

¹ حسن علي مشرفي، "نظريات الإدارة" مدخل كمي في الإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان. الأردن، 1997، ص32.

المبحث الرابع: علاقة تحليل جدول سيولة الخزينة باتخاذ القرارات

ان جدول سيولة الخزينة يعتبر أداة فعالة في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها من ثم العمل على تحديد وتدعيم نقاط القوة ومحاولة تفادي أو التخفيف من نقاط الضعف، وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات المالية لاحتوائها على الأسس التي يعتمد عليها المسير في تحقيق الأهداف المالية المرجوة للمؤسسة واتخاذ القرارات العملياتية والاستثمارية والتمويلية. وسنقوم في هذا المبحث بدراسة الإدارة المالية والقرارات المالية، ومعرفة دور جدول سيولة الخزينة في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: تحليل جدول سيولة الخزينة

في هذا المطلب سنتطرق الى تحليل جدول سيولة الخزينة ومنه معرفة علاقته باتخاذ القرارات. يكتسب تحليل جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة في دنيا الأعمال وذلك لدوره الهام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان بشكل خاص، ويمكن اجراء هذا التحليل في صورتين هما: أ-التحليل التاريخي للتدفق النقدي: الذي ينصب على البيانات المالية التاريخية للمنشأة وبالتالي لا يراعي البعد الزمني أو توقيت التدفق النقدي ليتخطى بذلك ما يعرف بمفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد. والأداة المستخدمة حاليا في هذا النوع من التحليل هي قائمة التدفق النقدي وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات ونسب مالية.

ب-التحليل المستقبلي للتدفق النقدي: الذي ينصب على بيانات مستقبلية أو متوقعة وبالتالي يتطلب مراعاة البعد الزمني من خلال توقيت التدفقات النقدية خصوصا إذا ما تجاوزت توقيت هذه التدفقات السنة، مما يتطلب مراعاة مفهوم القيمة الزمنية لوحدة النقد، ويطلق على هذا النوع من التحليل تحليل التدفقات النقدية المخصومة. وأكثر المجالات استخداما لهذا النوع من التحليل هو دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المؤسسة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول الفترة ورصيد النقد في آخر الفترة، والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة. ولا شك في أن للتحقق من ذلك أهمية كبيرة من حيث بيان نقاط القوة والضعف على أداء المؤسسة، والحكم على احدى الفرضيات المحاسبية الأساسية وهي الاستمرارية، بالإضافة الى المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلا وذلك من أجل معالجة الفائض أو العجز المتوقع والمشاكل والفرص التي قد تنشأ.¹

وتأتي أهمية تحليل جدول سيولة الخزينة من أهمية الجدول نفسه حيث يستطيع المحلل المالي من خلال هذا التحليل الحكم على أداء المؤسسة أو التنبؤ بالاستمرار أو بالفشل للمؤسسة ويكون التحليل اما من عدة قوائم لسنين مختلفة أو مقارنة بقوائم مؤسسات أخرى أو عن طريق استخدام النسب المالية للحكم على سيولة واستمرارية أو فشل المؤسسة.

ومن عمليات التحليل لجدول سيولة الخزينة:

الفرع الأول: التحليل الرأسي أو العمودي

وذلك بعد الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة واعتماد اجمالي كل منهما كأساس للمقارنة 100% للأنشطة الثلاثة المختلفة ومعرفة مساهمة كل نشاط من التدفق النقدي للمؤسسة ككل ويتمكن المحلل المالي من معرفة أين يكون اعتماد المؤسسة للحصول على التدفقات النقدية الداخلة وأين يكون استخدام هذه التدفقات النقدية الخارجة بصورة أكبر من حيث حجم الانفاق والصرف.²

الفرع الثاني: استخدام النسب في تحليل جدول سيولة الخزينة

وهي نسب تستخدم في الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسة وهي متمثلة في هذه النسب³

أولا-تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة:

1-نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

تحدد هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية} =$$

الاحتياجات النقدية الأساسية

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 193.

² نفس المرجع السابق، ص 193، 194.

³ صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص ص 135، 136.

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

أ- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية

ب- مدفوعات أعباء الديون

ج- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية

د- سداد الديون المستحقة خلال العام¹

2- مؤشر النقدية التشغيلية:

وهي تقيس جودة الأرباح وعدمه ويطلق على هذه النسبة مؤشر النقدية وهي تجمع بين قائمة الدخل

وجداول سيولة الخزينة وتعكس مدى نجاح المؤسسة في دعم أرباحها المتحققة

= صافي التدفق النقدي التشغيلي

صافي الدخل

3- مؤشر "دليل" النشاط التشغيلي:

ويحدد هذا المؤشر بالمعادلة التالية على توليد التدفق النقدي التشغيلي

= صافي التدفق النقدي التشغيلي

ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

وتوضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي²

4- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

ويحدد بالمعادلة التالية:

= صافي التدفق النقدي التشغيلي

مجموع الأصول

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

5- نسبة التدفق النقدي التشغيلي:

= جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

صافي المبيعات

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 195.

² نفس المرجع السابق، ص 195، 196.

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية

ثانيا-تقييم السيولة:

1-نسبة تغطية النقدية:

= جملة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية الاستثمارية ما يلي:

-الديون والقروض مستحقة الدفع

-الدفعات الايجارية لعقود الايجار التمويلي

-المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة

-توزيعات الأرباح

2-نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

= فوائد الديون

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

ثالثا-تقييم سياسات التمويل:

من أهم النسب المفيدة في هذا المجال

= التوزيعات النقدية للمساهمين

1-نسبة التوزيعات النقدية

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة

التشغيلية

توفر معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار

هذه السياسة. كما تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة توزيع أرباح نقدية عن طريق عرض مقلوب هذه النسبة

2-نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

= المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية

3-نسبة الانفاق الرأسمالي:

= الانفاق الرأسمالي الحقيقي

التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل واصدارات الأسهم والسندات

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم¹

وهناك عدة نسب يمكن الحصول عليها وذلك حسب وجهة نظر الشخص القائم بعملية تحليل البيانات ومدى الاستفادة منها في مجال تحليله المحدد مسبقا

رابعا-منها أيضا نسب المديونية

1-الديون الى اجمالي الموجودات

= اجمالي الديون

اجمالي الموجودات

2-عدد مرات تغطية التدفقات النقدية

= التدفقات النقدية الداخلة

الالتزامات المالية الثابتة +أرباح الأسهم العادية +دفعات تسديد الدين

تقيس هذه النسبة مدى تغطية التدفقات النقدية للمؤسسة التزاماتها النقدية تجاه الدائنين أو حملة الأسهم

خامسا-نسب إضافية أخرى

1-نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى الالتزامات المتداولة

وهي تقيس عدد مرات تغطية الديون فاذا كانت المرات أكثر دلت على مقدرة المؤسسة في الاستمرارية

وتوفر السيولة وكفايتها في سداد الديون

= التدفقات النقدية الداخلة من التشغيلي

الالتزامات المتداولة أو اجمالي الالتزامات²

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص 196، 197.

² صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 136.

2-نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات

وهي ترتبط بين التدفقات التشغيلية من جهة المبيعات المحققة من جهة أخرى وتقيس مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية على المبيعات الآجلة وهي نسبة مئوية كلما كانت عالية دلت على جودة الربحية وعدمه في انخفاضها وتقاس كالتالي

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{\text{المبيعات}}$$

3-نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

والتمويلية

وتقيس مدى مقدرة المؤسسة في توفير سيولة كافية لاستمرار تشغيل أنشطتها الاستثمارية والتمويلية وتحسب كالتالي:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{\text{اجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل}}$$

4-نسبة تدفقات النشاط التشغيلي الى توزيعات الأرباح النقدية

وتسمى أيضا بنسبة القدرة على دفع التوزيعات فكلما ارتفعت النسبة دلت على مقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات وإذا انخفضت بينت العكس فشل المؤسسة في سداد حقوق المساهمين وتقاس كالتالي:

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

5-تقييم المؤسسة: ويتم تقييم المؤسسة باتباع احدى الطرق الموضحة أدناه.

أ-القيمة الدفترية: كما في تاريخ محدد بدون قيمة او تحديد قيمة للشهرة مضافا الى صافي الموجودات.

ب-القيمة الدفترية المعدلة: وبإضافة الشهرة أو بدون الشهرة يتم التقييم من قبل أخصائيين في مجال

تقييم المؤسسات ويؤخذ بعين الاعتبار وضع السوق العملاء عمر المعدات

القيمة المالية للإيرادات المستقبلية تؤخذ في الحسبان قدرة استمرار المؤسسة في خلق الإيرادات ومن ثم

خصم هذه الإيرادات المتوقعة على أساس نسبة معقولة تحدد النسبة على العائد المتوقع على السهم من مثل هذه الاستثمارات

ج-مضاعف الربح: يتم تحديد القيمة من العمليات وباستعمال المضاعف برسمة الإيرادات المتوقعة

المقبول للقطاع أي مجموعة من المؤسسات المشابهة في العمليات.

ويشمل معدل الإيرادات المعقولة على الإيرادات التاريخية والإيرادات المستقبلية.¹

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة القرارات من وجهة نظر التحليل المالي (القرارات المالية) والتي تنقسم الى:
القرار الاستثماري، القرار التمويلي وقرار توزيع الأرباح.

الفرع الأول: القرار الاستثماري

قبل التطرق الى القرار الاستثماري سنقوم بتعريف الاستثمار ونذكر خصائصه.

أولاً- مفهوم الاستثمار

تعريف الاستثمار: "هو استخدام مبلغ مالي حالي في عملية ينتظر من ورائها أرباح مستقبلية موزعة عبر الزمن".²

تعريف 2: هو "نوع من الانفاق ولكنه على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن ولذلك يطلق عليه البعض مصطلح إنفاق رأسمالي تمييزاً له عن المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية مثل الصيانة وتكلفة المشتريات والأجور والمصروفات العمومية".³

تعريف 3: التعريف المحاسبي للاستثمار أفضل تعريف لبند الاستثمار هو التعريف الذي تبناه المعيار الدولي "25" اذ عرف الاستثمار بأنه "أصل تحتفظ به المؤسسة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، ايجار، عوائد) أو الزيادة الرأسمالية أو لمنافع أخرى تعود للمؤسسة المستثمرة مثل تلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية".

وقد عرف مشروع المعيار البريطاني (55) الاستثمار بشكل عام بأنه: "أصل له خاصية القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية في شكل توزيعات و/أو زيادة في القيمة".⁴

ثانياً- خصائص الاستثمار:

-أهمية النفقة التي تتحملها المؤسسة نظراً للأموال المخصصة لاقتناء استثمارات هامة (مباني معدات وأدوات معدات نقل علامات).

-يترجم الاستثمار تعهد المؤسسة على المدى الطويل أي ارتباطه بالمستقبل وبالتالي عنصر الاحتمالات أساس في اتخاذ القرارات.

¹ صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، مرجع سابق، ص 137، 138.

² زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 158.

³ عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص 162.

⁴ إبراهيم الغالي، "أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، عمان، ص 190، 191.

- يشكل الاستثمار خطرا لكون ارتكاز المردودية الناجمة عنه على عوائد محتملة.
 - يشكل الاستثمار وزنا هاما على مستوى الهيكلية المالية للمؤسسة.¹
 - وجود تكلفة الفرصة البديلة نتيجة التضحية بمبالغ معينة في مشروع معين وترك بديل اخر .
 - دراسة كل العوامل السابقة لاتخاذ اما بالموافقة على الاستثمار أو رفضه أو تعديله.²
- ثالثا-قرارات الاستثمار:**

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم قرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب طبيعتها الاستثمارية والغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الايرادية من أجل تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.³

والغالب في أن هذه القرارات أن الإدارة المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية اما في خلق أصول مالية جديدة مثل (النقدية / الاستثمارات قصيرة الأجل 'الأوراق المالية' الذمم المدينة) في خلق استثمارات عينية مثل (المخزون/ الآلات والمعدات/ الأبنية) وهذا يعني أن قرارات الاستثمار سوف تنحصر في اختيار نوع الأصول التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة المؤسسة لتحقيق أكبر عوائد مصاحبة للاستثمار وبصفة عامة ولكون عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان لذلك فان قرارات الاستثمار لابد أن تتضمن درجة من المخاطرة لأن العائد المتوقع مرتبط مع درجة المخاطرة وبصورة طردية لذلك كلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر زادت المخاطرة.

ويمكن تصنيف قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقعة الى:

1-القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل⁴إدارة رأس المال العامل" تتركز هذه القرارات حول الاستثمار في

الأصول المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي للمؤسسة ويعتبر جزءا مهما من مسؤوليات الإدارة المالية أن يتم تحديد حجم الاستثمار في الأصول المتداولة مكوناته وذلك لارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد السيولة المطلوبة لذلك فان القرار السليم هو القرار الذي يتضمنه الحجم الاقتصادي الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة حيث أن أهم مشكلة تواجه الإدارة المالية في ادارتها لرأس المال العامل هي عملية المبادلة بين الربحية والسيولة اذ أن قلة الاستثمار في الأصول المتداولة قد يوقع المؤسسة في مشاكل العسر المالي وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل مما يزيد من

¹ خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص136.

² عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص163.

³ حمزة محمود الزبيدي، "الإدارة المالية المتقدمة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص68.

⁴ رشاد العصار، عليان الشريف، عاطف الأخرس، ايمان الهنيدي، أحمد الجعفري، مرجع سابق، ص23

احتمالات افلاسها وعلى العكس من ذلك اذا زادت الاستثمارات في الأصول المتداولة "تجميد للأموال" فان الربحية لدى المؤسسة ستتأثر وبشكل سلبي

والعسر المالي بشكل عام يقسم الى نوعين هما:¹

أ- عسر مالي فني: ويعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة ولكن لو أعطيت مهلة كافية فإنها ستتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات أي أن العسر المالي في هذه الحالة هو عسر مؤقت وفي هذه الحالة تكون قيمة أصول المؤسسة أكثر من قيمة ديونها أي أن للمؤسسة قيمة صافية موجبة وغالبا ما يكون السبب في العسر المالي بالفني هو التوسع في الاستثمار بأصول غير قابلة للتحويل الى نقدية بالوقت الحالي أو يصعب تحويلها أو أن تحويلها الى نقدية يؤدي الى حدوث خسائر مرتفعة.

ب- عسر مالي حقيقي: وهو الأشد خطورة وينشأ عندما تكون القيمة السوقية لكل أصول المؤسسة لا تكفي لتسديد التزاماتها أي أن قيمة الأصول أقل من قيمة الديون وبالتالي فان قيمة المؤسسة الصافية تكون اما صفرا أو سالبة لذلك يصعب التغلب على العسر المالي الحقيقي وبالتالي فانه في معظم الحالات يؤدي الى الإفلاس.

2-القرارات الاستثمارية طويلة الأجل: تهتم هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل في

الأصول الثابتة والمعروف عن هذا النوع من القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار الذي يتصف بضخامة المبالغ المستثمرة فيه وطول مدته ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل وتتوقف عليه العملية الإنتاجية للمؤسسة.

3-القرارات الاستثمارية الاستراتيجية: تهتم هذه القرارات بالتخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والمتمثل في

التوسع والنمو والثبات في سيطرتها على الأسواق المحلية والتفكير في الأسواق الخارجية وهذه القرارات لا تتضمنها القوائم المالية ولا الكشوفات الملحقة بها وانما تبدأ بالظهور في الفترات المستقبلية وعلى المدى الزمني الطويل الأمد.

الفرع الثاني: القرار التمويلي

تحتاج المؤسسة الى التمويل بأنواعه وذلك لتغطية الاحتياجات السنوية الطارئة التي تمر بها المؤسسة

ولذلك لابد من دراسته

أولاً- مفهوم التمويل:

"هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وغيرها وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة اليها".²

"هو عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة".¹

1 رشاد العصار وآخرون، نفس المرجع السابق، ص24.

2 معتمص أيمن محمود الطو، مرجع سابق، ص18.

ومنه التمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي في المؤسسة.

ثانياً-أنواع التمويل:²

ينقسم التمويل الى ثلاثة أقسام رئيسية:

-التمويل قصير الأجل.

-التمويل متوسط الأجل.

-التمويل طويل الأجل.

وتاليا شرحا مفصلا لكل الأنواع السابقة:

1-التمويل قصير الأجل:

"وهو ذلك النوع من التمويل التي تكون فترة استحقاقها في أغلب الأحيان سنة".

ومصادر هذا النوع من التمويل هي:

* الائتمان التجاري.

* الائتمان المصرفي.

أ-الائتمان التجاري:

وهو "عبارة عن ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد للتاجر المشتري عند قيام التاجر بشراء بضائع على

الحساب بغرض إعادة بيعها ومن ثم تسديد القيمة للمورد"، ويتمثل الائتمان التجاري في

أوراق الدفع والذمم الدائنة مع ملاحظة عدم اشتغال شراء الأصول على الحساب من ضمن التمويل قصير

الأجل حيث يعتبر ذلك تمويلا طويلا الأجل.

ب-الائتمان المصرفي:

وهي مقدار القروض التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك كالتزامات قصيرة الأجل بحيث لا تزيد

مدتها عن سنة مقابل فائدة معينة يحددها البنك وبضمانات يطلبها البنك بناء على مركز المؤسسة المالي

وسمعتها الائتمانية.³

وقد تلجأ المؤسسة الى مثل هذا الائتمان عندما تفشل في الحصول على التمويل من المصادر الأخرى

كما أن البنك لا يمنح القروض لعملائه دون حدود أي أن القوانين تفرض عليه الإقراض بنسبة معينة من الودائع

لديه وذلك للتقليل من الخطورة وبذلك يستطيع البنك أن يحقق هدفين من هذا الائتمان:

1 لمياء دالي علي، "مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص3.

2 رشاد عصار واخرون، مرجع سابق، ص79-82.

3 نفس المرجع السابق، ص83-86.

-الحصول على فائدة من المدين أعلى من الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع.

-نسبة الخطورة عليه قليلة إذا ما قورنت بالقروض طويلة الأجل.

ج-مقارنة بين الائتمان التجاري والائتمان المصرفي:

-من حيث السهولة الحصول على الائتمان التجاري أسهل من الحصول على الائتمان المصرفي.

-المرونة الائتمان التجاري أكبر مرونة من حيث المبلغ أما المصرفي فأكثر مرونة من حيث الاستخدام.

-من حيث الضمانات الائتمان التجاري في الغالب بدون ضمانات على عكس المصرفي الذي غالبا ما

يكون بضمان معين.

-من حيث التكلفة التجاري أقل تكلفة من المصرفي.

-إذا تأخر المدين عن التسديد التجاري فالأضرار المباشرة تكون أقل في حال المصرفي.

2-التمويل طويل الأجل:

التمويل طويل الأجل عادة ما يستخدم لأغراض التوسع في المشروع واجراء التحسينات

واستبدال الأصول الثابتة والأصول التي من المتوقع ان تبدأ بالإنتاج والأغلال بعد سنة فأكثر والسبب في

ذلك واضح وهو أن هذه المصادر سوف تستحق السداد بعد فترة طويلة قد تصل الى عشر سنوات

وبشكل عام يمكن تقسيم مصادر التمويل الطويل الأجل الى:

أ-مصادر خارجية وتشمل:

-سندات.

-الأسهم على اختلاف أنواعها.

-القروض طويلة الأجل والمتوسطة الأجل.

ب-مصادر داخلية وتشمل:

-الأرباح المدورة.

-مخصصات الاهتلاك والاحتياطات.

ثالثا-قرارات التمويل:

تشمل هذه الوظيفة جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال كل بديل من بدائل التمويل المتاحة سواء

كان طويل الأجل أو قصير الأجل على قيمة المؤسسة وعلى ربحيتها اذ تكون الإدارة قد تعرفت على احتياجاتها

من التمويل تبدأ بالبحث عن مصادر التمويل لسد هذه الاحتياجات المالية لذلك يجب أن تراعي الملاءمة بين

مصادر التمويل وبين استخدام هذه الأموال وأن تهتم أيضا بتكلفة التمويل وتركيبته والزمن المناسب له وذلك من

أجل تحقيق الهدف العام للإدارة المالية وهو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة للديون من خلال تعظيم الربحية

وبالتالي اختيار الخليط المثالي للتمويل مثل تكوين رأس المال "الحصص النسبية للديون التي تحمل فائدة ثابتة كمصدر للتمويل ورأس المال المساهم به والذي يحمل عائدا متغيرا للمساهم" ودرجة الرفع المالي والقرارات التمويلية لأي مؤسسة تتعلق بطريقة اختيار النسب المعينة لكل نوع في التكوين العام للأموال المتاحة ويمكن القول أنه اذا زادت الديون في التكوين الرأسمالي للمؤسسة زادت الأرباح الموزعة على المساهمين وزادت الخطورة في نفس الوقت أيضا وهنا يصبح من الضروري معالجة التوازن الصحيح بين التمويل عن طريق الديون .

والتمويل عن طريق المساهمة وذلك بسبب وجود علاقة متبادلة بين العائد "الربح" من جهة وبين المخاطرة من جهة أخرى ويطلق على التكوين الرأسمالي الذي يوازي بين الديون وحقوق المساهمين اسم التكوين الرأسمالي الأمثل وهذا التكوين الأمثل يختلف من مؤسسة الى أخرى ومن وقت لآخر وذلك حسب الأوضاع والظروف السائدة في الأسواق المالية لذلك على المدير المالي أن يركز على كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ويجب عليه أيضا وقبل أن يتخذ القرار التمويلي التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفيرها .

-في الوقت المناسب.

-خلال فترة زمنية مناسبة.

-بأقل تكلفة ممكنة.

-استثمارها في المجالات الأكثر ربحا وعائدا.

ومن هنا فانه عند اختيار نوع التمويل المناسب يجب دراسة الحالة المتوقعة لهذه المصادر التمويلية ثم ربطها مع الحالة المالية المتوقعة للمؤسسة بعد فترة زمنية مقبلة فالمركز المالي الحالي للمؤسسة لا يعطي مقياسا سليما للحكم على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المستقبلية لذلك نجد أن المدير المالي يقوم بنوعين من التنبؤ الأول باحتياجات المؤسسة المالية والثاني التنبؤ بمستقبل المصادر التي يلجأ اليها للحصول على التمويل اللازم.¹

الفرع الثالث: قرارات توزيع الأرباح

تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها للمساهمين من حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة وزمن توزيع هذه الأرباح وكذلك الأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية كما تتضمن العمل على استقرار معدلات التوزيع على المدى الزمني الطويل وترتبط التوزيع ارتباطا قويا بالقرارات التمويلية لأن الأرباح غير الموزعة تعتبر من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة الى ميزتها في قدرة المؤسسة على الاقتراض. والمشكلة التي تواجه المدير المالي هنا هي محاولة التوفيق بين الرغبات المتعارضة بين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية السريعة من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح وبين رغبة الإدارة بزيادة الجزء

1 رشاد العصار، عليان الشريف، عاطف الأخرس، ايمان الهنيدي، أحمد الجعفري، مرجع سابق، ص 24، 25.

المحتجز من الأرباح لأغراض التوسع الاستثماري داخل المؤسسة وهذا كله بدوره سيؤثر على سعر السهم
السوقي في المدى القصير.¹

المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة كألية تساهم في تحسين اتخاذ القرارات المالية

يعتبر تحليل جدول سيولة الخزينة الية تساهم في اتخاذ القرارات المالية كونه يقسم ضمن نشاطات لها
طبيعة مشتركة تساعد في التعرف على العمليات التي أثرت على النقد، وذلك من خلال المؤشرات المالية
وسنعرض في هذا المبحث المؤشرات المالية لجدول سيولة الخزينة كأساس في تحسين اتخاذ القرارات المالية
(التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية).

الفرع الأول: تحليل تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة أساس في تحسين اتخاذ القرارات المالية

يوفر جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق
وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يبين مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها
من الأنشطة التشغيلية، إذ أن ارتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس
بالعكس.

ومن المعروف أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة
والعكس.

اضافة الى ذلك أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال
مقارنتها مع المؤسسات الاقتصادية المماثلة لها، وعليه يساهم جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات
للمؤسسة الاقتصادية من خلال:

- معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.
- معرفة مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة الاقتصادية في تحصيل النقدية من زبائنها.
- معرفة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
- معرفة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.²
- معرفة مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على تحصيل النقدية، بمعنى أن كل واحد دينار من المبيعات ما
يقابله من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.³

الفرع الثاني: تحليل تقييم السيولة أساس في تحسين اتخاذ القرارات المالية

1 نفس المرجع السابق، ص 27.

2 أمال نوري محمد، مرجع سابق، ص 342.

3 نفس المرجع السابق، ص 349، 350.

توفر السيولة للمؤسسة جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن اليه في توفير السيولة.

وهذه النسب تمكن المؤسسة من:

- معرفة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كليهما.
- مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

1- فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن: هناك فائضا نقديا وأن المؤسسة قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تتخذ من خلاله القرار في توزيع الأرباح أو قرارات الاستثمار بحيث تستخدمه اما في توسيع الأنشطة الاستثمارية، أو في تسديد الديون طويلة الأجل.¹

فوجود فائض نقدي يدل على مدى قدرة المؤسسة على الاستثمار في أصولها وقدرتها على اقتناء تشيئات وتوسيع طاقتها الإنتاجية والبيعية وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية والاستثمار بهدف التطوير، وعلى المؤسسة التي ترغب في انشاء استثمارات التوسع أن تتوفر لديها موارد ضخمة.²

كما تتمثل قرارات الاستثمار أيضا في:

- انشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في العقارات ومعدات المصانع... وهذه الاستثمارات تساهم في زيادة ثروة المستثمر وكذلك ثروة المجتمع.
- الاستثمار في الأدوات المالية (الأسهم والسندات)، والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية.³

بالإضافة الى قرارات التشغيل المتمثلة في:

لتحقق المؤسسة أكبر قيمة من المبيعات عليها أن تراعي السياسات التالية:

- سياسة البيع (ان كان البيع نقدا أو على الحساب):

1 نفس المرجع السابق، ص354.

2 رضوان وليد العمار، "أساسيات في الإدارة المالية (مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل)"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص ص120، 119.

3 دريد كمال ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص50.

بحيث سياسة البيع النقدي تؤدي الى تحصيل قيمة المبيعات فور بيعها، ومن أهم مزاياها:

✓ توفير السيولة الدائمة لدى المؤسسة.

✓ عدم تجميد الأموال لدى الزبائن.

✓ التخلص من نفقات التحصيل.

ومن عيوب هذه السياسة فقدان جزء من الأرباح بسبب فقدان عدد من العملاء بسبب التشدد في سياسة البيع.

أما سياسة البيع بأجل تؤدي الى تأجيل تحصيل قيمة المبيعات الى فترة محددة حسب السياسة المعلنة في

المؤسسة، ومن أهم مزاياها:

✓ أنها تؤدي الى زيادة حجم المبيعات بالإضافة الى منافسة المؤسسات الأخرى على كسب الزبائن

ولهذه السياسة عيوب كثيرة منها:

✓ تؤدي الى تجميد الأموال لدى الزبائن.

✓ زيادة تكلفة تحصيل الأموال.

✓ تؤدي الى فقدان جزء من الديون بسبب افلاس بعض الزبائن.

✓ لجوء المؤسسة الى الاقتراض لتوفير السيولة مما يحمل المؤسسة الى أعباء مالية ممثلة في الفوائد

على القروض.

- سياسة الخصم التجاري وخصم الكمية والخصم النقدي: وهي سياسة تتبعها المؤسسة لحث الزبائن على

السرعة في تسديد ما عليهم من مستحقات بالإضافة الى جذب المزيد من الزبائن مما يؤدي الى زيادة

المبيعات والتي ينتج عنها زيادة الأرباح ولهذه السياسة عدة مزايا نذكر منها:

✓ تقصير فترة التحصيل.

✓ جذب المزيد من الزبائن، حيث أنهم ينظرون الى الخصم بأنه تخفيض للسعر.

✓ تعمل على تخفيض الديون المعدومة.

أما فترة الائتمان (فترة التحصيل) وهي الفترة التي تعطى للزبائن لسداد التزاماتهم نحو المؤسسة ويمكن

احتسابها بالقانون التالي:

فترة الائتمان = (الذمم المدينة / المبيعات الآجلة) * 360.

2- أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن: على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك

اما ببيع جزء من استثمارات والتنازل عنها أو بالتمويل طويل الأجل.¹

أما ارتفاع نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون فهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة ويدل على عدم قدرتها على الوفاء بديونها وينبئ بمشاكل قد تحدث.¹

حيث يعتبر سعر الفائدة تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الاستثمار، ولسعر الفائدة تأثير عكسي على حجم الاستثمارات، فزيادة سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.²

الفرع الثالث: تحليل سياسات التمويل أساس في تحسين اتخاذ القرارات المالية

من خلال النسب الخاصة بتقييم سياسات التمويل يمكن للمؤسسة أن تتخذ قرارات تمويلية كقياس الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة³، فارتفاع الإنتاجية يعني ارتفاع المداخيل وبالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما انخفاض الإنتاجية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار ومنه انخفاض الأموال المستثمرة⁴ نسب سياسات التمويل تخدم أيضا فئتي المستثمرين والمقرضين وذلك بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم.

كما تكون للمؤسسة القدرة على توزيع أرباح نقدية، ويمكنها أيضا أن تحقق عوائد استثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية، توفر للمؤسسة معلومات عن مدى استمرارها واستقرارها وبالتالي تساهم في اتخاذ القرارات المالية الفعالة.⁵

1 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص196.

2 بربيش السعيد، "الاقتصاد الكلي (نظريات، نماذج وتمارين محلولة)"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص127.

3 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص196، 197.

4 بن حسان حكيم، "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص8.

5 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص196، 197.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة جدول سيولة الخزينة بغية التعرف على أسس اعداده وأهميته كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة، وترشيد قراراتها المالية بالاعتماد على تحليل مؤشرات والنسب التحليلية الخاصة به ومعرفة مختلف الحركات المالية في المؤسسة، وتبين لنا أن جدول سيولة الخزينة قائمة اضافية ومن بين أهم القوائم المالية، إذ توضح حركة التدفقات النقدية وتقوم على الأساس النقدي وهذا ما تتميز به عن القوائم المالية الرئيسية الأخرى، فلجدول سيولة الخزينة مكانة كبيرة عند المستخدمين فهي تساهم في إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ومن خلال نسب تقييم جودة الأرباح والسيولة والسياسات المالية ما يمنحهم الثقة في اتخاذ قراراتهم المالية.



الفصل الثاني

الإطار الميداني للدراسة: "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة - بسكرة"



تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصل السابق لكل من تحليل جدول سيولة الخزينة واتخاذ القرارات المالية للمؤسسة الاقتصادية من جانبها النظري، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم التوصل إليه نظريا على مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة -بسكرة، حيث سنحاول تحديد مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات للمؤسسة الاقتصادية وفق الوثائق والمعلومات المتحصل عليها من مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة وذلك من خلال أربع مباحث، هي كالاتي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الزيبان .

المبحث الثاني: اجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة

المبحث الثالث: مصادر معلومات جدول سيولة الخزينة وطرق اعداده في المؤسسة

المبحث الرابع: نسب جدول سيولة الخزينة كآلية لاتخاذ القرارات في المؤسسة

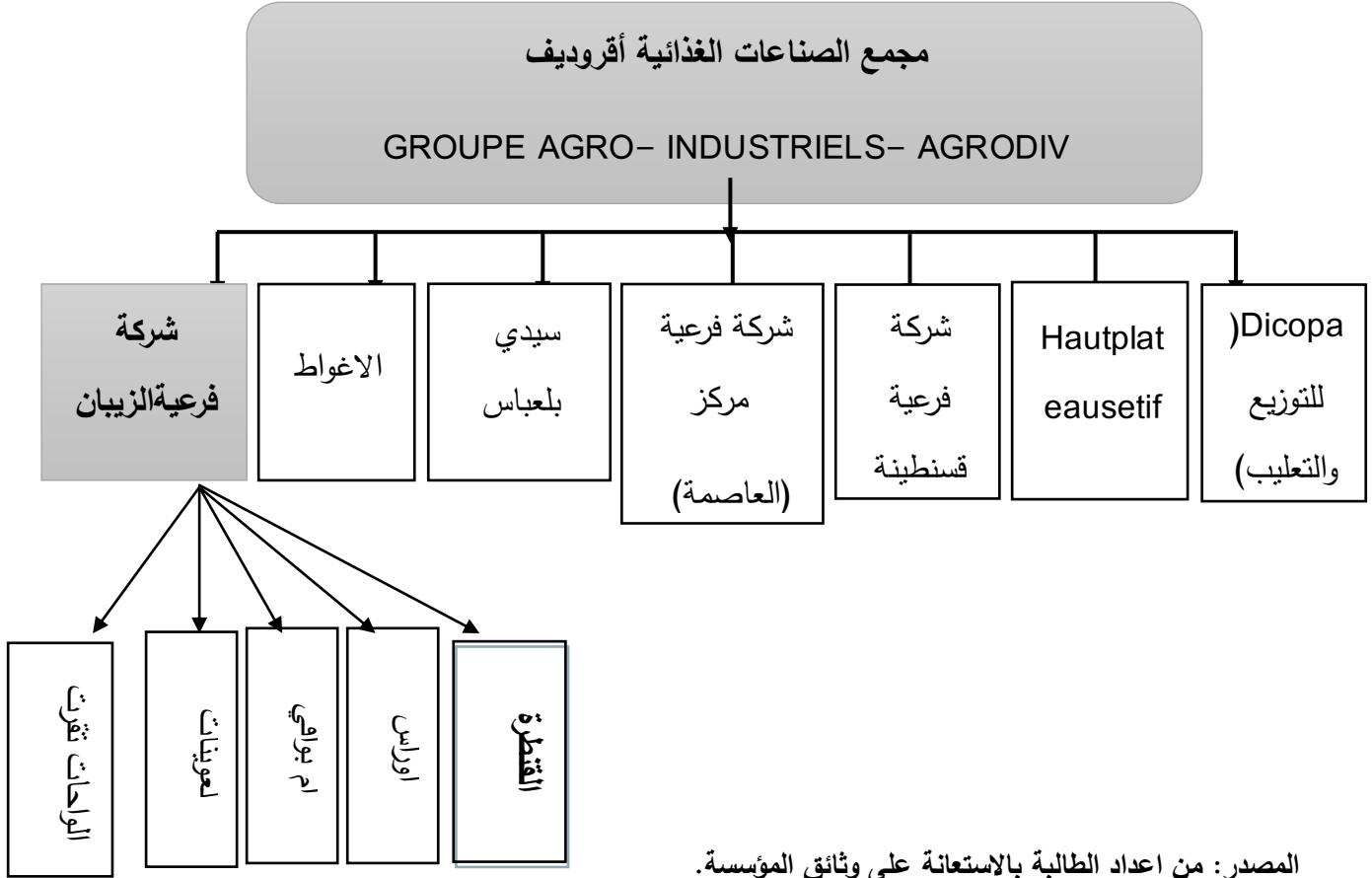
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة.

من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام قدر الإمكان بكل ما يتعلق بالمؤسسة محل الدراسة ألا وهي مطاحن الزيبان -القنطرة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ 235.000.000 دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج، كانت تابعة للشركة الأم الرياض سطيف (مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها)، اما الان فهي تابعة للشركة الفرعية الزيبان مع 4 وحدات أخرى، كما هي مبينة في الشكل (05).

الشكل رقم (04): هيكله مجمع الصناعات الغذائية أقروديف.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاستعانة على وثائق المؤسسة.

ويمكن تقديم بعض المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة فيما يلي:

-الاسم الجديد: المركب الصناعي التجاري-مطاحن الزيبان القنطرة.

-طبيعة النشاط: للمؤسسة أنشطة إنتاجية مقسمة على نوعين وهي كالاتي:

- الأنشطة الرئيسية: تحويل الحبوب وإنتاج وتسويق المنتجات التي تم الحصول عليها (السميد، الدقيق).
- الأنشطة الثانوية: إنتاج وتسويق المنتجات الثانوية (النخالة والأعلاف) وبيعها كأغذية للمواشي.

-الموقع: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم.

-المساحة: تقدر مساحتها الإجمالية بـ 315647م² وهي تنقسم إلى قطعتين:

- ✓ القطعة الاولى: مساحتها 53000051م² خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م² مبينة والباقي غير مبني.
- ✓ القطعة الثانية: تقدر مساحتها 15642م² تتكون من السكنات الوظيفية.

- طاقة الإنتاج:

- ✓ 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
- ✓ 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.

-سعة التخزين:

- ✓ 39000 قنطار من المنتج النهائي
- ✓ 125000 قنطار من القمح

-احتياجات المؤسسة من الماء:

- ✓ 3000 لتر من الماء يوميا.
- ✓ أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

-الطاقة التشغيلية: يقدر عدد عمال الوحدة حاليا بـ 179 عامل

- منتجات المؤسسة:

الجدول رقم (04): منتجات مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة.

المنتوج	النوع	السعة
السميد	سميد غليظ	(25 كلغ)
	سميد ممتاز	(10 كلغ - 25 كلغ)
	سميد عادي	(25 كلغ)
الدقيق	دقيق ممتاز	(5 كلغ)
	دقيق عادي	(25 كلغ - 50 كلغ)
	دقيق ثانوي	(25 كلغ)
النخالة	نخالة حمراء (نخالة القمح الصلب)	(40-100 كلغ)
	نخالة بيضاء (نخالة القمح اللين)	(40-100 كلغ)
	نخالة مكعبة	(40-100 كلغ)

المصدر: وثائق المؤسسة والمتحصل عليها من مصلحة الموارد البشرية.

ولديها منتجات أخرى جديدة منها:

✓ CERFIBRES.

✓ النافع (سميد كامل من القمح الصلب).

✓ سميد الشعير

-المجال البشري:

تحتوي المؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون على نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها وتحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بـ: 179 عاملا يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات.

والجدول التالي يضع توزيعهم حسب الفئات:

جدول رقم (05): يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات المؤسسة.

الفئات	العدد	النسبة المئوية
الإطارات	30	17%
أعوان التحكم	79	44%
المنفذين	70	39%
المجموع	179	100%

المصدر: وثائق المؤسسة (الإحصائيات حتى مارس 2017).

المطلب الثاني: استراتيجيات وأهداف المؤسسة

من خلال هذا المطلب سنعرض استراتيجيات وأهداف المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الأول: بعض الاستراتيجيات المنتهجة في مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة:

يوجد مفهوم خاص للإستراتيجية في المؤسسة، حيث عرفها مستشار التوجيه على أنها هي التي تقوي مكانة المؤسسة في السوق وتخلق الثروة وكذا مناصب العمل.

إن الاستراتيجية الأكثر إتباعا في المؤسسة هي استراتيجية السيطرة بالتكاليف وكذا استراتيجية التميز (فأساس اعتماد المؤسسة على هذه الاستراتيجيات هي قواعد السوق أي قانون الطلب والعرض). ولكن هناك استراتيجيات أخرى متمثلة في:

أولا: استراتيجية التنوع: تنوع في الحجم حسب احتياجات الزبائن وفي المنتج كذلك.

ثانيا: استراتيجية التخصص: متخصصة في السميد والطحين.

ثالثا: استراتيجية تجارية: تشتري منتوجات وتقوم ببيعها (شراء العجائن الغذائية وبيعها).

وتهدف إلى توجه جديد ألا وهو انتاج كسكس الشعير.

الفرع الثاني: المنافسة

كثيفة باعتبارها موجودة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث ان هناك مؤسسات رائدة في الجزائر مثل (Sim - سفينة) التي تجعل مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة تواجه منافسة شرسة.

طبيعتها: ان المنتج يحظى بمنافسة محلية (مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مطاحن لبركة زربية الوادي) ، وأنها جهوية كذلك في الشرق إلا أننا من خلال ملاحظتنا نعتقد أنها منافسة وطنية بما أن المنتجات تصل إلى السوق المحلي والجهوي.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة

إن المؤسسة أمام منافسة قوية من المنتجات الوطنية الخاصة والعمومية وحتى الأجنبية وحتى يتسنى لها جذب المستهلك لطلب منتجاتها سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- الوصول إلى أكبر جمهور من المتعاملين الاقتصاديين للفت انتباههم وجلب اهتمامهم لعلامتها التجارية في النوعية أولاً ودائماً.
- تغطية رغبات المستهلكين والأسر الصغيرة والمجموعات المحلية عموماً.

الفرع الرابع: سياسة المؤسسة

ان القدرات الإنتاجية والوضع المالي المريحة للشركة الفرعية مطاحن الزيبان القنطرة هما عاملان مشجعان على انتعاش السياسة التجارية ولن تدخر أي جهد في ترجمة هذه السياسة بالأفعال:

- التوضيح في الشفافية للممارسات والخدمات التجارية مع الشركاء (الزبائن، المساهمين، والمحيط...)
- ترقية ثقافة الإصغاء إلى الزبون والتكفل النظامي لكل الشكاوى.
- تكوين وتحسيس مجموعة العمال.
- الاتصال في الداخل لتفاعل كل العمال، وفي الخارج لضمان جودة الخدمة والمنتج.
- التحديث وصيانة طاقة الإنتاج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي بالمؤسسة:

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان من المؤسسات المتوسطة العامة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تنقسم الى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وفيما يلي سيتم التعرف على مصالح المؤسسة¹.

الفرع الأول: الرئيس المدير العام

يعد المسؤول الأول عن كل رؤساء الهياكل والمصالح ويشرف على تسيير المؤسسة من كل النواحي، بالإضافة إلى انه:

- يمثل المؤسسة خارجيا (الناطق الرسمي للمؤسسة).
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات (مجلس المديرية العامة).
- يتراأس مجلس الإدارة.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

الفرع الثاني: أمانة الرئيس المدير العام

تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة الوصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة، من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

- استقبال، تسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مخلف المصالح.
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

¹ بناء على وثائق المؤسسة، المتحصل عليها من مصلحة الموارد البشرية.

الفرع الثالث: هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- تنظيم المشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثل المؤسسة من ناحية الإعلام.

الفرع الرابع: المستشار القانوني

يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء مع الأشخاص الطبيعية او المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة)
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT-وكالة بسكرة- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن. هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:
- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

الفرع الخامس: مشروع الإعلام الآلي

- تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثوقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:
- إنشاء برامج او أحداث التغييرات التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور-الفوترة- المحاسبة - تسيير المخزون -الاستثمارات -الإهتلاكات...).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- ادارة شبكة الإعلام الآلي.

- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- المساهمة في الجرد السنوي.

الفرع السادس: مصلحة النظافة والأمن

تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم الى فرعين:
أولاً: فرع الأمن: يشرف عليه رئيس فرع مسؤول رؤساء أفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.
يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

1. مهام خاصة بالأمن العام:

- * حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.
- * مراقبة كل من يدخل أو يخرج من مؤسسة.
- * إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتج.

2. مهام خاصة بالأمن الصناعي:

- * المحافظة على امن الآلات من الأخطار.
 - * رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلاً.
 - * الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.
 - * إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.
- ثانياً: فرع النظافة: يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري.
- مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

الفرع السابع: مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم

- تعد من أهم المصالح، كون أن هذه المصلحة مسؤولة عن مراقبة التسيير داخل المؤسسة، من أهم مهامه:
- إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة: يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات (الإشهار...)، الموارد البشرية.
 - تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلاً مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.
 - إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

- إعداد التقارير الثلاثية والسادسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح.

- تحليل المعلومات.

- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السادسة والسنوية.

الفرع الثامن: هيئة الاحتساب

تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، وهي تقييم مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

الفرع التاسع: دائرة الاستغلال

تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من أجل تحقيق أهداف المصلحة.

الفرع العاشر: مسؤول التقنيات التجارية

ويندرج تحت مهامه (03) مصالح وهما:

أولاً: مصلحة المبيعات: تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن.

ثانياً: مصلحة النقل والوسائل العامة: وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وايصال الطلبات إلى الزبائن.

ثالثاً: مصلحة الإرسال والتوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة، حيث تبدأ المهام من مصلحة المبيعات التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل مبيعات إلى مصلحة المبيعات للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضوع فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بقسم التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضاعة بعد تعبئتها.

الفرع الحادي عشر: مصلحة الموارد البشرية

تهتم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة بكل ما يتعلق بالعمال باعتبارهم الجهاز المتحرك والعملي داخل المؤسسة، وتعمل هذه المصلحة على ضمان حقوق الموظفين به أو متابعة مسارهم المهني ومن بين هذه الحقوق (الأجر، المنح، العلاوات...) ...

أولاً: رئيس مصلحة الموارد البشرية: وهو المسؤول الأول في المصلحة، ومن مهامه:

* تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

* متابعة الإحصائيات:

ثانياً: فرع تسيير الموارد البشرية: يهتم هذا الفرع بكل ما يتعلق بالمسار المهني للموظف من بداية توظيفه حتى نهاية الخدمة، وهذا الفرع له علاقة مباشرة مع فرع الأجور.

ثالثاً: مراسل اجتماعي: يقوم بالمهام التالية:

*إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.

*دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

*استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.

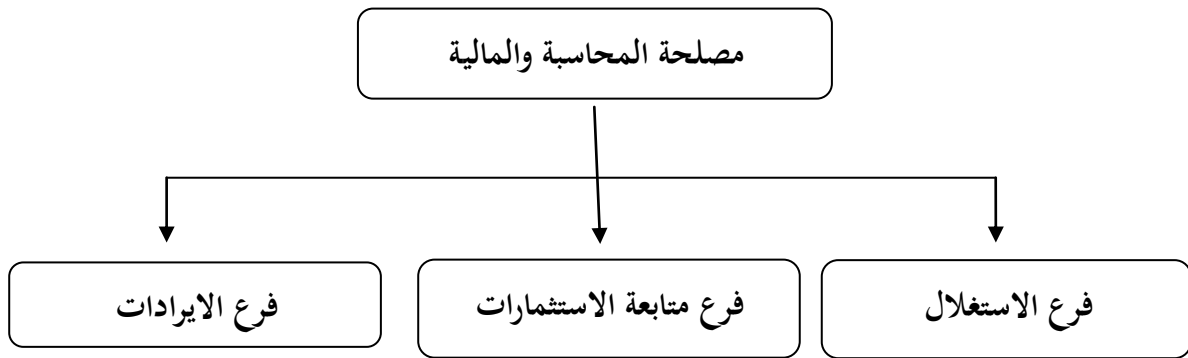
*السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

رابعا: فرع الأجور: يقوم هذا الفرع بتمثيل حق العامل من خلال الأجر الذي يتقاضاه.

الفرع الثاني عشر: مصلحة المحاسبة والمالية

تقوم بمراقبة كل العمليات المحاسبية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري.

الشكل رقم 05: هيكل مصلحة المحاسبة والمالية.



المصدر: وثائق المؤسسة.

أولا: فرع الاستغلال:

يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات.

تتمثل مهامه في:

- مسك مسودة البنك: تقيده به كل العمليات البنكية (إصدار صكوك وكذا التحويلات).
- مسك مسودة الصندوق: تقيده به كل العمليات التي تتم نقدا.
- استقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات والخدمات المؤداة المتكونة من ملف المشتريات.

- طلب الشراء.

- الفاتورة.

- وصل استلام.

- طلب تلخيص.

- ملقاة الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤداة.
- التأشير على طلب التلخيص.
- تحرير الشيك أو اصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.
- إضافة الى ذلك هناك مهام شهرية تتمثل في:
- اعداد التقارب البنكي: بالأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك (الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).
- تقييد حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليوميات المساعدة ودقتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- اعداد الميزانية.
- اعداد جدول حسابات النتائج.

ثانياً: فرع الإيرادات

يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم استقبال فيه الملفات من مصلحة المبيعات مرفقة بالفواتير ووثائق التلخيص.

تتمثل مهامه في:

- التأكد من صحة اليوميات ومطابقته للفواتير وقيمة التحويل.
- فويرة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فويرة يومية المبيعات (الفويرة، كيفية التسديد).
- متابعة المبيعات بالأجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية واليوميات المرسله من طرف مصلحة المبيعات.
- يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة، وحقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 من الشهر الموالي.
- استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل اعداد التقارب البنكي.

ثالثا: فرع متابعة الاستثمارات

هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من:

- الشراء لأول مرة مع إعطائه رمز خاص.
 - تغيير مكان الاستثمار.
 - القيام بعملية الجرد والاهتلاك الخاص بالاستثمار.
- ويكون هذا بتسجيل كل من التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية.
- انظر الملحق رقم(05): الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المبحث الثاني: اجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة

قبل أن نبدأ بدراسة الحالة أردنا أن نرسخ معلوماتنا التي اكتسبناها من الجانب النظري ومعرفة مكانة وكيفية اعداد جدول سيولة الخزينة في المؤسسة وما إذا كانت تحترم المبادئ التي جاءت بها المعايير والنظام المالي المحاسبي فقد قمنا بإجراء مقابلة وشخصنا في هذا المبحث أسئلة وكانت أسئلتها كالتالي:

المطلب الأول: أسئلة حول جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-

طرحنا أسئلة المقابلة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما أهمية جدول سيولة الخزينة في مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-مقارنة بالقوائم المالية الأخرى؟

الإجابة: الخزينة عن طريق الميزانية لا تعطينا فكرة واضحة عن مصادر هذه السيولة وكيفية استعمالنا لها بعكس جدول تدفقات الخزينة وهنا تكمن أهميته.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة محل الدراسة تعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة مهمة كونها توضح حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خلال الأنشطة المالية (العملياتية، الاستثمارية والتمويلية).

السؤال الثاني: على أي أساس تقوم المؤسسة بتصنيف التدفقات النقدية؟

الإجابة: تقوم المؤسسة بتصنيف التدفقات النقدية على حسب نوع النشاط.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بفصل التدفقات النقدية وتصنيفها من خلال الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ونستنتج أنها تطبق ما أتى به النظام المحاسبي المالي.

السؤال الثالث: كيف يتم اعداد جدول سيولة الخزينة في المؤسسة؟

الإجابة: يتم اعداد جدول سيولة الخزينة وذلك باستخدام برنامج خاص بذلك (حاليا PCCOMPTA) يعمل عن طريق تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة أولاً بأول وارسل كل العمليات التي تمس الخزينة الى جدول سيولة الخزينة بطريقة اوتوماتيكية.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة محل الدراسة لا تقوم بإعداد جدول سيولة الخزينة مباشرة وإنما بتسجيل العمليات المالية على شكل يوميات في برنامج PCCOMPTA ومن ثم يسجل جدول سيولة الخزينة تلقائياً من خلال اليوميات الخاصة بالخزينة (النقدية) كيومية المبيعات، البنك، الصندوق، ...

السؤال الرابع: ما الطريقة التي تطبقها المؤسسة عند التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؟

الإجابة: الطريقة المباشرة.

نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد في اعدادها لجدول سيولة الخزينة على الطريقة المباشرة وهي الطريقة التي يشجعها النظام المحاسبي المالي لكونها تقدم معلومات أكثر تفصيلاً.

السؤال الخامس: أين يتم تصنيف الفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة؟

الإجابة: يتم تصنيفها ضمن عملياتها التمويلية.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة محل الدراسة تصنف الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن عملياتها التمويلية، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) الى حرية تصنيفها لأي نشاط (تشغيلي، استثماري أو تمويلي)، فهناك تعارض في كيفية تصنيفها: هناك من يعدها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية والبعض الآخر ينظر إليها بأنها عوائد على الاستثمارات في الأسهم والسندات، ولذلك ينبغي تصنيفها كمتحصلات نقدية من الأنشطة الاستثمارية، وهناك من يعدها تكلفة للحصول على موارد مالية خارجية مثلها مثل: التوزيعات المدفوعة فهي نتيجة لقرار تمويلي ومن ثم ينبغي تصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية.

السؤال السادس: هل تتوسع المؤسسة في استثماراتها؟

الإجابة: نعم، فمثلاً قمنا بتجديد عتاد معدات الإنتاج.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة قامت بتجديد عتاد معدات الإنتاج وذلك قصد الرفع من إنتاجيتها وتحسينها، وبالتالي توسيع استثماراتها.

السؤال السابع: هل تقوم المؤسسة بعمليات الاقتراض من البنوك؟

الإجابة: نعم.

نلاحظ أن المؤسسة تلجأ الى الاقتراض من البنوك ونستنتج مع المقارنة بالسؤال السابق أن المؤسسة تقترض من أجل التوسع في الاستثمارات.

السؤال الثامن: هل تتعامل المؤسسة بالأوراق المالية؟

الإجابة: تتعامل المؤسسة أحيانا بالكمبيالة.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة قد تلجأ أحيانا للتعامل بالأوراق المالية.

السؤال التاسع: هل تعتمد المؤسسة على جدول سيولة الخزينة في اتخاذ قراراتها المالية؟

الإجابة: لا، تعتمد المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية على حساب النتائج.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة بالرغم من أهمية جدول سيولة الخزينة عندها، الا أنها لا تعتمد عليه كأداة لاتخاذ القرار.

السؤال العاشر: على أي أساس تعتمد المؤسسة على حسابات النتائج؟

الإجابة: تعتمد المؤسسة على تحليل حساب النتائج كونه يبين نتيجة الدورة (ربح/ خسارة) وهذا ما يهمها مقارنة بجدول سيولة الخزينة الذي يبين حركة التدفق ولا يبين حالات البيع بأجل، فقد نقوم بعملية بيع ولا نحصل أموال.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة لا يهمها كم حصلت أو دفعت من أموال، وانما هل حققت ربحاً أو خسارة خلال الفترة المالية، هل هي في حالة ربح أو خسارة؟ .

السؤال الحادي عشر: هل تحتاج المؤسسة لتوليد النقد؟ وفيما يتم استعماله؟

الإجابة: نعم، يتم استعماله لتغطية النفقات.

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة تحتاج الى تكوين فائض ليتم تغطية النفقات به، وبالتالي فان حساب النتائج لا يساعدها كثيرا لأنه يعد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.

السؤال الثاني عشر: من المستخدمين لجدول سيولة الخزينة الذين تتعامل معهم المؤسسة؟

الإجابة: المقرضين (البنك).

نلاحظ من خلال الإجابة على هذا السؤال أن المؤسسة تتعامل مع البنك لأجل الاقتراض ولا يوجد مستثمرين في المؤسسة.²

المطلب الثاني: تحليل ما ورد في المقابلة

نلاحظ من خلال إجابة المشرف على المقابلة في المؤسسة محل الدراسة انها تعتبر جدول سيولة الخزينة قائمة مهمة ويجب اعدادها، حيث يتم اعدادها عبر برنامج خاص بطريقة اوتوماتيكية وبالطريقة المباشرة، كما تصنف التدفقات النقدية حسب أنشطتها، ولأن المعيار المحاسبي ترك الاختيار في تصنيف الفائدة وتوزيع الأرباح للمؤسسات أردنا معرفة أين يتم تصنيفها حسب المؤسسة محل الدراسة؟ وعرفنا أن ذلك يتم ضمن أنشطتها التمويلية، الا أن المؤسسة تستعمل القروض في عمليات الاستثمار بدل عمليات التشغيل فالقروض لا تعني على الدوام وجود حالات عجز أو ديون وغيرها من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسة، بل تعني أيضا أنه كلما زادت القروض كلما كان للمؤسسة استثمارات قوية وعائد على رأس المال أكثر، فقدره المؤسسة على أخذ القروض من البنوك يدل على أن المؤسسة كبيرة، فالمؤسسة تتعامل مع المقرضين فقط ولا يوجد مستثمرين بها.

وبالرغم من مكانة جدول سيولة الخزينة باعتباره القائمة الأكثر دلالة على أداء المؤسسة وحاجتها لتوليد النقد الا أنها تعتمد على حساب النتائج ويهمها فقط النتيجة المحاسبية النهائية ولا تعتمد على جدول سيولة الخزينة لأن هناك عمليات قد تحدث دون أن ينتج عنها تدفق نقدي، ومنه نستنتج أن مؤسسة مطاحن الزيبان مؤسسة تبحث

² رئيس مصلحة المحاسبة، المشرف على الاجابة.

عن الريح أكثر من معرفتها للتدفق النقدي الداخل أو الخارج، وهذا يؤثر على جدول سيولة الخزينة سلبا ويفقده مكانته التي من أجلها أنشئ.

المبحث الثالث: مصادر معلومات جدول سيولة الخزينة وطرق اعداده وعرضه في المؤسسة

كما سبق وذكرنا أن جدول سيولة الخزينة يستند في اعداده الى ميزانيتين مالييتين مقارنتين لسنتين متتاليتين وحساب النتائج للسنة الجارية فإننا سنبين من خلال هذا المبحث القوائم اللازمة لإعداد جدول سيولة الخزينة، بالإضافة الى اعدادها بالطريقة غير المباشرة خلال الثلاث سنوات (2015، 2016 و 2017).

المطلب الأول: مصادر معلومات جدول سيولة الخزينة

من خلال هذا المطلب سنعرض كل من الميزانية وحساب النتائج لثلاث سنوات متتالية وفيما يلي سوف نقوم بتحليل ودراسة المصادر كما يلي:

الفرع الأول: الميزانية المالية للمؤسسة الخاصة بسنة (2015-2017)

سنقوم بإعداد الميزانية المالية للمؤسسة للسنوات 2015، 2016 و 2017.

جدول رقم (06): جانب الأصول لميزانية مؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة-":

يوضح الشكل التالي أصول المؤسسة خلال السنوات (2015- 2017).

الوحدة: دج

2017	2016	2015	الأصول
			أصول غير جارية
			فارق الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي
		9.594,71	تثبيات معنوية
			تثبيات عينية
16478991.99	16478991.99	16478991.99	أراضي
755528097.87	768537128.98	781614828.54	مباني
693523254.22	390345207.26	400537630.67	تثبيات عينية أخرى
			تثبيات ممنوح امتياز
14999602.84	315073917.43	303040431.13	تثبيات يجري إنجازها
			تثبيات مالية
			سندات موضوعة موضع معادلة
			مساهمات أخرى وحسابات داننة ملحقه بها
	200000000.00		سندات أخرى مثبتة
265060.00	235940.00	87600.00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
8133098.16	12614635.64	13128230.70	ضرائب مؤجلة على الأصل
606981203.75	19835500.76		الارتباط بين الوحدات
2095909308.83	1723121322.06	1514897307.74	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية

الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-بسكرة"

98937767.56	89213232.48	77697251.21	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
132566625.37	115083150.59	74602384.16	الزيبان
3358830.83	3517386.51	20134279.75	المدينون الآخرون
3797417.36	11935550.27		الضرائب ومشابهها
			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
		200000000.00	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
169768021.46	379335665.53	443972000.71	الخزينة
408328662.58	599084985.38	816405915038	مجموع الأصول الجارية
2504237971.41	2322206307.44	2331303223.57	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم: (6,7).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه

-هناك ثبات في قيمة الأراضي

- هناك ارتفاع في قيمة المخزون خلال الثلاث سنوات وهذا يدل على تراكم المخزون وعدم قدرة المؤسسة على التصرف فيه وهو يمثل رأس مال عاطل معرض لمخاطر متعددة منها التلف أو الضياع أو انتهاء الصلاحية، وهذا مؤشر سلبي.

-هناك ارتفاع في قيمة الزبائن خلال الثلاث سنوات وفي قيمة المدينين مقارنة بسنة 2015 وهذا يدل على توسع المؤسسة في سياسة البيع بالأجل، أو قد يمثل عدم قيام المدينين بسداد المستحق عليهم للمؤسسة في الوقت المحدد وهذا مؤشر سلبي، حيث يتعين توجيه نظر قسم التحصيل الى ضرورة متابعة المدينين لتحصل مستحقات المؤسسة بدون تأخير، حتى لا تتحول الى ديون مشكوك في تحصيلها أو ديون معدومة.

-هناك انخفاض في قيمة الخزينة وهذا يدل على أن هناك استثمار لتلك الأموال أو تسديد للالتزامات.

-هناك زيادة في مجموع الأصول وهذا مؤشر ايجابي يدل على نمو حجم المؤسسة.

جدول رقم (07): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة " مطاحن الزيبان -القنطرة-":

يوضح الشكل التالي خصوم المؤسسة خلال السنوات (2015- 2017).

الوحدة: دج

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
	89626000000.00	89626000000.00	رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
	273679156.07	224293433.13	علاوات واحتياطات -احتياطات مدمجة
			فوارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
120485265.09	107292703.58	50595722.94	نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)
			رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد
1169939156.07			حصة الشركة المدمجة
110683178.38			
	30310.50		حصة ذوي الأقلية
1401107599.54	1277262170.15	1171149156.07	مجموع رؤوس الأموال 1
			الخصوم غير الجارية
313820000.00	313820000.00	313820000.00	قروض وديون مالية
6709768.02	5264480.98	2749130.11	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
			ديون أخرى غير جارية
27411228.71	49947442.72	39033115.56	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
347940996.73	369031923.70	355602245.67	مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
61679413.74	3390573.88	122375923.78	موردون وحسابات ملحقة
38703914.58	3390573.88	22401516.05	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
65480646.82	639481027.18	659774382.00	ديون أخرى غير جارية
			خزينة
755189375.14	675912213.59	804551821.83	مجموع الخصوم الجارية
2504237971.41	2322206307.44	2331303223.57	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (8,9).

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه

-هناك زيادة في جميع عناصر رؤوس الأموال الخاصة وهذا مؤشر ايجابي وقد زادت اجمالي حقوق الملكية.

-هناك ثبات في قيمة القروض والديون المالية، ما يعني أن المؤسسة اقتضت من البنك ولم تقم بالدفع خلال الثلاث سنوات.

-نلاحظ أن الخزينة فارغة وهذا يدل على عدم وجود أموال معطلة.

-نلاحظ زيادة في قيمة الموردين والضرائب المؤجلة ما يعني أن المؤسسة لم تقم بدفع التزاماتها.

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة (2015-2017) وتحليل النتائج المتحصل عليها في هذه السنوات ومن ثم إجراء المقارنة بينهما:

جدول رقم (08): الميزانية المختصرة لجانب للأصول:

يوضح الشكل التالي الميزانية المختصرة للأصول خلال السنوات (2015-2017).

الوحدة: دج

الأصول	المبلغ الصافي 2015	النسبة%	المبلغ الصافي 2016	النسبة%	المبلغ الصافي 2017	النسبة%
أصولجارية	816405915.83	%35.02	599084985.38	%25.80	408328662.58	%16.30
أصولغيرجارية	1514897307.74	%64.98	1723121322.06	%74.20	2095909971.41	%83.70
أصولغيرجارية	2331303223.57	%100	2322206307.44	%100	2504237971.41	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

جدول رقم (09): يوضح الميزانية المختصرة للخصوم:

يوضح الشكل التالي الميزانية المختصرة للخصوم خلال السنوات (2015-2017).

الوحدة: دج

الخصوم	المبلغ الصافي 2015	النسبة%	المبلغ الصافي 2016	النسبة%	المبلغ الصافي 2017	النسبة%
مجموع الأموال الخاصة	1171149156.07	%50.24	1277262170.15	%55	1401107599.54	%55.95
خصوم غير جارية	355602245.67	%15.25	369031923.70	%15.89	347940996.73	%13.89
خصوم جارية	804551821.83	%34.51	675912213.59	%29.11	755189375.14	%30.16
المجموع العام للخصوم	2331303223.57	%100	2322206307.44	%100	2504237971.41	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

ثانيا: تحليل الميزانية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

1. الأصول الجارية: نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول الجارية فمع كل عام تنخفض هذه الأصول وهذا الانخفاض يرجع إلى ظهور الضرائب في السنتين الأخيرتين (2016، 2017).

أما بالنسبة للسنتين 2016 و 2017 فيعود الى زيادة الزبائن والمخزونات لسنة 2017 مقارنة بسنة 2015.

2. الأصول غير الجارية: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول غير الجارية خلال السنوات وهذا راجع إلى الزيادة في التثبيتات العينية الأخرى.

نلاحظ أن المجموع العام للأصول لسنة 2017 مرتفع مقارنة بالسنتين 2015 و 2017 وهذا راجع الى الزيادة المعتبرة في الأصول غير الجارية.

3. الأموال الخاصة: نلاحظ بالنسبة للسنتين 2015 و 2016 أن رأس المال الذي تم اصداره هو نفسه الا أن هناك زيادة في الأموال الخاصة سنة 2016 بقيمة. مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع إلى زيادة

العلاوات والاحتياطات والنتيجة أما بالنسبة ل 2017 لم يتم اصدار لرأس المال وقد زادت قيمة الأموال الخاصة بقيمة معتبرة وهذا راجع الى زيادة النتيجة وظهور حصة الشركة المدمجة.

4. **الخصوم الغير جارية:** نلاحظ ارتفاع في الخصوم غير جارية لسنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع الى زيادة المؤونات والمنتجات الثابتة مسبقا بالإضافة الى زيادة الضرائب المؤجلة لتنخفض في سنة 2017 ويعود ذلك الى زيادة الارتفاع في الضرائب المؤجلة والانخفاض في المؤونات، كما نلاحظ أن هناك ديون مالية متساوية خلال السنوات الثلاث ما يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل وتتعامل مع المقرضين.

5. **الخصوم الجارية:** قد شهدت هذه الخيرة انخفاضا في سنة 2016مقارنة بسنتي 2015 و 2017 وذلك راجع إلى الانخفاض في الموردين والارتفاع في الضرائب والديون.

نلاحظ أن مجموع الأموال الخاصة يمثل نصف المجموع العام للخصوم.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لسنة (2015-2017).

الجدول رقم(10): حساب النتائج لمؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة-":

الوحدة: دج

البيان	2015	2016	2017
رقم الأعمال	1185428084.17	1575717483.1 7	1972781000.00
المبيعات من البضائع	9962471.57	4597030.00	30829564.06
مبيعات منتجات تامة الصنع	1159481646.85	1554957149.0 6	1925344744.32
منتجات أخرى	1550105.41	782635.03	1128684.24
خدمات أخرى	14433860.34	15380669.08	15478007.38
انتاج مثبت			
اعانات الاستغلال	1319700.44	1616510.47	2859096.49
حساب الارتباط بين الوحدات			-854595.35
إنتاج السنة المالية(1)	1187032653.24	1579118135.5 8	1978931050.51
المشتريات المستهلكة	-994526836.92	-1293391044.42	-1601946643.38
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-21612813.79	-35660612.78	-28092752.55
استهلاك السنة المالية(2)	-1016139650.71	1329051657.20	-1630039395.93
القيمة المضافة للاستغلال =3(1-2)	170893002.53	250066478.38	348891654.58
أعباء المستخدمين	-118701082.09	-	-144764399.16
		152709810.14	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-3488523.43	-4776385.87	-6550133.65
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)	48703397.01	92580 282.37	197577121.77
المنتجات العمليانية	495309.36	3938110.45	716959.40
الأعباء العمليانية	-1053476.94	-655805.23	-499034.54
المخصصات للاهلاك والمؤونات	-498103653.36	-45630817.73	-45844371.15
استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات	506127910.04	54111361.31	17561792.65
النتيجة العمليانية(5)	56169486.11	104343131.17	169512468.13
المنتجات المالية	25503302.18	5978518.34	1823616.43
الأعباء المالية	-126324.28		
النتيجة المالية(6)	25376977.90	5978518.34	1823616.43
النتيجة العادية قبل الضريبة =7(5-6)	81546464.01	110321649.51	171336084.56
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-17570800.01		33482043.01

الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة-بسكرة"

-3839359.59	-3028945.93	-3141436.57	الضرائب الموجبة (تغيرات) حول النتائج العادية
-13529416.87		-10256274.49	
1999033418.99	1643146125.68	1719159174.82	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-	-1535853422.10	-1668581221.88	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1878548153.90			
120485265.09	107292703.58	50577952.94	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
			العناصر غير العادية-المنتجات
			العناصر غير العادية-الأعباء
			النتيجة غير العادية (9)
120485265.09	107292703.58	50577952.94	النتيجة الصافية للسنة المالية (10)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (10:11).

▪ المخصصات للاهلاك والمؤونات سنة 2016: (-31175908.88) + (-14454908.88) =

-45630817.7

▪ المخصصات للاهلاك والمؤونات سنة 2017: (-42994433.48) + (-2849937.67) =

-45844371.15

أولاً: انتاج السنة المالية

جدول رقم (11): التغير في انتاج السنة المالية لمؤسسة "مطاحن الزيبان-القنطرة-" لسنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
انتاج السنة المالية	1187032653.24	1579118135.58	1978931050.51
تغير في انتاج السنة المالية	—	392085482	399812915
نسبة التغير	—	33.03%	25.31%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في انتاج السنة المالية حيث في سنة 2016 ارتفع بنسبة 33.03 وهذا راجع الى الزيادة في رقم الأعمال واعانات الاستغلال وفي سنة 2017 ارتفعت بنسبة 25.31 وهذا راجع الى

الزيادة في رقم الأعمال واعانات الاستغلال والاختلاف بين نسبة التغير في السنتين يعود الى ظهور الارتباط بين الوحدات سنة 2017.

ثانيا: استهلاك السنة المالية

جدول رقم(12): التغير في استهلاك السنة المالية لمؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة-" لسنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
استهلاك السنة المالية	-1016139650.71	-1329051657.20	-
تغير في استهلاك السنة المالية	—	-312912007	-300987738
نسبة التغير	—	30.79%	22.65%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في استهلاك السنة المالية، حيث في سنة 2016 ارتفع بنسبة 30.79% وذلك راجع لارتفاع المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والاهتلاكات الأخرى، كما نلاحظ ارتفاع بنسبة 22.65% في سنة 2017 وذلك راجع لارتفاع المشتريات المستهلكة وانخفاض طفيف في الاهتلاكات الأخرى.

ثالثا: القيمة المضافة للاستغلال

جدول رقم(13): التغير في القيمة المضافة للاستغلال لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة- لسنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
القيمة المضافة للاستغلال	170893002.53	250066478.38	348891654.58
التغير في القيمة المضافة	—	7917347.58	98825176.2
نسبة التغير%	—	4.63%	39.51%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة نتيجة ارتفاع استهلاك السنة وارتفاع إنتاج السنة المالية بحيث ارتفعت في 2016 بنسبة 4.63%، وفي 2017 بنسبة 39.51% وبما أن القيمة المضافة موجبة للاستغلال فهذا يعني أن المؤسسة حققت أرباح.

رابعاً: الفائض الإجمالي عن الاستغلال

جدول رقم (14): التغير في الفائض إجمالي عن استغلال لمؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة- السنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
الفائض الإجمالي للاستغلال	48703397.01	92580282.37	197577121.77
تغير في فائض إجمالي الاستغلال	—	43876885.36	104996839.3
نسبة التغير	—	%90.09	%113.41

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (10).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فائض إجمالي استغلال قد سجل ارتفاعاً بنسبة 90.09% ويعود سبب الارتفاع أساساً إلى ارتفاع في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة، كما نلاحظ ارتفاع في سنة 2017 وذلك بنسبة 113.41%.

خامساً: النتيجة العملياتية

الجدول رقم (15): التغير في النتيجة العملياتية لمؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة-" لسنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
النتيجة العملياتية	56169486.11	104343131.17	169512468.13
التغير في النتيجة العملياتية	—	48173644.99	159078154.9
نسبة التغير	—	%85.76	%152.46

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (10).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتيجة العملياتية قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 85.76% في سنة 2016 وهو مؤشر سلبي يعود سببه إلى انخفاض في كل مخصصات الاهتلاك وانخفاض في الأعباء العملياتية

والارتفاع في الاستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات، كما نلاحظ أن النتيجة العملياتية قد سجلت ارتفاعا بنسبة 152% سنة 2017.

سادسا: صافي نتيجة السنة المالية

جدول رقم (16): التغير في صافي النتيجة للسنة المالية لمؤسسة "مطاحن الزيبان -القنطرة-" لسنة (2015-2017).

البيان	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	50577952.94	107292703.58	120485265.09
التغير في النتيجة الصافية	—	56714750.56	13192561.5
نسبة التغير	—	%112.13	%12.29

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم: (10)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتيجة موجبة خلال سنوات الدراسة حيث عرفت ارتفاعا ويعود سببه في ارتفاع رقم أعمال فقد حققت في سنة 2015 نتيجة قدرها 50577952.94 ثم ارتفعت سنة 2016 107292703.58 لترتفع بنسبة طفيفة لتصل إلى 120485265.09 وذلك سنة 2017.

المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة-بسكرة.

تعتمد مؤسسة مطاحن الزيبان في اعداد جدول سيولة الخزينة على الطريقة المباشرة وذلك منذ دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق في 01/ 01/ 2010 حيث يحتوي جدول سيولة الخزينة على ثلاثة أجزاء رئيسية للتدفقات النقدية:

-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية.

-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.

-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.

وسنقوم بمقارنة التدفقات النقدية للمؤسسة لسنوات 2015، 2016 و2017.

أولاً: بالنسبة لسنة 2015

أ- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:

وتتمثل في كل التدفقات الداخلة للمؤسسة والخارجة منها (الإدخالات والاضراجات)

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ) = (-823569492.49) ويتمثل في تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

✓ تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية = (-824253433.80) والتي تضم:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = 582007521.42

+ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = (-1167616997.77)

+ الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة = (-534569.22)

+ الضرائب عن النتائج المدفوعة = (-13520537.46)

+ العمليات قيد الانتظار (= -24588850.77)

+ الحسابات المالية = (-200000000.00)

✓ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = 683941.31

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ) = (-824253433.80)

+ 683941.31 = (-823569492.49).

ب- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل في كل تدفقات الأموال الناتجة عن اقتناء تثبيت أو التنازل عنه.

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب) = (-1396651322.55) وتشمل

كل من:

المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية = -2832008317.94.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية = 1432855373.70

- المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية = -87600.00

+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية = 2589221.69

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب)=
(-1396651322.55).

ج-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن أنشطة ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

✓ صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية(ج)=1983780425.44 وتشمل
كل:

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها=-7000000.00

+التحصيلات المتأتية من القروض=1990146334.07

+الإعانات=634091.37

د-تغير أموال الخزينة في الفترة (أ +ب +ج) =-236440389.60

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية(أ) = (824253433.80 -).

+صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(-1396651322.55).

+صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية=1983780425.44.

ثانيا: بالنسبة لسنة 2016:

أ-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:

• صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)=18633912.59

ويتمثل في تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية +تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر
غير العادية.

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية=15204938.31.

والتي تضم:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن=1586724758.81.

+المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين=(-1549893040.04).

+الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة=(-650589.60).

+الضرائب عن النتائج المدفوعة = (-15951201.87).

+العمليات قيد الانتظار=(-5024988.99).

✓ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية=3428974.28

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية(أ) = +15204938.31

18633912.59 = 3428974.28

ب- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل في كل تدفقات الأموال الناتجة عن اقتناء تثبيت أو التنازل عنه.

• صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب) = (-81122860.74) وتشمل كل

من:

المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية= (-82961379.09).

+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية= 1838518.35.

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب) = (-81122860.74).

ج- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن أنشطة ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

✓ صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية= (-2147387.07).

وتشمل كل:

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها= (-1000000.00).

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة= (-2293183.18).

+ الإعانات= 1145796.11.

د- تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) = 18633912.59 + (-2147387.07)

+ (-81122860.74) = (-64636335.22).

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية= 18633912.59

+ صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية= (-2147387.07).

+ صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية= (-81122860.74).

ثالثا: بالنسبة لسنة 2017

أ- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية:

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ) = (-405135945.89) ويتمثل في: تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

✓ تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية = (-405836178.54) والتي تضم:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن = 2003893351.84.

+ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين = (-1818747970.70)

+ الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة = (-140285.17)

+ الضرائب عن النتائج المدفوعة = (-466020.55)

+ العمليات قيد الانتظار = (-4685574.89).

+ عمليات بين مختلف الوحدات = (-585689679.07).

✓ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية = 700232.65.

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ) = (-405135945.89).

ب- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتمثل في كل تدفقات الأموال الناتجة عن اقتناء تثبيت أو التنازل عنه.

- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب) = 193439064.26.

وتشمل كل من:

المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية = (-8384552.30).

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية = 0.13.

+ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية = 200000000.00.

+ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية = 1823616.43.

ومنه صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب) = 193439064.26.

ج- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن أنشطة ناجمة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.

✓ صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية=2129237.56.

وتشمل:

الإعانات=2129237.56.

د-تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج) = (-405135945.89) + 193439064.26 + 2129237.56 = (-209567644.07)

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية= (-405135945.89)

+صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية= 193439064.26

+صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية=2129237.56

ملاحظات:

✓ أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية هي نفسها نتيجة نهاية السنة التي قبلها.

✓ أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية تمثل الحصيلة بين أموال الخزينة خصوم (سلبية) وأموال الخزينة أصول (موجبة).

✓ تغير أموال الخزينة خلال الفترة تتمثل في أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية -أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. مثلا لسنة 2016: 379335665.53 - 443972000.71 = 64636335.22

✓ نلاحظ أن أموال الخزينة خلال الفترة هي نفسها تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج).

جدول رقم (17): جدول سيولة الخزينة لسنة (2015 - 2017).

2017	2016	2015	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
200381.849335	1586724758.81	582007521.42	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-1818747970.70	-1549893040.04	-1167616997.77	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-140285.17	-650589.60	-534569.22	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-466020.55	-15951201.87	-13520537.46	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-4685574.89	-5024988.99	24588850.77	العمليات قيد الانتظار
		-200000000.00	الحسابات المالية

الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-بسكرة"

-585689679.07			عمليات بين مختلف الوحدات
-405836178.54	15204938.31	-824253433.80	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
700232.65	3428974.28	683941.31	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-405135945.89	18633912.59		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-8384552.30	-82961379.09	-2832008317.94	المسحوبات عن اقتناء تشبيبات عينية أو معنوية
0.13		1432855373.70	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشبيبات عينية أو معنوية
		-87600.00	المسحوبات عن اقتناء تشبيبات مالية
200000000.00			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشبيبات مالية
1823616.43	1838518.35	2589221.69	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
193439064.26	-81122860.74	-1396651322.55	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
	-1000000.00	-7000000.00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		1990146334.07	التحصيلات المتأتية من القروض
	-2293183.18		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2129237.56	1147387.07	634091.37	الإعانات
2129237.56	-2147387.07	1983780425.44	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-209567644.07	-64636335.22	-236440389.60	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
379335665.53	443972000.71		أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
169768021.46	379335665.53	443972000.71	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-209567644.07	-64636335.18	443972000.71	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
330907504.51	-171929038.76	393394047.77	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحقين رقم (12،13).

التعليق على الجدول وتحليله:

سنقوم بقراءة تحليلية للجدول

1- بالنسبة للأنشطة العملية:

جدول رقم (18): تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملية خلال السنوات (2015-2017).

2017	2016	2015	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
2003893351.84	1586724758.81	582007521.42	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-1818747970.70	-1549893040.04	-	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
		1167616997.77	
-140285.17	-650589.60	-534569.22	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-466020.55	-15951201.87	-13520537.46	الضرائب عن النتائج المدفوعة
-4685574.89	-5024988.99	24588850.77	العمليات قيد الانتظار
		-200000000.00	الحسابات المالية
-585689679.07			عمليات بين مختلف الوحدات
-405836178.54	15204938.31	-824253433.80	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
700232.65	3428974.28	683941.31	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-405135945.89	18633912.59	-823569492.49	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة العملية سنة 2015 سالبة بقيمة (-) 823569492.49 أي أن المؤسسة حققت عجزا في السيولة وهذا راجع إلى أن التحصيلات المقبوضة أقل من المبالغ المدفوعة ثم في سنة 2016 ارتفعت بدرجة كبيرة لتصل مبلغ (18633912.59) ما يعني أن المؤسسة حققت فائضا في السيولة وهذا راجع إلى أن التحصيلات المقبوضة أكبر من المبالغ المدفوعة ثم في سنة 2017 انخفضت لتصل إلى -405135945.89 ما يعني أن المؤسسة في حالة عجز للسيولة من جديد ويرجع ذلك إلى التحصيلات المقبوضة أقل من المبالغ المدفوعة.

ان العجز لسنة 2017 أقل عبئا على المؤسسة من العجز لسنة 2015، تعود هذه الاختلافات في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-الى تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية.

2- بالنسبة للأنشطة الاستثمارية:

جدول رقم (19): تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة الاستثمارية خلال السنوات (2015- 2017).

2017	2016	2015	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-8384552.30	-82961379.09	-	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
		2832008317.94	
0.13		1432855373.70	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية
		-87600.00	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية
200000000.00			التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية
1823616.43	1838518.35	2589221.69	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
193439064.26	-81122860.74	-	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		1396651322.55	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(17).

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية سنة 2015 وسنة 2016 جاءت بقيمة سالبة أي أن المؤسسة حققت عجزا في السيولة وهذا راجع الى أن اقتناء التثبيبات أكثر من التنازل عنها وذلك دعما لنشاطها وزيادة من قدراتها أما في سنة 2017 جاءت بقيمة موجبة أي أن المؤسسة حققت فائضا في السيولة وهذا راجع الى أن اقتناء التثبيبات أقل من التنازل عنها.

3- بالنسبة للأنشطة التمويلية

جدول رقم (20): تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التمويلية خلال السنوات (2015-2017).

2017	2016	2015	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
	-1000000.00	-7000000.00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		1990146334.07	التحصيلات المتأتية من القروض
	-2293183.18		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
2129237.56	1147387.07	634091.37	الإعانات
2129237.56	-2147387.07	1983780425.44	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(17).

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنة 2015، 2017 جاءت بقيمة موجبة أي أن المؤسسة حققت فائض في السيولة وهذا راجع الى أن المؤسسة قامت بعملية الاقتراض ولم تقم بعملية تسديد القروض أما في سنة 2016 جاءت بقيمة سالبة أي أن المؤسسة حققت عجزا في السيولة وهذا راجع الى أن المؤسسة قامت بعملية تسديد القروض ولم تقم بعملية الاقتراض.

4- تغيير أموال الخزينة

جدول رقم (21). تغيير أموال الخزينة خلال السنوات (2015-2017).

2017	2016	2015	البيان
-405135945.89	18633912.59	-823569492.49	صافي تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية(أ)
193439064.26	-81122860.74	-1396651322.55	صافي تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة الاستثمارية(ب)
2129237.56	2147387.07-	1983780425.44	صافي تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التمويلية(ج)
-209567644.07	-64636335.22	-236440389.60	تغيير أموال الخزينة (أ + ب + ج)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(17).

تحليل النتائج المتحصل عليها:

نلاحظ من خلال النتائج:

✓ أن التغير في أموال الخزينة خلال السنوات الثلاث (2015، 2016، 2017) سالبة ما يعني أن وضعية المؤسسة غير مريحة أي في حالة تدهور ولذا عليها مراجعة سياستها في تسيير المؤسسة لأن هذه السياسة التي تتبعها غير مجدية.

✓ ان جدول سيولة الخزينة يساعد المسيرين والمستثمرين على اتخاذ القرار ولكن المؤسسة لا تستغل هذا الجدول وبالتالي لا تستغل المزايا والأهداف التي يقدمها هذا الجدول.

استنتاج:

نستنتج أنه بالرغم من أن الميزانية وحساب النتائج يتم اعدادهما وفق المبادئ المحاسبية الا أنهما يحتويان نقائص عدة ولا يمكن للمحلل المالي الاعتماد عليهما في تفسير نتائجهم.

فالميزانية يتم اعدادها حسب القيم التاريخية للأصول والخصوم وبالتالي لا يمكن للميزانية أن تعكس القيمة الحالية، كما أنها لا تمثل الواقع تمثيلا حقيقيا، وهذا راجع الى استعمال التقديرات في تحديد قيم بعض الموجودات مثل الحسابات المدينة الممكن تحصيلها إضافة الى عدم اظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها كالشهرة..الخ.

أما حساب النتائج فيلخص بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة ويوضح اثارها في شكل ربح أو خسارة ولكن لا يبين قدرة المؤسسة على الدفع وعلى تقدير السيولة بحيث الأخذ بمبدأ الاستحقاق أثناء اعداد حساب النتيجة (الأرباح والخسائر) يجعل الإيرادات والمصاريف غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها.

ونظرا لهذا أصبح لزاما على المؤسسات اعداد قائمة مالية إضافية ومكاملة تبين رصيد النقدية والذي لا يتطابق مع صافي الدخل فتم اللجوء الى جدول سيولة الخزينة الذي يقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد على خلاف حساب النتائج الذي يتم فيه تحميل كل فترة مالية ما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل، أو لم تدفع هذه المصاريف، وهذا الذي يعرض بعض المؤسسات الى خطر العسر المالي على الرغم من تحقيقها للأرباح.

المبحث الرابع: نسب جدول سيولة الخزينة كآلية لاتخاذ القرارات

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية.

لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة- علينا حساب النسب التالية:

الفرع الأول: نسب تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة

سنقوم بحساب أهم نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة.

جدول رقم (22): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية للمؤسسة

البيان	2015	2016	2017
1 التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(الصافي).	(-823569492.49)	18633912.59	(-405135945.89)
2 الاحتياجات النقدية الأساسية (الخصوم المتداولة)	804551821.83	675912213.59	755189375.14
½ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	(-1.02)	0.03	(-0.54)
3 مجموع الأصول	2331303223.57	2322206307.44	2504237971.41
1/3 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	(-0.35)	0.008	(-0.16)
4 صافي المبيعات (رقم الأعمال)	1185428084.17	1575717483.17	1972781000.00
¼ نسبة التدفق النقدي التشغيلي	(-0.69)	0.01	(-0.20)
5 صافي الدخل	50577952.94	107292703.58	120485265.09
1/5 مؤشر النقدية	(-16.28)	17.37	(-3.36)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

أولاً: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال الدورتين 2015 و 2017 سالبة وبهذا فان المؤسسة غير قادرة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل وغير قادرة على تغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية. أما نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال الدورة 2016 موجبة ولكن بنسبة ضعيفة جدا توول الى الصفر ما يعني أن المؤسسة قد ضمنت تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ولكن دون أن تترك فائض.

ثانيا: نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي المحصل عليه خلال الدورتين 2015 و2017 سالب مايعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي من الأصول. أما في الدورة 2016 فإن مساهمة الأصول في توليد النقد هي 0.008 وهي نسبة ضعيفة جدا تكاد تنعدم.

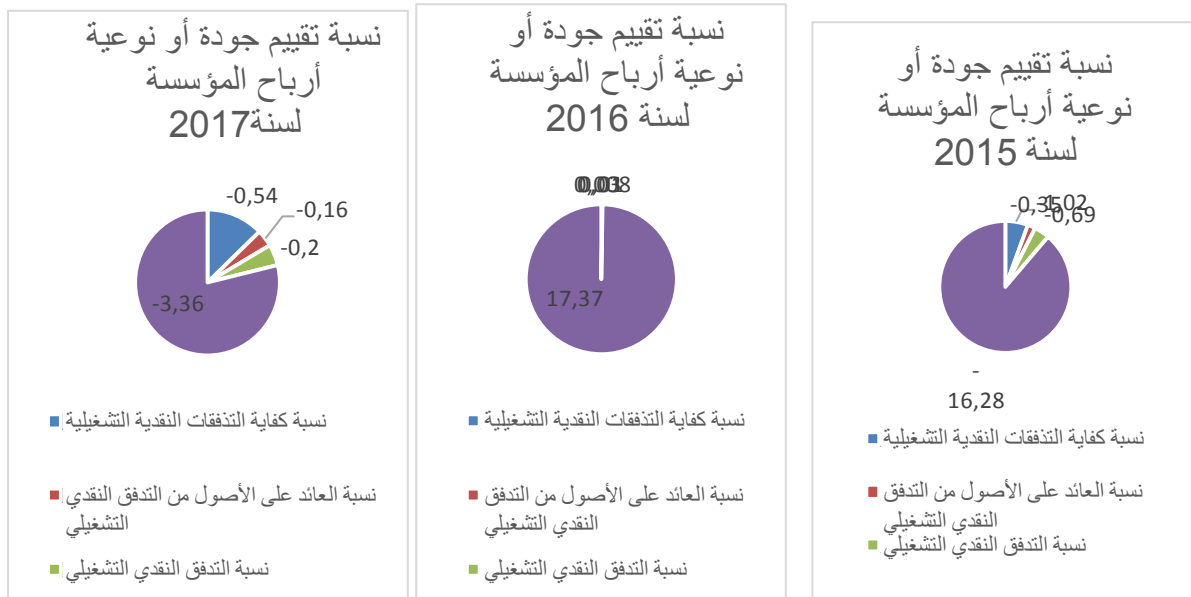
ثالثا: نسبة التدفق النقدي التشغيلي

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التدفق النقدي التشغيلي المحصل عليها خلال الدورتين 2015 و2017 سالب ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد التدفق النقدي التشغيلي. أما في الدورة 2016 فكانت بنسبة 0.01.

رابعا: مؤشر النقدية التشغيلية

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أرباح المؤسسة المحتسبة على أساس الاستحقاق على توليد تدفق نقدي تشغيلي. ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مؤشر النقدية سيئة جدا دورة 2015 مقارنة ب2017 متحسنة نوعا ما أما دورة 2016 فجيده ما يعكس ارتفاع جودة الربحية خلال دورة 2016. نستنتج أن المؤسسة خلال الدورة 2016 اتخذت سياسة مجدية تمكنت من خلالها بتغطية تدفقاتها النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال التدفق النقدي التشغيلي. أما في الدورتين 2015 و2017 لم تتمكن من ذلك. ونجد أن سنة 2017 أفضل مقارنة ب2015.

شكل رقم(06): تمثيل النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة أرباح المؤسسة



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

من خلال هذه النسب نلاحظ أن مؤشر النقدية يشكل أكبر نسبة خلال السنوات الثلاث مقارنة بالنسب الأخرى، ما يعني أن مؤشر النقدية هو من يعطينا صورة واضحة عن أرباح المؤسسة.

الفرع الثاني: نسب تقييم السيولة

الجدول رقم (23): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم سيولة المؤسسة

يمثل الجدول الموالي يمثل أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم تغطية النقدية لمؤسسة مطاحن الزيبان - القنطرة.

البيان	2015	2016	2017
1 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(-823569492.49)	18633912.59	(-405135945.89)
2 جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	(-28390959179)	(-86254562.27)	-8384552.30
½ نسبة تغطية النقدية	0.02	-0.22	48.32
3 التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية	1990146334	1145796.11	2129237.56
4 جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية	-2832095917	-82961379.09	-8384552.30
¾ نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	-0.70	-0.01	-0.25
5 فوائد القروض	-126324.28	/	/
5/1 نسبة الفائدة المدفوعة	6519.48	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

أولاً: نسبة تغطية النقدية

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال دورتي 2015 و 2017 حققت صافي نقدي موجب أي أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي قد غطت الالتزامات الاستثمارية والتمويلية، ونلاحظ أن نسبة تغطية النقدية لسنة 2017 قد بلغت 48.32 ما يعني أنها غطت الالتزامات التشغيلية أيضا. أما في سنة 2016 لم تتمكن من تغطية الالتزامات من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ثانياً: نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويل

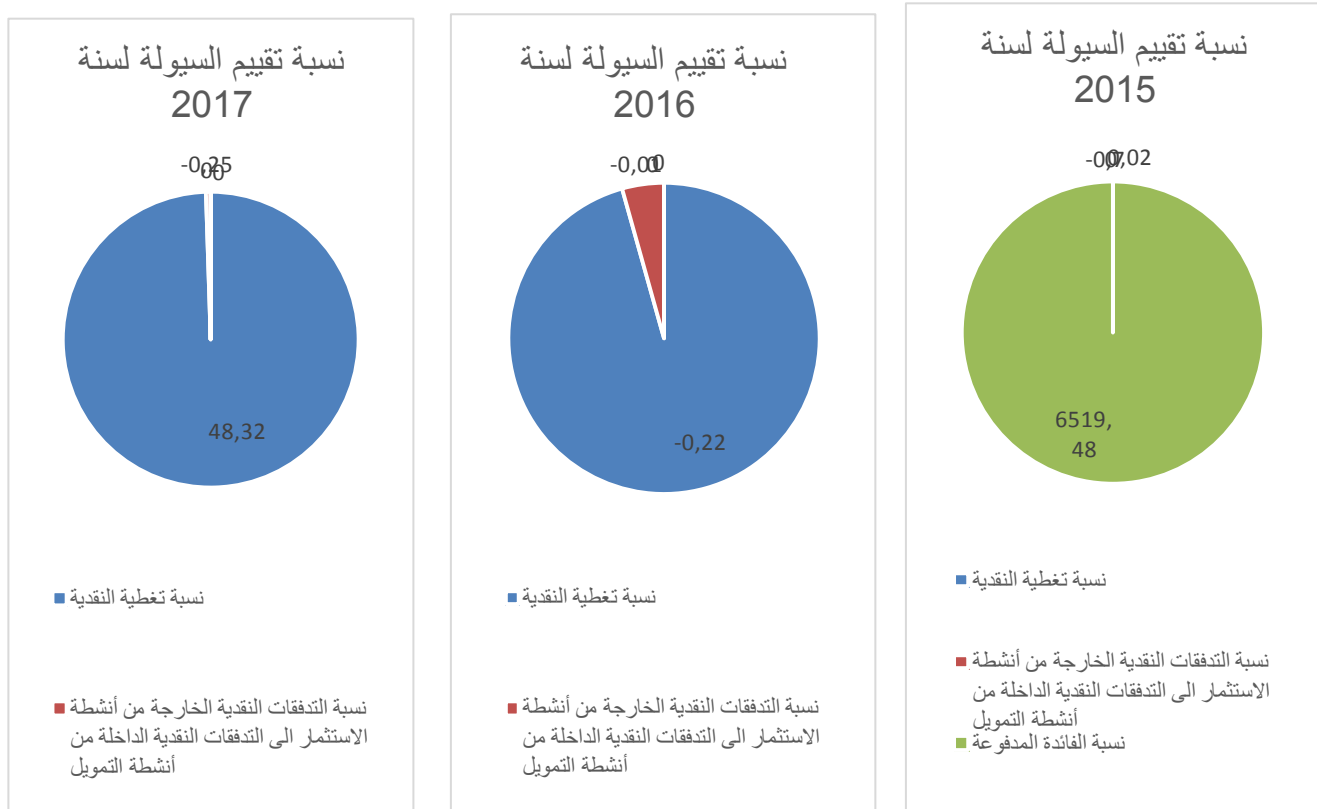
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية سالبة خلال الدورات الثلاث ما يعني أن التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة

التمويلية لم تغطي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية، وتمثل النسبة في دورة 2016 (-0.01) ما يعني أنها تكاد تتعدم وتتساوى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية مع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

ثالثا: نسبة الفائدة المدفوعة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الفائدة المدفوعة لدورة 2015 تمثل نسبة كبيرة بلغت 6519.48 وانعدامها لدورتي 2016 و2017، ما يعني أن المؤسسة قد دفعت ما عليها من فوائد في سنة 2015. وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا سلبيا وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة.

شكل رقم (07): تمثيل النسب المالية المستخدمة في تقييم سيولة المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

من خلال هذه النسب نلاحظ

1. بالنسبة لدورة 2015: نسبة الفائدة المدفوعة تشكل كل النسبة تقريبا، ما يعني أنه تم دفع فوائد خلال الدورة
 2. بالنسبة لدورة 2016: نسبة تغطية النقدية تشكل أكبر نسبة مقارنة بنسبة التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار الى التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل وانعدام الفائدة المدفوعة.
 3. بالنسبة لدورة 2017: نسبة تغطية النقدية تشكل كل النسبة تقريبا وانعدام الفائدة المدفوعة.
- نستنتج أن المؤسسة حققت سيولة خلال دورتي 2016 و 2017 قد غطت بها التدفقات النقدية أما في دورة 2015 فقد دفعت ما عليها من فوائد جراء القروض.

الفرع الثالث: نسب تقييم سياسات التمويل

الجدول رقم (24): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات التمويل للمؤسسة

يبين الجدول أهم النسب المستخدمة في تقييم السياسة المالية للمؤسسة.

البيان	2015	2016	2017
1 صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(-823569492.49)	18633912.59	(-405135945.89)
2 توزيعات الأرباح	-7000000.00	-1000000.00	/
½ نسبة التوزيعات النقدية	117.65	-18.64	/
3 المتحصلات النقدية من إيرادات الفوائد والتوزيعات	25503302.18	5978518.34	1823616.43
4 التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستغلال	582691462.7	1605358671	2004593584
¾ نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة	0.04	0.0037	0.0009
5 الانفاق الرأسمالي الحقيقي	-2832008317.94	-82961379.09	-8384552.30
5/ نسبة الانفاق الرأسمالي	-4.86	-0.05	-0.004
4			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

التعليق:

أولا: نسبة التوزيعات النقدية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التوزيعات النقدية تشكل نسبة 117.65 لدورة 2015 وهي نسبة معتبرة مقارنة بدورة 2016 التي تمثل نسبة سالبة مقدارها (-18.64) أما في 2017 لا توجد، ما يعني أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد غطت توزيعات الأرباح خلال دورة 2015 على عكس دورة 2016.

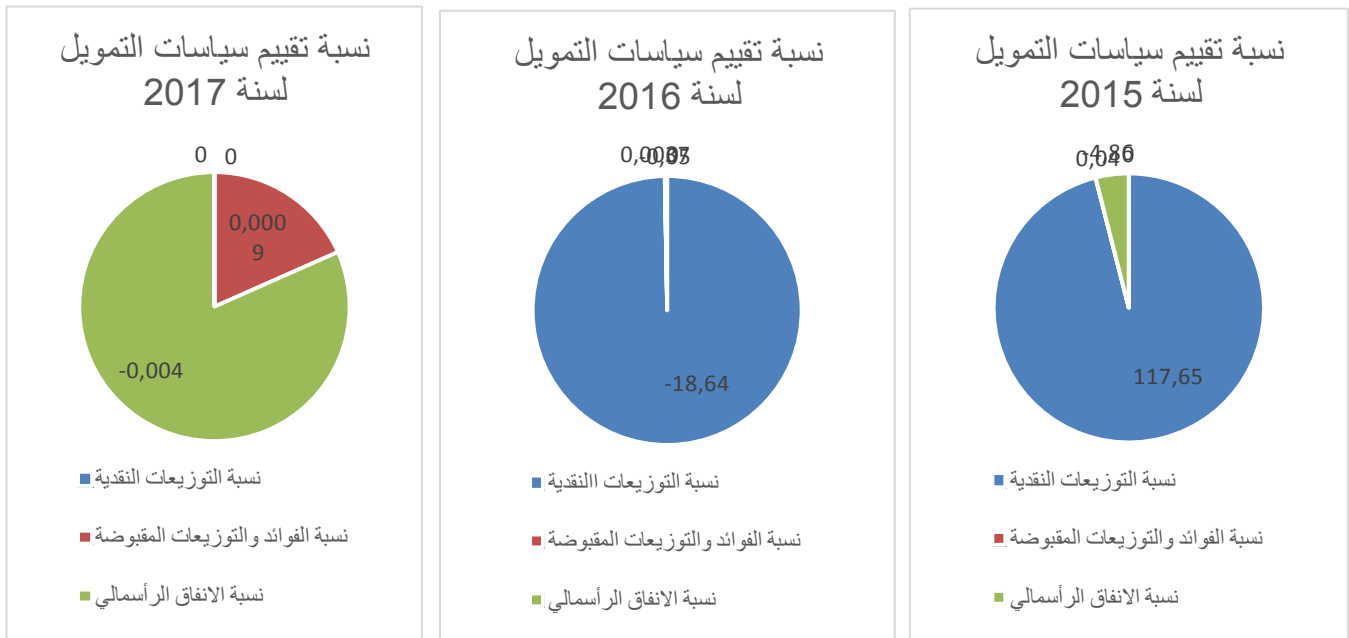
ثانيا: نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة خلال دورة 2015، 2016 و 2017 هي نسب موجبة ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستغلال عن طريق المتحصلات النقدية من إيرادات الفوائد والتوزيعات.

ثالثا: نسبة الانفاق الرأسمالي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الانفاق الرأسمالي الحقيقي تمثل قيم سالبة خلال الدورات الثلاث ما يعني أن الانفاق الرأسمالي الحقيقي لم يغطي التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستغلال.

الشكل رقم(08): تمثيل النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات التمويل للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجزء النظري الخاص بكيفية حساب هذه النسب.

1-التعليق:

من خلال هذه النسب نلاحظ:

➤ بالنسبة لدورة 2015: نسبة التوزيعات النقدية تشكل أكبر نسبة مقارنة بنسبة الانفاق الرأسمالي التي

تشكل نسبة قليلة جدا أما نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة تكاد تكون منعدمة، ما يعني أن المؤسسة قد

قامت بالتوزيعات النقدية وبنسبة قليلة قامت بالانفاق الرأسمالي ولم يكن هناك فوائد وتوزيعات مقبوضة.

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار

هذه السياسة.

➤ بالنسبة لدورة 2016: تمثل نسبة التوزيعات النقدية كل النسبة تقريبا ما يعني أن المؤسسة لم تقم باقتناء التثبيتات ولم تنفق أموال.

➤ بالنسبة لدورة 2017: تمثل نسبة الانفاق الرأسمالي أكبر نسبة مقارنة بنسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة أما نسبة التوزيعات النقدية فتكاد تكون معدومة، ما يعني أن المؤسسة قامت باقتناء التثبيتات والانفاق والفوائد والتوزيعات المقبوضة ولم تقم بالتوزيعات النقدية. تخدم هذه النسبة المستخدمين وذلك بتوفير مؤشرات عن كيفية استخدام أموالهم.

2-استنتاج:

من خلال هذه النسب توصلنا الى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في:

-أن المؤشرات التي قمنا بحسابها المستخرجة من جدول سيولة الخزينة كانت نتائجها متذبذبة ومتغيرة مع الدورات، ما يعني أن هذه المؤشرات لا تخدم المؤسسة الا ان أبدت اهتمام بها وغيرت من سياستها.

-أن النسب المشتقة من جدول سيولة الخزينة ترتبط بشكل رئيسي بصافي التدفقات النقدية التشغيلية بدلا من صافي الربح، ما يسمح بتقييم جودة الأرباح المحققة.

-من خلال تحليل سيولة مؤسسة مطاحن الزيبان المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج لاحظنا أن المؤسسة يمكنها تغطية التزاماتها القصيرة الأجل.

المطلب الثاني:اتخاذ القرارات في مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة-

تقوم مؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة- بإعداد القوائم المالية ومنها جدول سيولة الخزينة الذي يعتبر من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استخدامها من أجل اتخاذ القرارات المالية الصحيحة ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة. فلعملية اتخاذ القرار أهمية بالغة لأن أي قرار خاطئ قد يكلف المؤسسة خسائر كبيرة من حيث استقرارها المالي ومكانتها في السوق.

وبعدما قمنا بتحليل نسب جدول سيولة الخزينة لمؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة- سنقوم بذكر أهم القرارات المالية التي يمكن للمؤسسة أن تتخذها انطلاقا من هذه النسب.

الفرع الأول: قرارات التشغيل

-يتعلق قرار التشغيل بالمبيعات وعلى المؤسسة أن تضع سياسة مالية محكمة بقصد تحقيق أكبر قيمة ممكنة من المبيعات، كما يجب أن تراعي سياسة الخصم التجاري فهذه السياسة تساعد على جلب العملاء مما يؤدي الى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح.

الفرع الثاني: قرارات الاستثمار

-يتعلق قرار الاستثمار بالتثبيات (الأراضي، المباني، السندات ..) كما يعتمد على المخاطرة والمجازفة بحيث يزيد العوائد المتوقعة كلما زادت المخاطر، ومؤسسة مطاحن الزيبان -القنطرة- في أعوام سابقة مثلا: عام 2014 قد قامت بتجديد معدات الإنتاج الذي كلفها مصاريف كثيرة وهذا من أجل رفع انتاجيتها مستقبلا وتحسين نشاطها. -على المؤسسة التوزيع الأمثل للموارد المتاحة لها وكيفية استخدامها لأجل اقتناء مختلف أنواع أصولها لأن الزيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد والنقص يؤدي الى فوات الفرص لتمكين المؤسسة من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

الفرع الثالث: قرارات التمويل

قرار التمويل يكون بالبحث عن الأموال المطلوبة وتوفيرها للمؤسسة، لذلك: -على المؤسسة التخفيض من القروض لأن زيادة الاعتماد على القروض لتمويل الاستثمارات قد تؤدي الى زيادة مخاطر عدم قدرة المؤسسة على تسديد دينها وقت استحقاقه كما أن عملية السحب على المكشوف تولد الفوائد وبالتالي قد تغرق المؤسسة في الديون وهذا يؤدي إلى إفلاسها وكل هذا ينتج من جراء ضعف في تخطيط التدفق النقدي. الاعتماد على القروض لتمويل الاستثمارات يؤدي إلى الزيادة في العائد المتوقع إلا إذا كانت عوائد الاستثمار في المؤسسة تزيد عن تكلفة الاقتراض. لذلك على المؤسسة الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت التكلفة ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض. -على المؤسسة اللجوء إلى التمويل الذاتي وذلك عن طريق حجز الأرباح والاحتياطات كمصدر داخلي للتمويل والتقليل من اللجوء إلى المصادر الخارجية الاقتراضية التي تتطلب التسديد. -على المؤسسة توليد نقدية تشغيلية كافية لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل.

ومنه نستنتج:

✓ أن للسيولة أهمية كبيرة في المؤسسة حيث توفر الأموال عند الحاجة اليها دون تكلفة عالية للأموال، فهي تعطي للمؤسسة القدرة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها وتفادي الإفلاس وخطر التصفية وبالتالي استمرار المؤسسة، كما تكون لديها القدرة على تحويل بعض الأصول الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة.

- ✓ توفير السيولة يحقق ميزات كثيرة بحيث يعزز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل المقرضين ومواجهة متطلبات التشغيل والإنتاج والانحرافات غير المتوقعة في التدفقات النقدية، ومواجهة الأزمات عند وقوعها والقدرة على استغلال الفرص ومواجهة متطلبات النمو، كما تمكنها من الحصول على خصومات من الموردين. كما أن السيولة الزائدة عن الحد قد تؤدي الى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المؤسسة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة. وعلى هذا الأساس يمكن لمؤسسة مطاحن الزيبان توفير السيولة عن طريق:
- ✓ تقليل مدة تسديد الزبائن بحيث تكون أقل من مدة تسديد الموردين وبالتالي تتحكم المؤسسة في الأرباح وتحقق سيولة.
- ✓ تحويل الأصول المتداولة إلى نقد خلال الدورة التجارية.
- ✓ التخفيف من استعمال المصادر الخارجية للنقد كالاقتراض والاعتماد على بعض مصادرها الداخلية.
- ✓ على المؤسسة فهم تأثير الظروف المتغيرة للسوق والقدرة على تصفية الأصول بسرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة على القروض أو على سحب مبالغ التوفير.

خلاصة الفصل:

أثناء دراستنا للجانب التطبيقي وذلك من خلال الدراسة الميدانية لجدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية ودوره في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان، والاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة، ومعرفة نسب سيولة الخزينة المحللة لوضعية المؤسسة تؤكد لنا الدور الذي يلعبه جدول سيولة الخزينة في ترشيد القرارات وتحسينها، وذلك من خلال تحديده للأثر النقدي لكافة النشاطات التي تمارسها المؤسسة خلال الفترة المالية عن طريق المقارنة بين رصيد النقد في أول المدة ورصيده في آخر المدة، وبيان الكيفية التي حصلت بها المؤسسة على النقد المتوفر لديها وكيفية استخدامها سواء في عمليات التشغيل أو الاستثمار أو التمويل.



الخاتمة



تناولت هذه الدراسة موضوع مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات، والذي يعد ركيزة أساسية تعتمد عليها المؤسسة لتشغيل عملياتها وتسديد التزاماتها وتوفير العوائد للمستثمرين، وعلى هذا الأساس فقد حاولنا في هذا الموضوع إبراز الدور الذي يلعبه تحليل جدول سيولة الخزينة في إطار اتخاذ القرارات المالية واسقاطه ميدانيا بدراسة حالة في مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة- لنرى عن قرب كيفية اعداد هذا الجدول ونفهم كيفية مساهمته في اتخاذ القرارات، ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن جدول سيولة الخزينة يعتبر أداة فعالة تساعد على اتخاذ القرارات السليمة للمؤسسة الاقتصادية ومن بين أهم الأساليب التي تساهم في تفعيل الإدارة المالية للمؤسسة وأحد أهم وسائلها.

ومنه يمكن الإجابة على فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج المتوصل إليها والخروج بتوصيات مقترحة كما يلي:

1- اختبار الفرضيات:

بعد محاولات جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، تمكنا من اثبات أو نفي كل فرضية تم وضعها في مستهل الدراسة.

- ✓ من خلال الدراسة تأكد لنا صحة الفرضية الاولى: " يعتبر التحليل المالي باستخدام جدول سيولة الخزينة أداة كافية للوصول الى تشخيص حقيقي للوضع المالية باعتباره مكمل للقوائم المالية"، فجدول سيولة الخزينة كأداة تحليلية إضافية تمكنا من الوصول الى تشخيص حقيقي للوضع المالية ولكن لا يمكن الاستغناء عن باقي أدوات التحليل المالي.
- ✓ كذلك من الدراسة تبين لنا أن مؤسسة مطاحن الزيبان تعتمد على أدوات إضافية (حساب النتائج) لاتخاذ القرار فهي تقوم بإعداد جدول سيولة الخزينة دون أن تقوم بتحليله وهذا ما يتنافى مع الفرضية الثانية: "اعتماد مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة على جدول سيولة الخزينة لاتخاذ قراراتها اعتماد نسبي فهي تعتمد على أدوات إضافية أخرى".
- ✓ لا يعتبر تحليل جدول سيولة الخزينة أهم من تحليل باقي القوائم الأخرى بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة وهذا ما يتنافى مع الفرضية الثالثة: " يعتبر تحليل جدول سيولة الخزينة بالنسبة لمؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة أهم من تحليل باقي القوائم المالية لأنه يتطلب ميزانيتين مقارنة وحساب النتائج للسنة الأخيرة " ويجعلها خاطئة، حيث أنه يتم الاعتماد على حساب النتائج لحاجة المؤسسة لمعرفة صافي الربح.

✓ تقول الفرضية الأخيرة: "المؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-بسكرة تقيم وضعيتها المالية في توليد سيولة نقدية مستقبلا". وهذا لا يمكن الا بالاعتماد على جدول سيولة الخزينة الذي يقوم على الأساس النقدي بدل حساب النتائج الذي يقوم على أساس الاستحقاق.

2- نتائج الدراسة:

- ✓ يمكن صياغة أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:
- ✓ يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المالية فهو يتميز بالإفصاح عن التدفقات النقدية ويختلف عن القوائم المالية الأساسية الأخرى (الميزانية، حساب النتائج).
- ✓ جاء جدول سيولة الخزينة مكملا للميزانية وحساب النتائج وليس بديلا.
- ✓ ان اعداد جدول سيولة الخزينة يساعد بشكل فعال في تحديد أنشطة المؤسسة التي تولد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- ✓ تسهم نتائج تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين القرارات للمؤسسة الاقتصادية ومنه تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة كما تمتد فائدتها لتشمل خدمة العديد من الأطراف الخارجية (المستثمرين، المقرضين) التي لها علاقة بالمؤسسة.
- ✓ مؤسسة مطاحن الزيبان في حالة عسر مالي خلال فترة الدراسة وهو ما أظهرته القوائم المالية والنسب المالية المشتقة من جدول سيولة الخزينة.

3- التوصيات:

- من خلال دراستنا للموضوع واستخراج النتائج يمكننا أن نقدم التوصيات التالية والتي نرى بأنها أساسية:
- ✓ ضرورة الاهتمام بموضوع جدول سيولة الخزينة باعتباره من أهم القوائم المالية التي تساعد المستخدمين في العديد من القرارات لاحتوائها على معلومات غير متوفرة بالميزانية وحساب النتائج.
- ✓ على مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-انشاء مصلحة خاصة بالتحليل المالي وأن تضيف جدول سيولة الخزينة كأداة للتقييم لما له من ميزات في اتخاذ القرارات المالية، وأن تضع برنامجا واضحا لتقييم أدائها المالي.
- ✓ على مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-التدريب العلمي والعملية للمحاسبين لإعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة من أجل الرفع من المستوى المهني.
- ✓ على مؤسسة مطاحن الزيبان-القنطرة-زيادة الوعي بأثر جدول سيولة الخزينة على القرارات الإدارية والمالية التي تخص الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها واختيار الاستثمارات واللجوء الى المصادر الداخلية المناسبة للتمويل.
- ✓ ضرورة استخدام النسب المالية في تحليل جدول سيولة الخزينة فهو يوفر درجة عالية من الثقة في القرارات التي تتخذها الإدارة والمستخدمين.

افاق البحث:

ان التعرض لموضوع مساهمة تحليل جدول سيولة الخزينة في تحسين اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية يفتح المجال لدراسات أخرى ومنه تعتبر هذه الدراسة بوابة لدراسات قادمة، وقد قمنا باقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تثري هذا الموضوع مستقبلا، نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ أهمية جدول سيولة الخزينة في التخطيط للمستقبل والتنبؤ بالفشل المالي.
- ✓ أهمية تقييم جودة الأرباح في الرفع من إنتاجية المؤسسة.
- ✓ مساهمة جدول سيولة الخزينة في فعالية الادارة المالية.



قائمة المصادر و المراجع



قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

- إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- أسامة خيرى، الجديد في القيادة الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- إسماعيل عراجي، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية، 1996.
- بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي (نظريات، نماذج وتمارين محلولة)"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- بشير العلق، أسس الإدارة الحديثة "نظريات ومفاهيم، دار اليازوري العلمية، عمان. الأردن، 1998.
- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال "مدخل وظيفي"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- حنفي عبد الغفار ورسمية زكي قرياقص، مدخل معاصر في الإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.
- حسن علي مشرقي، نظريات الإدارة "مدخل كمي في الإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان. الأردن، 1997.
- حسين لبيهي، التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1992، 1993.

- خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، التحليل المالي وإعداد الموازنات لإعداد التخطيط والرقابة .
- خليل محمد حسن الشماع والآخرون، مبادئ إدارة الاعمال، مؤسسة دار الكتب والطباعة والنشر، بغداد، بدون سنة نشر .
- خميسي شيخة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010 .
- دريد كمال ال شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- رشاد العصار، عليان الشريف، عاطف الأخرس، ايمان الهيني، أحمد الجعفري، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .
- رضوان وليد العمار، "أساسيات في الإدارة المالية (مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل)"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010، 2011 .
- زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في ترشيد القرارات التسويقية، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي للشركات والأسواق المالية"، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

- منير شاكر محمد واخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- ناديا أيوب، نظرية القرارات الادارية، ط03، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1996، 1999.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.
- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، سنة 2012.
- صابر تاج السر، محمد عبد الرحمن، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2005.
- سعيد يسن عامر، علي محمد عبد الوهاب، الفكر المعاصر في التنظيم والادارة، ط 2، WASCAD، القاهرة، 1998.
- سيد الهواري، اتخاذ القرارات، تحليل المنهج العلمي مع اهتمام بالتفكير الابتكاري، مكتبة عين شمس والمكتبات الكبرى، القاهرة، 1997.
- عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية. الإسكندرية، 2010 .
- عبد الغني بسيوني عبد الله، أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعة، بيروت، 1992.
- عدنان العتوم، القيادة والتغير، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- علي عباس، الإدارة المالية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- هيثم محمد الزغبوي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
الجرائد الرسمية:
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 27 المؤرخ بتاريخ 28- 05- 2008.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 .

- قرار مؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 المطبق في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.
- القرار المؤرخ في 26 / 07 / 2008 "المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها" والمطبق في الجريدة الرسمية 25 / 03 / 2009.
البحوث الجامعية:
أطروحات الكتورة:
- براهيمي سمية، مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة، مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2016.
مذكرة ماجستير:
- بن حسان حكيم، "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- حضري خولة، استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جنكيز في اتخاذ القرار الانتاجي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- سليم بن رحمون، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي الجديد دراسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة-"، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية "دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ماي 2016 .
- عادل بومجان، "دور التحليل المالي في اتخاذ القرار للمؤسسة الصناعية دراسة حالة، مركب تكرير الملح -الوطاية-بسكرة"، غير منشورة، بسكرة، 2003، 2004.

مقالات:

- امال خوري محمد، "مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية"، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، 2013،
- سايح فايز، اعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دراسات اقتصادية، العدد 22 دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العراق، ديسمبر 2013.

مداخلات:

- لمياء دالي علي، "مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية"، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.
- نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، "جدول تدفقات الخزينة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، الوادي، الجزائر، 2010.

المواقع:

- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعيار المحاسبي رقم (7)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.
- نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، جدول سيولة الخزينة، بوابة الطلبة: Talabadz1.blogspot.com/2011/12/blog-post_8487.html
- حياة نجار، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، بجاية، الجزائر، 2015، 2016، ص 61، 62، المتاح على الموقع التالي بتاريخ 15 جوان 2019.
- Elearning.univ-jijel.dz

مراجع أجنبية:

- Jean-François Dhenin, Brigitte fournie. "50 thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise". Ed : Bréal Paris .1998 .
- eanBareau et jaqueline, "Gestion Financière Manuel et applications", Paris Dunod.2001.



قائمة الملاحق



ملحق رقم (01)
محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المغلقة في

N أصول / أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية
		الأصول المثبتة (غير الجارية)
2907 و 2807	207	فارق الشراء (ou goodwill)
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التثبيات المعنوية
290 (خارج 2907)	21 و 22 (خارج 229)	التثبيات العينية
281 و 282 و 291 و 292	23	التثبيات الجارية إنجازها
293	265	التثبيات المالية
	26 (خارج 265 و 269)	السندات الموضوعه موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
	271 و 272 و 273	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة المتحققة
	274 و 275 و 276	السندات الأخرى المثبتة
		القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
		مجموع الأصول غير الجارية
		الأصول الجارية
		المخزونات و المنتجات قيد الصنع
39	38 إلى 30	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
491	41 (خارج 419)	الزبائن
495 و 496	409 مدين [42 و 43 و 44	المدينون الآخرون
	(خارج 444 إلى 448) 45 و 46	
	و 486 و 489]	
	444 و 445 و 447	الضرائب
	مدين 48	الأصول الأخرى الجارية
	50 (خارج 509)	الموجودات وما يماثلها
59	519 وغيرها من المدينين (51)	توظيفات و أصول مالية جارية
	و 52 و 53 و 54)	أموال الخزينة
		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في

ملحق رقم (02)

N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه
444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46 و 48]	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من إلى.....

ملف رقم 03 =>

N	
70	المبيعات و المنتوجات الملحقه
72	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1 - إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2 - استهلاك السنة المالية
	3 - القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4 - إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملياتية الأخرى
65	الأعباء العملياتية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	5 - النتيجة العملياتية
76	المنتوجات المالية
66	الأعباء المالية
	6 - النتيجة المالية
	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9 - النتيجة غير العادية
	10 - صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	و منها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من إلى.....

صالحون رقم 11

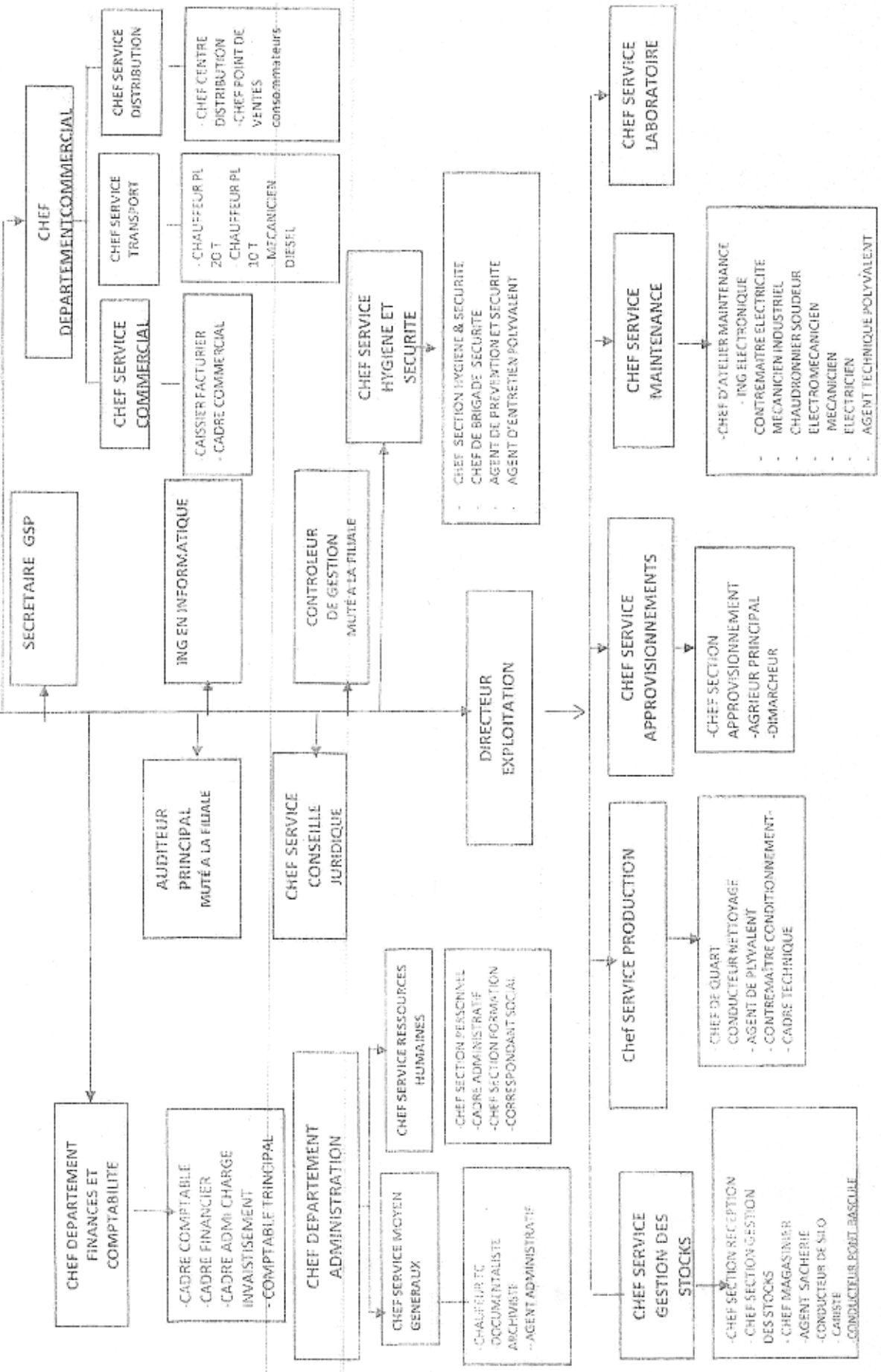
مثلا

N - 1	N	ملاحظة	
			<p>رقم الأعمال كلفة المبيعات</p> <p>هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية</p> <p>النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريق المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

طريق رقم 105 - القبل التكنسي لموسمها - القيرة - (05)

DIRECTEUR GENERAL



BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ملحق رقم 06

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		276 426,56	276 426,56		9 594,71
Immobilisations corporelles					
Terrains		16 478 991,99		16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 176 277 723,09	407 740 594,11	768 537 128,98	781 614 828,54
Autres immobilisations corporelles		1 467 342 840,80	1 078 997 833,54	390 345 207,26	400 537 630,67
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		315 073 917,43		315 073 917,43	303 040 431,13
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		200 000 000,00		200 000 000,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants		235 940,00		235 940,00	87 600,00
Impôts différés actif		12 614 635,64		12 614 635,64	13 128 230,70
Liaison inter-complexe		19 835 500,76		19 835 500,76	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 208 135 976,27	1 486 014 664,21	1 723 121 322,06	1 514 897 307,74
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		89 213 232,48		89 213 232,48	77 697 251,21
Créances et emplois assimilés					
Clients		482 068 308,62	366 985 158,03	115 083 150,59	74 602 384,16
Autres débiteurs		3 517 386,51		3 517 386,51	20 134 279,75
Impôts et assimilés		25 672 701,63	13 737 151,36	11 935 550,27	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					200 000 000,00
Trésorerie		379 335 665,53		379 335 665,53	443 672 000,71
TOTAL ACTIF COURANT		979 807 294,77	380 722 309,39	599 084 985,38	816 405 915,83
TOTAL GENERAL ACTIF		4 187 943 271,04	1 866 736 973,60	2 322 206 307,44	2 331 303 223,57

07 = ٠٧ = ٠٧

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2017		2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles		276 426,56	276 426,56	
Immobilisations corporelles				
Terrains		16 478 991,99	16 478 991,99	16 478 991,99
Bâtiments		1 171 419 060,12	415 890 982,25	755 528 097,87
Autres immobilisations corporelles		1 797 999 594,51	1 104 478 340,29	693 523 254,22
Immobilisations en concession				390 345 207,26
Immobilisations encours		14 999 602,84	14 999 602,84	315 073 917,43
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				200 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		265 060,00	265 060,00	235 940,00
Immobilisations destinés à la cession				
Impôts différés actif		8 133 098,16	8 133 098,16	
Comptes de liaison		606 981 203,75	606 981 203,75	
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 616 553 037,93	1 620 643 729,10	2 095 909 308,83
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		98 837 767,56	98 837 767,56	89 213 232,48
Créances et emplois assimilés				
Clients		499 521 783,40	366 955 158,09	132 566 625,37
Autres débiteurs		3 358 830,83	3 358 830,83	3 517 386,51
Impôts et assimilés		17 534 568,72	13 737 151,36	3 797 417,36
Autres créances et emplois assimilés				11 935 550,27
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		169 768 021,46	169 768 021,46	379 335 665,53
TOTAL ACTIF COURANT		789 020 971,97	380 692 309,39	408 328 662,58
TOTAL GENERAL ACTIF		4 405 574 009,90	1 901 336 038,49	2 504 237 971,41

ملحق رقم = 08

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		896 260 000,00	896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		273 679 156,07	224 293 433,13
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		107 292 703,58	50 595 722,94
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes inter unité		30 310,50	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		1 277 262 170,15	1 171 149 156,07
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		5 264 480,98	2 749 130,11
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		49 947 442,72	39 033 115,56
TOTAL II		369 031 923,70	355 602 245,67
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		33 040 612,53	122 375 923,78
Impôts		3 390 573,88	22 401 516,05
Autres dettes		639 481 027,18	659 774 382,00
Trésorerie passif			
TOTAL III		675 912 213,59	804 551 821,83
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 322 206 307,44	2 331 303 223,57

(1) Utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN (PASSIF)

ملفات رقم 09

	NOTE	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			896 260 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			273 679 156,07
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		120 485 265,09	107 292 703,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison (Fusion Absorption)		1 169 939 156,07	
Comptes de liaison		110 683 178,38	
TOTAL I		1 401 107 599,54	1 277 262 170,15
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		313 820 000,00	313 820 000,00
Impôts (différés et provisionnés)		6 709 768,02	5 264 480,98
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		27 411 228,71	49 947 442,72
TOTAL II		347 940 996,73	369 031 923,70
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		61 679 413,74	33 040 612,53
Impôts		38 703 914,58	3 390 573,88
Autres dettes		654 806 046,82	639 481 027,18
Trésorerie passif			
TOTAL III		755 189 375,14	675 912 213,59
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 504 237 971,41	2 322 206 307,44

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

ملحق رقم ١٥

	NOTE	2016	2015
Chffre d'Affaire		1 575 717 483,17	1 185 428 084,17
Ventes de marchandises		4 597 030,00	9 962 471,57
Ventes de produits finis		1 554 957 149,06	1 159 481 646,85
Ventes autres produits		782 635,03	1 550 105,41
Autres prestations		15 380 669,08	14 433 860,34
Variation stocks produits finis et en cours		1 784 141,94	284 868,63
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 616 510,47	1 319 700,44
Prouduit par nature inter-unité			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 579 118 135,58	1 187 032 653,24
Achats consommés		-1 293 391 044,42	-994 526 836,92
Services extérieurs et autres consommations		-35 660 612,78	-21 612 813,79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 329 051 657,20	-1 016 139 650,71
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		250 066 478,38	170 893 002,53
Charges de personnel		-152 709 810,14	-118 701 082,09
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 776 385,87	-3 488 523,43
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		92 580 282,37	48 703 397,01
Autres produits opérationnels		3 938 110,45	495 309,36
Autres charges opérationnelles		-655 805,23	-1 053 476,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-45 830 817,73	-498 103 653,36
Reprise sur pertes de valeur et provisions		54 111 361,31	506 127 910,04
V- RESULTAT OPERATIONNEL		104 343 131,17	56 169 486,11
Produits financiers		5 978 518,34	25 503 302,18
Charges financières			-126 324,28
VI-RESULTAT FINANCIER		5 978 518,34	25 376 977,90
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		110 321 649,51	81 546 464,01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-17 570 800,01
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 028 945,93	-3 141 436,57
participation des travailleurs au bénéfice			-10 256 274,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 643 146 125,68	1 719 159 174,82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 535 853 422,10	-1 668 581 221,88
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		107 292 703,58	50 577 952,94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		107 292 703,58	50 577 952,94
Ventes de marchandises			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal : 099807024208980

12 = مقارن

2017

2016

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 972 781 000,00	1 575 717 483,17
Ventes de marchandises		30 829 564,06	4 597 030,00
Ventes de produits finis		1 925 344 744,32	1 554 957 149,06
Ventes autres produits		1 128 684,24	782 635,03
Autres prestations		15 478 007,38	15 360 669,08
Variation stocks produits finis et en cours		4 145 549,37	1 784 141,94
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 859 096,49	1 616 510,47
Produit par nature inter -unité		-854 595,35	
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 978 931 050,51	1 579 118 135,58
Achats consommés		-1 601 946 643,38	-1 293 391 044,42
Services extérieurs et autres consommations		-28 092 752,55	-35 660 612,78
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 630 039 395,93	-1 329 051 657,20
III. VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		348 891 654,58	250 066 478,38
Charges de personnel		-144 764 399,16	-152 709 810,14
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 550 133,65	-4 776 385,87
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		197 577 121,77	92 580 282,37
Autres produits opérationnels		716 959,40	3 938 110,45
Autres charges opérationnelles		-499 034,54	-655 805,23
Dotations aux amortissements		-42 994 433,48	-31 175 908,88
Dotations aux provisions et pertes de valeur		-2 849 937,67	-14 454 908,85
Reprise sur pertes de valeur et provisions		17 561 792,65	54 111 361,31
V. RESULTAT OPERATIONNEL		169 512 468,13	104 343 131,17
Produits financiers		1 823 616,43	5 978 518,34
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER		1 823 616,43	5 978 518,34
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		171 336 084,56	110 321 649,51
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-33 482 043,01	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 839 359,59	-3 028 945,93
Participation des travailleurs au bénéfice		-13 529 416,87	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 999 033 418,99	1 643 146 125,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 878 548 153,90	-1 535 853 422,10
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		120 485 265,09	107 292 703,58
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		120 485 265,09	107 292 703,58
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

19³ طبعاً رقم

	NOTE	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		1 586 724 758,81	582 007 521,42
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 549 893 040,04	-1 167 616 997,77
Intérêts et autres frais financiers payés		-650 589,60	-534 569,22
Impôts sur les résultats payés		-15 951 201,87	-13 520 537,46
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-5 024 988,99	-24 588 850,77
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!			-200 000 000,00
Opération inter CIC			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		15 204 938,31	-824 253 433,80
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		3 428 974,28	683 941,31
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		18 633 912,59	-823 569 492,49
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
- Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-82,961 379,09	-2 832 008 317,94
+ Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			1 432 855 373,70
- Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			-87 600,00
+ Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
+ Intérêts encaissés sur placements financiers		1 838 518,35	2 589 221,69
+ Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-81 122 860,74	-1 396 651 322,55
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées		-1 000 000,00	-7 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			1 990 146 334,07
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-2 293 183,18	
Subventions (74;131;132)		1 145 796,11	634 091,37
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		-2 147 387,07	1 983 780 425,44
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-64 636 335,22	-236 440 389,60
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		443 972 000,71	
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		379 335 665,53	443 972 000,71
Variation de la trésorerie de la période		-64 636 335,18	443 972 000,71
Rapprochement avec le résultat comptable		-171 929 038,76	393 394 047,77
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		-0,04	-680 412 390,31

13⁵ رقم الحساب

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2017	2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 003 893 351,84	1 586 724 758,81
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 818 747 970,70	-1 549 893 040,04
Intérêts et autres frais financiers payés		-140 285,17	-650 589,60
Impôts sur les résultats payés		-466 020,55	-15 951 201,87
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-4 685 674,89	-5 024 988,99
Opération inter CIC		-585 689 679,07	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-405 836 178,54	15 204 938,31
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		700 232,65	3 428 974,28
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-405 135 945,89	18 633 912,59
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 384 552,30	-82 961 379,09
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,13	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		200 000 000,00	
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 823 616,43	1 838 518,35
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		193 439 064,26	-81 122 860,74
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			-1 000 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			-2 293 183,18
Subventions (74.131;132)		2 129 237,56	1 145 796,11
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		2 129 237,56	-2 147 387,07
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-209 567 644,07	-64 636 335,22
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		379 335 665,53	443 972 000,71
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		169 768 021,46	379 335 665,53
Variation de la trésorerie de la période		-209 567 644,07	-64 636 335,18
Rapprochement avec le résultat comptable		-330 907 504,51	-171 929 038,76
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			-0,04

الحق رقم 14

FILIALE CEREALES LES ZIBANS

DICTIONNAIRE

PAGE:1

ROUTE NATIONAL N°03 EL-KANTAR
EL KANTARA -W- BISKRA

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

EDITION DU 15/05/2019 10:38
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

Code	Libellé	Formule
MCP5	OPTIONS RECHERCHE MOUVEMENT COMPTES TRESORERIE "MMVMPCE=51;52;53;54;58"	
TFTD_TITRE1	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	
TFTD_R1L01	Encaissements reçus des clients	-ECRITURES(MCP5;41;70;467/C;"468/C";48/C")
TFTD_R1L02	Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	-ECRITURES(MCP5;3;10;404;405;42;43;44;444;525;52;627;63;64;138/D;"95/D";468/D;"58/D")
TFTD_R1L03	Intérêts et autres frais financiers payés	-ECRITURES(MCP5;66;627)
TFTD_R1L04	Impôts sur les résultats payés	-ECRITURES(MCP5;133;134;69;444)
TFTD_R1L05	Opérations en attente de classement (47) !!!	-ECRITURES(MCP5;47)
TFTD_R1L06	Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!	-ECRITURES(MCP5;50;55;56;57)
TFTD_T0S	Opération inter CIC	-ECRITURES(MCP5+"DEB";18)-ECRITURES(MCP5+"CRD";18)
TFTD_TOT1	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	TFTD_R1L??-ECRITURES(MCP5+"DEB";18)-ECRITURES(MCP5+"CRD";18)
TFTD_R2L01	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	-ECRITURES(MCP5;65;67;68;75;77;78)
TFTD_TOT2	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	TFTD_TOT1+TFTD_R2L01
TFTD_TITRE2	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement	
TFTD_R3L01	Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles et incorporelles	-ECRITURES(MCP5;404;405)-ECRITURES(MCP5+"DEB";20;21;22;23;24;25)
TFTD_R3L02	Flux de trésorerie liés aux opérations de financement	-ECRITURES(MCP5+"CRD";20;21;22;23;24;25;462)-ECRITURES(MCP5;26)
TFTD_R3L03	Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	-ECRITURES(MCP5+"DEB";26;27;464)
TFTD_R3L04	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	-ECRITURES(MCP5+"CRD";26;27;465)
TFTD_R3L05	Intérêts encaissés sur placements financiers	-ECRITURES(MCP5;761;762;763;765;766;768)
TFTD_R3L06	Dividendes et quote-part de résultats reçus	
TFTD_TOT3	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	TFTD_R3L??
TFTD_TITRE3	Flux de trésorerie provenant des activités de financement	
TFTD_R4L01	Encaissements suite à l'émission d'actions	-ECRITURES(MCP5+"CRD";17)
TFTD_R4L02	Dividendes et autres distributions effectuées	-ECRITURES(MCP5+"DEB";457)
TFTD_R4L03	Encaissements provenant d'emprunts	-ECRITURES(MCP5+"CRD";10;11;16;45;-457)
TFTD_R4L04	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-ECRITURES(MCP5+"DEB";10;11;16;17;45;-457)
TFTD_R4L05	Subventions (74;131;132)	-ECRITURES(MCP5;74;131;132)
TFTD_TOT4	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	TFTD_R4L??
TFTD_R5L01	Le solde de trésorerie net à la clôture sur les opérations courantes	0
TFTD_VARPER	Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	TFTD_TOT2+TFTD_TOT3+TFTD_TOT4+TFTD_R5L01
TFTD_DEBUT	Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période	SOLDE("ANT";51;52;53;54;58)
TFTD_FIN	Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période	SOLDE(51;52;53;54;58)
TFTD_VARPER5	Variation de la trésorerie de la période	TFTD_FIN-TFTD_DEBUT
TFTD_RAPRES	Rapprochement avec le résultat comptable	TFTD_VARPER5+ECRITURES("MMV";6;7)
TFTD_ERREUR	*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contrôles	TFTD_VARPER-TFTD_VARPER5

Lig	Libelle	Note	Compte
01			
02	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
03	Encaissement reçus des clients		512+53
04	Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		512+53
05	Intérêts et autres frais financiers payés		512+53
06	Impôts sur les résultats payés	1	512+53
07	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		512+53
08	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		512+53
09	Virement de fond	2	512+53
10	Souscription depot a terme	3	512+53
11	Restitution depot a terme		512+53
12	Autre encaissements		512+53
13	Autre décaissements		512+53+54
14	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		L03+L04+L05+L06+L07+L08+L09+L10+L11+L1
15	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
16	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	4	512+53
17	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		512+53
18	Autres encaissements		512+53
19	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		512+53
20	Intérêts encaissés sur placements financiers	5	512+53
21	Dividendes et quote-part de résultats reçus		512+53
22	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		L16+L17+L18+L19+L20+L21
23			
24	Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
25	Encaissements suite à l'émission d'actions		512+53
26	Décaissements suite à l'émission d'actions		512+53
27	Dividendes et autres distributions effectués		512+53
28	Encaissements provenant d'emprunts	6	512+53
29	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		512+53
30	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		L25+L26+L27+L28+L29
31			
32	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités		
33	Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		L14+L22+L30
34			
35	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		51+53
36	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		512+53
37	Variation de trésorerie de la période		L36-L35
38			
39	Rapprochement avec le résultat comptable		-7-6+L37

Nb elem. : 39

Lig	Libellé	Note	Compte
01			
02	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
03	Encaissement reçus des clients	512+53	
04	Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	512+53	
05	Intérêts et autres frais financiers payés	512+53	
06	Impôts sur les résultats payés	512+53	
07	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	512+53	
08	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	512+53	
09	Virement de fond	512+53+54	
10	Souscription depot a terme	512+53	
11	Restitution depot a terme	512+53	
12	Autre encaissements	512+53	
13	Autre décaissements	512+53	
14	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	L03+L04+L05+L06+L07+L08+L09+L10+L11+L1	
15	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
16	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	512+53	
17	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	512+53	
18	Autres encaissements	512+53	
19	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	512+53	
20	Intérêts encaissés sur placements financiers	512+53	
21	Dividendes et quote-part de résultats reçus	512+53	
22	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	L16+L17+L18+L19+L20+L21	
23			
24	Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
25	Encaissements suite à l'émission d'actions	512+53	
26	Décaissements suite à l'émission d'actions	512+53	
27	Dividendes et autres distributions effectués	512+53	
28	Encaissements provenant d'emprunts	512+53	
29	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés	512+53	
30	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	L25+L26+L27+L28+L29	
31			
32	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités		
33	Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	L14+L22+L30	
34			
35	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	51+53	
36	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	512+53	
37	Variation de trésorerie de la période	L36-L35	
38			
39	Rapprochement avec le résultat comptable	-7-6+L37	

Nb élem. : 39

2017

ملفات رقم 12/06/2019

Lig	Libellé	Note	Compte
01			
02	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
03	Encaissement reçus des clients	512+53	
04	Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	512+53	
05	Intérêts et autres frais financiers payés	512+53	
06	Impôts sur les résultats payés	512+53	
07	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	512-53	
08	Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	512+53	
09	Virement de fond	512+53+54	
10	Souscription depot a terme	512+53	
11	Restitution depot a terme	512+53	
12	Autre encaissements	512+53	
13	Autre décaissements	512+53	
14	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	L03+L04+L05+L06+L07+L08+L09+L10+L11+L1	
15	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
16	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	512+53	
17	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	512+53	
18	Autres encaissements	512+53	
19	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	512+53	
20	Intérêts encaissés sur placements financiers	512+53+518	
21	Dividendes et quote-part de résultats reçus	512+53	
22	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	L16+L17+L18+L19+L20+L21	
23			
24	Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
25	Encaissements suite à l'émission d'actions	512+53	
26	Décaissements suite à l'émission d'actions	512+53	
27	Dividendes et autres distributions effectués	512+53	
28	Encaissements provenant d'emprunts	512+53	
29	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés	512+53	
30	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	L25+L26+L27+L28+L29	
31			
32	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités		
33	Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	L14+L22+L30	
34			
35	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	51+53	
36	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	512+53+54	
37	Variation de trésorerie de la période	L36-L35	
38			
39	Rapprochement avec le résultat comptable	-7-6+L37	

Nb elem. : 39